لله ثم للتاريخ..

هذا ما أحدثه الحوثيون في اليمن

❖ ❖ ❖

بقلم فضيلة الدكتور

صادق بن محمد البيضاني

الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات في التاريخ السياسي اليمني المتعلق

بجماعة الحوثي منذ ما قبل النشأة عام 1990م وحتى عام 2026م

www.albidhanimga.com

فهرس الموضوعات والفصول

الموضـوع	الصفحة
المقدمة	1
من هم الحوثيون؟ ومن وراءهم؟	3
الحوثي والتعليم	10
محاور إساءات الحوثي للتعليم	13
الحوثي والاقتصاد (لصوص بلباس الولاية)	17
الحوثي والتربية (حين يربى الجيل على الكراهية والطاعة العمياء)	21
الحوثي والإعلام (ماكينة الكذب وتجميل الطغيان)	25
الحوثي والعقيدة، مشروع مسخ ديني وتحريف عقائدي	29
الحوثي والمساجد، بيوت الله أم منصات الصراخ، والإفساد؟	32
الحوثي وتدمير المساجد	35
الحوثي والمخدرات، حرب السموم وتمويل الإرهاب	38
الحوثي ومشايخ القبائل، بين الولاء والتهديد	42
الحوثي ودور تحفيظ القرآن الكريم، من النور إلى التجهيل السياسي	45
الحوثي والتضييق على علماء السنة، إقصاء أهل الحق وقمع العلماء	48
الحوثي ونهب أموال اليمن	51
الحوثي وزراعة الألغام	54
الحوثي وملازمه الثقافية – معركة شرسة ضد العقيدة الصحيحة	57
الحوثي والصهاينة، عداوة مصطنعة وشعارات جوفاء	60
الحوثي والطعن في الصحابة	63
الحوثي وتدمير اليمن باسم الدفاع عن غزة – شعارات كاذبة وسيوف مغروسة في خاصرة الوطن	66

الموضـوع	الصفحة
الحوثي وعداوته لبلاد الحرمين – قلبه معقم من الحب وأفعاله ملأى بالبغض	69
الحوثي وإيران، التابع الخائن الذي باع وطنه لإيران	72
الحوثي والمجهود الحربي – امتصاص لدماء الفقراء ونهب باسم الجهاد	75
الحوثي والبنك المركزي	77
الحوثي وخطبة الجمعة	80
الحوثي وتبعية المسجد	83
الحوثي وسياسته المتخلفة	86
الحوثي والمشرفون	89
الحوثي ومراكز الأمن والشرطة والبحث	92
الحوثي ووزارات الدولة وهيئاتها	95
الحوثي والجامعات	98
الحوثي وعنصرية السيد	101
الحوثي واستضعاف الشعب	104
الحوثي والاعتقالات والسجون	106
الحوثي والغدر	110
الحوثي والموت	114
الحوثي ويوم الغدير	116
الحوثي ويوم عاشوراء	120
الحوثي والمولد الشريف: من بدعة الفاطميين إلى أداة للهيمنة	123
الحوثي وأملاك الوقف: نهب ممنهج لممتلكات الأوقاف في اليمن	126
الحوثي والوحدات الصحية	130
الحوثي والمغتربون: الغربة المزدوجة، وطن ضاع وصوت أُسكت	134

الموضـوع	الصفحة
الحوثي والزيدية: من فقه الاعتدال إلى طائفية الحقد والثأر	138
الحوثي وسرقة المساعدات الإغاثية	141
الحوثي وعرقلة تطوير وتقدم اليمن	146
الحوثي وتهمة مخالفيه بالدواعش	150
الحوثي والزوامل: من نغمة القبيلة إلى نشيد الحرب	153
الحوثي والمتاحف: نهب التراث وتدمير الهوية الثقافية	156
الحوثي والنفط ومشتقاته: حرب واحتكار للموارد	159
الحوثي والغاز: اقتصاد الحرب وتضييق الخناق على اليمنيين	163
الحوثي وإنشاء الحسينيات والحوزات في اليمن: هندسة التشيع وتغيير الهوية	166
الحوثي والدعم الإيراني والتحويلات المصرفية: شبكة مالية معقدة لتمويل الحرب	170
الحوثي ونهب مؤسسات ومصانع الدولة	173
الحوثي والأسواق: الهيمنة الاقتصادية وخنق الحياة المعيشية	176
الحوثي والعزلة عن العالم: حصار داخلي في زمن الانفتاح	180
الحوثي وشبكة الاتصالات: رقابة، تمويل، وأمن سيبراني	183
الحوثي وبيع السلاح: شبكة تهريب منظمة وتجارة علنية	191
الحوثي والقات: من أداة اقتصادية إلى وسيلة للسيطرة الاجتماعية والسياسية	197
الحوثي والإصلاح الإداري: من التدمير الممنهج إلى التوظيف الطائفي	204
الحوثي والمحاكم: القضاء تحت السيطرة والتوظيف السياسي	208
الحوثي ومصادر الشرع: بين التوظيف السياسي والتفسير الانتقائي	213
الحوثي والكذب: استراتيجية التضليل والتلاعب بالوعي	218
الحوثي والصرخة: زيف الشعارات وسلاح الخديعة	223
الحوثي والتهجير: سياسة الخوف واقتلاع الجذور	227

المقدمة

❁ ❁ ❁

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد دأب المؤرخون عبر العصور على توثيق ما يعيشونه من أحداث، ليشهدوا لجيلهم ومن بعدهم، ويميّزوا بين الحقيقة والزيف، ويحفظوا الذاكرة من النسيان والتزوير. فالتاريخ ليس مجرد سجل، بل ضمير للأمة، وصوت للشعوب، ومِرآة للصراع بين الحق والباطل.

وإننا اليوم نعيش زمنا تتسارع فيه الأحداث وتتعقد فيه المواقف، حتى اختلطت الحقائق بكثرة التضليل، وغلب الصوت العالي على صوت المظلوم. فكان لا بد من أقلام صادقة توثق الحقيقة، وتجليها للأجيال، وتكتب بصدق عما يجري في يمننا الجريح، في القرن الخامس عشر الهجري.

وإن أعظم ما يمكن أن يكتب اليوم، هو ما يفضح فيه الاستبداد الحوثي، ويستعرض فيه وجع الناس، وانهيار الدولة، وضياع التعليم، وتمزيق الهوية، وسلب الدين والعقيدة، واختطاف الطفولة، وقهر المرأة، وتجريف المجتمع.

لن أكون محايدا حين يذبح الأبرياء، وتغتال الحقيقة، ويزور التاريخ. فالصمت خيانة، والسكوت عن الظلم مشاركة فيه، وليس من الحكمة أن نعطي الجلاد والمنكوب نفس المساحة من الحياد.

سأذكر في كتابي هذا: عصارة ما عشته وشهدته من الوقائع، لا حقدا على الحوثي الجائر، ولكن نصرة للحقيقة، ووفاء لديني ووطني وأمتي، وإنصافا للمظلومين، ورصدا لكل ميدان عبث به عميل إيران، وكل باب طرقه فأفسده: من التعليم، إلى الاقتصاد، إلى الإعلام، إلى التربية، إلى العقيدة، ونحوها من أعمدة الوطن والشعب، حتى كاد يحول اليمن إلى نسخة مشوهة من ولاية كهنوتية صفوية لا تشبه دين الله ولا قيم شعبه.

من هم الحوثيون؟ ومن وراءهم؟

في زحام الأحداث وتلاطم أمواج السياسة، ووسط دخان الحروب وتبدل الشعارات، يبرز اسم الحوثيين ككيان شيعي يحترف التلون، ويتقن لعبة الضحية والجلاد، لكن وراء هذا الاسم المألوف اليوم في نشرات الأخبار مأساة شعب، وخديعة أمة، وخنجر غرس في خاصرة اليمن، بيد ظاهرها يمنية وباطنها فارسية.

في تسعينيات القرن الماضي، كنت طالب علم لدى شيخنا المحدث مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله بقرية دماج التابعة لمحافظة صعدة، وكنت أذهب لأعلى دماج حيث عامته شيعة، أقيم هنالك دروس العقيدة والنحو والفقه والمصطلح وغيرها من العلوم، كان شيخنا الوادعي يحذرني من بطشهم مرارا، فكنت أقول له إني حذر، وقد فرحت أن بعضهم ترك التشيع وصار يطلب العلم عندي، ثم تفأجات بظهور حركة الشباب المؤمن الشيعية وكانوا يحضرون حلقاتي في علوم الآلة ويتغيبون عن حضور دروسي في العقيدة، كانت البداية تحت عنوانٍ براق: (منتدى الشباب المؤمن)، وهي حركة فكرية تأسست بدعوى إحياء الزيدية، وتعليم الشباب أسس المذهب الشيعي، كرد فعل على ما وصفوه بغزو الفكر السلفي.

وقد أسس هذا التنظيم حينها كل من: محمد بدر الدين الحوثي: شقيق حسين بدر الدين الحوثي، وعبد الكريم جدبان، ومحمد يحيى عزان الأمين العام السابق للمنتدى.

أما حسين بدر الدين الحوثي فلم يكن من المؤسسين الأوائل، بحسب شهادة محمد يحيى عزان نفسه في مقابلة مع قناة الجزيرة عام 2007م؛ إذ قال إن أخاه محمدا كان من المؤسسين، أما حسين فانضم لاحقا إلى إدارة المنتدى، وبدأ الخلاف حول تغيير أهدافه ومناهجه، وطالب حينها حسين بتنظيم عسكري للشباب وبإنشاء الصرخة التي سيأتي ذكرها، فرفض المؤسسون رأيه فانشق عن التنظيم ومعه مجموعة، وعرفوا يومها بحركة الشعار حيث انقلبوا إلى تنظيم فكري عسكري موال لإيران، وبقي مؤسسو حركة الشباب المؤمن على ما هم عليهم، ثم حصلت بينهم فتنة عظيمة، فتضعضع نظام منتدى الشباب المؤمن وتفرقوا، وظهرت حركة الشعار بقيادة الهالك حسين بدر الدين الحوثي ثم شهروا بعد ذلك بجماعة الحوثي، نسبة إلى مؤسس (حركة الشعار) حسين بدر الدين الحوثي، الذي سرعان ما بدأ يضخ أفكاره المتأثرة بالثورة الإيرانية، ويرفع شعارات الموت: (الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام).

ولذا فقد مر منتدى الشباب المؤمن وحركة الشعار بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة البذرة عام 1990م، حيث بدأت الفكرة بصورة تلقائية من حلقات علمية ودروس في المساجد والهجر العلمية، بحسب رواية محمد يحيى عزان، أحد مؤسسي المنتدى والأمين العام السابق له.

المرحلة الثانية: عام 1991م: أقيمت أول دورة صيفية ثقافية للمنتدى، وفق رواية عزان.

المرحلة الثالثة: ما بين عامي 1992–1994م: توسعت الأنشطة، وتعددت الدورات والفروع، وكانت هذه مرحلة التأسيس والبناء.

المرحلة الرابعة: عام 1997م: بدأ تحول المنتدى إلى مسار تنظيمي فكري عسكري أكثر ارتباطا بحسين بدر الدين الحوثي.

التقيت بالشيخ صادق الأحمر رحمه الله، وتكلمت معه بخصوص الحوثيين، فقال لي الحوثي يريد الفتنة والتحريش، فقال شخص لي: استضاف الشيخ صادق في بيته السفير الأمريكي، وقال له: ما رأيك بشعار الحوثيين (الموت لأمريكا)، فضحك السفير، وقال هو مجرد كلام.

قلت: قالها السفير لأنه أمن شرهم، ولأن أمريكا والاتحاد الأوربي وإيران ومن شايعهم يومها: هم من دعم جماعة الحوثي، وأسندهم حتى صاروا قوة على الأرض.

تطور هذا الشعار وصار يرفع في ساحات المواجهة ضد الشعب اليمني، وكأنهم لم يجدوا عدوا إلا أهل بلدهم.

كل من عاداهم من الشعب لقبوه بأوصاف، مثل: داعشي، قاعدي، يهودي، عميل للصهاينة، عميل للسعودية (دولة التوحيد).

ولعل من أشد ما يبكي في قصة الحوثيين أنهم خرجوا من رحم بلاد الإيمان والحكمة، ليكونوا أداة لمن هدم الإيمان وطمس الحكمة.

لقد ارتبط الحوثيون منذ بداياتهم العسكرية عام 1997م بولاية الفقيه في إيران، وأخذوا منها فكرتهم، ونهلوا من مراجع قم والنجف.

استطاعت الجماعة إدخال خبراء إيرانيين ولبنانيين للاستفادة من تجاربهم الاستبدادية كالتعذيب، وإهانة وسجن وقتل واضطهاد كل من يقف ضدهم من الشعب، كما استفادوا منهم في مجال صناعة المتفجرات، وتطوير الأسلحة، رغم علمي المسبق قبل ظهور الحركة أن الرئيس علي عبد الله صالح

رحمه الله كان مهتما بتطوير الأسلحة وصناعتها خفية، ولما ظهرت الجماعة أظهرت هذا التطور الذي أساسه خبراء يمنيون كانوا موجودين في عهد رئاسة الرئيس علي عبد الله، مع وجود خبراء جدد من إيران ولبنان.

تعد السفارة الإيرانية بصنعاء المحرك للجماعة، والمستشار الأول، وحلقة الوصل بين إيران والجماعة.

وكلما نمت الجماعة تمددت الأذرع الإيرانية عبرهم في اليمن، وتحولت صعدة من مدينة يمنية بسيطة إلى نسخة مصغرة من قم، يُدرس فيها الفكر الإثنا عشري، وتُرفع فيها صور خامنئي، ويدور فيها حديث عن النصر الإلهي.

اندلعت أول حرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين عام 2004 بعد خروج حسين الحوثي عن طاعة الدولة، ورفضه تسليم السلاح، ليتوالى بعدها ست جولات من القتال حتى عام 2010، راح ضحيتها عشرات الآلاف من الجنود والمواطنين، وانتهت بهلاك حسين الحوثي، لكن الجماعة لم تنته، بل استقوت لوجود الدعم الخارجي، وظهر خلفا لحسين أخوه عبد الملك الذي يعد أكثر دموية من أخيه ، وازدادت غموضا، وتعددت أذرعها ومصادر تمويلها.

لقد كان القتال ميدانا لتجريب الأسلحة الإيرانية وغيرها، وتدريب الميليشيات، وتهيئة الأرضية للاستيلاء الكامل لاحقا.

دخل الحوثيون صنعاء في سبتمبر 2014، بذريعة الجرعة السعرية (رفع أسعار الوقود)، لكنهم ما لبثوا أن انقلبوا على الدولة، واحتلوا المؤسسات، وكانوا قبلها قد احتلوا صعدة ومحافظة عمران حتى وصلوا العاصمة صنعاء، ثم اجتاحوا محافظات اليمن الواحدة تلو الأخرى.

استولوا على السلاح الثقيل من الجيش، وفرضوا واقعا جديدا بقوة السلاح، لا الدستور.

واختطفوا الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة، ثم شكلوا اللجنة الثورية، وبدأوا حكما دمويا طائفيا، تسقط فيه القرى، وتهجر فيه القبائل، ويسجن فيه العلماء ومشايخ القبائل والنشطاء والأعيان والإعلاميون، وتفجر فيه المساجد ودور تحفيظ القرآن وبعض دور العلم الشرعي ومنازل كبار القوم، لا لشيء إلا لأنهم ضد الفكر الحوثي الطائفي الإرهابي.

إيران التي ما فتئت تبحث عن موطئ قدم في كل بلد عربي، كانت ترى في اليمن فرصة للسيطرة على مضيق باب المندب، وتهديد خاصرة الخليج.

وقد صرح قادتهم في طهران علنا، فقالوا: (سنعيد أمجاد الإمبراطورية الفارسية من طهران إلى بغداد إلى دمشق إلى صنعاء).

وصرح أحدهم: (لقد سقطت العاصمة العربية الرابعة في يد إيران).

وقديما في عهد الملك فهد، قيل إن الشاعر أحمد الشامي شاعر التشيع الصفوي اليمني كتب قصيدة مطلعها:

قل لفهد وللقصور العوانس *** إننا سادة أباة أشاوس

سنعيد الحكم للإمام إما *** بثوب النبي أو بأثواب ماركس

وإذا خابت الحجاز ونجد *** فلنا أخوةٌ كرامٌ بفارس

هذا هو واقعهم عودة ملك التشيع ولو بالكفر والإلحاد، وتاريخهم يشهد بذلك فإن الخلافة العثمانية تقدمت في فترات نحو أوربا، وأوشكت على فتح دول منها، لولا تحرك جيوش إسماعيل الصفوي من إيران نحو مناطق وبلدان الخلافة، فيضطر جيش الخلافة أن يترك الفتوحات في أوربا

ويرجع للوراء لمحاربة الاحتلال الشيعي الصفوي الذي كانت دول أوربا تدعمه لإسقاط الخلافة، فلا علاقة للتشيع الإثني عشري اليوم بالدين سوى أنه يقاتل المسلمين باسم الدين سواء في الأحواز، أو العراق، أو اليمن، أو سوريا، أو غيرها.

وها هم اليوم يقيمون احتفالات عاشوراء في مناطق اليمن، ويرفعون صور الخميني، وقد أعادوا تشكيل المناهج الدراسية في اليمن، وفق فكرهم الطائفي تحت لافتة الثقافة القرآنية.

ولا شك أن الشعب اليمني هو أول الضحايا من جميع الاتجاهات لكونه المستهدف في تغيير فكره وفكر أبنائه وفق ما تريده إيران، ناهيكم عن القتل والتجويع والتنكيل بالشعب، حتى صار كثير من الشعب إلى شعب مهجر، أُخرج من بيته، ومن صار لاجئا في بعض مناطق وطنه وخارجه.

اليمن الذي كان يعرف بالسعيد، صار مسرحا لأكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث: فقرا، ومجاعة وتخلفا.

تدمرت هويته، وهُدمت دولته، وصار القرار السيادي مرهونا بمكتب المرشد في طهران.

الحوثيون ليسوا جماعة متمردة فحسب، بل هم خنجر طائفي مسموم، يخترق الجسد العربي المسلم، بإملاء فارسي، وبغطاء ديني مزيف.

ولا يمكن لأي سلام أن يستقيم ما دام في اليمن ميليشيا مسلحة تتبع ولاية كهنوتية رافضية خارجية.

وما لم يُجتث هذا المشروع الطائفي من جذوره، فسيبقى اليمن ساحة حرب، وستبقى الأمة تنزف، ولن تعيش دول الجوار بسلام.

فيا أهل اليمن، ويا أمة العرب والإسلام: اعرفوا عدوكم، وميزوا بين من يبكي عليكم، ومن يبكي منكم.

واعلموا أن الحوثي ليس قضية وطن، ولا مشروع إصلاح، بل وكيل احتلال مقنع بعباءة الدين، وهو وكيل إيران باليمن، كما أن مليشيات الحشد الشعبي وكيلة لإيران في العراق، وحزب الله وكيل بلبنان، وهو اليوم يتمدد من خلال انصاره في بعض دول الخليج وبعض الدول العربية، فإن لم يتم قطع رأس هذا الأخطبوط فسيكون كارثيا على الأمة العربية والإسلامية.

الحوثي والتعليم

كان التعليم في اليمن قبل سيطرة الحوثي – رغم كل الصعاب – حيا، نابضا، شامخا كجبل نقم، يمضي على قدم من فقر، وأخرى من عزيمة.

في عهد الرئيس علي عبد الله صالح، كان التلميذ يذهب إلى مدرسته مطمئنا، والمعلم يتلقى راتبه كل شهر، ولو كان ضئيلا، لكنه ثابت، محترم، لا يساوم عليه أحد. وكانت المدرسة وكرا للعلم، لا وكرا للخراب. كان المعلم يؤدي رسالته، لا يحمل سلاحا، وكان الطفل يحمل كتابا، لا شعارا طائفيا، وكانت قاعات الدراسة مليئة بضجيج الطلاب وزحمتهم: صوت الحروف، وصدى العقول، وهمس الأحلام الصغيرة وهي تكبر.

ولما جاء الحوثي، لا يحمل وردة، بل لغما، لا يحمل قلما، بل شعارا مسموما. دخل الحوثيون المدارس كما يدخل السوس قلب السنابل، لم يصلحوا، بل خربوا، لم يربوا، بل أفسدوا، لم يعلموا، بل جندوا.

استولوا على المدارس، فحولوها إلى معتقلات فكرية في مناطق سيطرتهم باليمن، تدرس فيها لعنات التاريخ بدلا من فتوحات العلم. بدلا من (المبتدأ والخبر)، صار الطالب يحفظ (الصرخة وسيد الكهف). وبدلا من يا الله، علموه يا حسين، وكأن البلاد في تصورهم لا مجد لها إلا بالسيد، وكأن

السماء لم ترفع بقدرة الله، بل بأمر عبد في سرداب! وكأن الأرض لم تبسط برحمة الرحمن، بل بخرافة من ظن نفسه وصيا على الإيمان!

غيب التوحيد، وغرب القرآن، وحوربت السنة، وصودر العقل، وصار الطفل في مدارسهم يلقن أن العدو هو الصحابي، وأن الفاتح هو المجوسي، وأن حسين الحوثي خير من عمر بن الخطاب، بل قال بعضهم: (النبي محمد وسيدي حسين بدر الدين شيء واحد).

أطفأوا مصابيح الهداية، وزيفوا مناهج التعليم، فلا تاريخ إلا ما كتبته الطائفية، ولا جغرافيا إلا ما خدم مشروعهم الكهنوتي، ولا عقيدة إلا ما قالت به عمائم قم.

توقفت الرواتب، فصار المعلم متسولا في بيته، إن أضرب اتهموه بالعمالة، وإن صبر، سحقه الجوع. غاب الكتاب الحقيقي، وحضر كتاب آخر (ملازم حسين الحوثي) أو ما كتبته عمائم قم، يتحدث عن خرافات الولاية، ويزور تاريخ الإسلام، ويغسل عقول الأطفال كما تغسل الصحون من الطعام المتبقي.

من علم أطفال الأمس، صار اليوم عاطلا. ومن كان يزرع فيهم حب الدين والوطن، صار مهددا بالفصل، أو التهميش، أو الاعتقال.

لقد كان التعليم في اليمن رغم ظروف الحروب الستة، شعاعا أخيرا يتمسك به الأب والأم؛ حلما بنجاة أبنائهم من الجهل، وبمستقبل أفضل، لكن حين سقطت المؤسسات التعليمية في يد الحوثيين، بدأ كابوس جديد: تدمير ممنهج للعقل والهوية والدين، تحت لافتة التعليم.

والحاصل: لم يدخل الحوثي مؤسسة تعليمية ليطورها، بل ليجرفها. لم يدخل مدرسة ليصلحها، بل ليمسخها. أحال المدارس إلى ساحات تعبئة مذهبية، والمناهج إلى كراسات ترديد شعارات

الموت، والمعلمين إلى أبواق تمجد آل البيت بزعمهم، وتحط من الصحابة، وتحقر من تاريخ الأمة. أدخلوا ملازم وخطب حسين الحوثي في الكتب، وحولوا المناسبات المدرسية إلى مهرجانات لطميات وهتافات، وفرضوا دروسا إضافية عن المسيرة القرآنية تلك المسيرة التي لم يعرفها الصحابة ولا السلف، بل هي ابتداع سياسي جديد لفرض ولاية الفقيه بنسختها اليمنية.

محور التعليم عند الحوثيين يدور حول الإمامة، والولاية، وحق السلالة.

ما يقال عن التعليم في مناطق الحوثيين لا يمكن فصله عن مشروعهم الطائفي، فقد تم ربط المدارس مباشرة بالمجهود الحربي، حيث يطلب من المدراء والمعلمين تنظيم قوافل دعم للجبهات، ويجبر كثير من الطلاب على حضور فعاليات تجييش مذهبي، ويدرب بعضهم على السلاح، في برامج أشبه بمعسكرات لا مؤسسات علم.

بل إن الأطفال يؤخذون من المدارس إلى الجبهات، وقد وثقت منظمات دولية استغلال الحوثيين للأطفال كمقاتلين، فيما يسمى بكتائب الزينبيين، وكتائب الأشبال.

محاور إساءات الحوثي للتعليم

لقد جاء الحوثي إلى عتبة التعليم يحمل في يده شعار الموت، وفي الأخرى منهجا ملوّثا، ووطأت قدمه ساحة التعليم، لا لتعلي البناء، بل لتهدم الأساس.

فلم يكن التعليم عنده وسيلة للنهضة، بل أداة للغسل والتجنيد والتعبئة الطائفية.

ولم يدخل المدرسة ليصلح فيها، بل اقتحمها كغاز، يطمس هوية، ويغتال وعيا، ويشوه ذاكرة الأجيال.

وها أنا أعرض أمامكم أبرز محاور إساءات الحوثي للتعليم، مستندا فيها إلى واقع مرئي لا يكذبه عاقل، وإلى تقارير موثقة صادرة عن الأمم المتحدة، وشهادات حقوقيين، وما التقطته عدسات الكاميرات، ودونه المظلومون بألسنتهم وهم يروون معاناتهم من قلب الحدث:

أولا: تغيير المناهج الدراسية لصالح الطائفية.

من أخطر ما فعله الحوثيون أنهم حولوا المناهج المدرسية إلى أدوات تعبئة طائفية، بما يخالف الدين والعقل والتاريخ.

ومن ذلك إدخال الصرخة الحوثية (شعارهم السياسي: الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل) في مناهج التعليم.

وتمجيد الحسين والزيدية السياسية وتقديمهم على الصحابة، بل وتحريف بعض سيرهم، وخصوصا كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان، بحذف أسمائهم من كتب التاريخ والدين وتشويه أدوارهم.

يقول أحد المعلمين بصنعاء: (نجبر على تدريس أفكار نعلم يقينا أنها لا تمت للإسلام الصحيح بصلة، وإن اعترضنا، فمصيرنا السجن أو الطرد).

ثانيا: عسكرة المدارس وتجنيد الطلاب.

لقد توقف التعليم في مئات المدارس، وتحولت إلى: مراكز تدريب عسكري للأطفال، ومخازن أسلحة ومقرات للقيادات الحوثية.

وهناك أكثر من 35,000 طفل تم تجنيدهم منذ بدء الحرب، كثير منهم من المدارس.

قالت أم أحد الضحايا: (خرج ابني إلى المدرسة، فأعاده الحوثيون لي ميتا).

ثالثا: قمع المعلمين وإذلال الكوادر التعليمية.

حيث تم فصل أكثر من 15 ألف معلم ومعلمة لرفضهم تعليم المنهج الطائفي.

وايضا تم قطع رواتب المعلمين منذ 2016، وجعلوهم يعملون بالإكراه أو تحت التهديد.

وتم تعيين مشرفين حوثيين لا يحملون أي مؤهلات، لفرض ما يسمى الهوية الإيمانية.

كتب أحد المعلمين فقال: (كل صباح أذهب إلى المدرسة بلا أمل، ندرس دون راتب، ونراقب كالمجرمين، ونجبر على قراءة ملازم حسين الحوثي بدل القرآن).

رابعا: تجهيل متعمد للأجيال.

ليس هدف الحوثيين تعليم الأجيال، بل تفخيخ عقولهم وتطويعهم، فهناك أكثر من 60% من الطلاب في بعض المناطق تركوا التعليم ولم يكملوا دراستهم، إما بسبب الفقر، أو الحرب، أو الانهيار التعليمي، أو أسباب اجتماعية أخرى، خصوصا: الفتيات في المرحلة الثانوية.

وكثير من القرى تحولت المدارس فيها إلى مراكز حوثية.

قال أحد الطلاب: (كنا نحلم أن نكون أطباء ومهندسين، لكن اليوم نساق للجبهات كالماشية).

خامسا: آثار كارثية على المجتمع اليمني.

لقد ارتفعت نسبة الأمية بين الأطفال بشكل مخيف، وحدث إحباط نفسي واسع لدى عشرات آلاف الطلاب والمدرسين.، مع انهيار مستوى التعليم الجامعي، بسبب تدخل الحوثيين حتى في الجامعات (مثل جامعة صنعاء، وبقية الجامعات الأخرى، وخصوصا الحكومية منها).

وقد جاء في تقرير اليونيسف عام 2024م قولهم: (جيل كامل مهدد بالضياع إذا لم يسترجع التعليم من قبضة المليشيا).

سادسا: التجهيل الاستراتيجي

ربما أخطر ما يفعله الحوثي بالتعليم، ليس ما يقال في الكتب، ولا ما يمارس في الساحات، بل ما لا يقدم أصلا. لقد أسس الحوثيون لما يمكن أن يسمى: التجهيل الاستراتيجي، حيث منعوا الكتب الخارجية، وعطلوا الأنشطة العلمية، وقيدوا الجامعات، وأبعدوا الكفاءات، وحاصروا الاجتهاد، وشجعوا ثقافة التلقين الأعمى.

هم لا يريدون طالبا يفكر، بل طالبا يطيع، ولا يريدون عقلا ناقدا، بل تابعا منساقا.

لا يسعون إلى تعليم جيل يبني اليمن، بل جيل يسبّح بحمد سيد الكهف، ويهتف بالصرخة، ويموت في سبيل مشروع لا يشبه اليمن ولا الإسلام.

التعليم ليس مجرد كتاب وقلم فحسب، بل هو أمن وطن، ونهضة أمة، وسلاح محرر.

وإذا استمر الحوثيون في تحريفه وتلغيمه، فلن نرى إلا:

جيلا مشوه الفكر، مشبعا بالكراهية، عديم الانتماء للدين الحق أو الوطن.

العلم أمانة، فإذا خانها من يتولاها، ضاعت الأمة.

الحوثي والاقتصاد (لصوص بلباس الولاية)

❁ ❁ ❁

منذ أن استولى الحوثيون على مفاصل الدولة، لم يكن الاقتصاد مجرد ضحية، بل كان هدفا مباشرا في مشروعهم، فقد رأوه وسيلة للسيطرة، وأداة للخضوع، ومصدرا لثراء طبقة طائفية على حساب الملايين من الجائعين والمنكوبين.

لقد عاش اليمن منذ عقود أزمات اقتصادية، لكنها لم تبلغ قاع الذل والنهب والاحتكار والتجويع المتعمد كما بلغته تحت حكم الحوثيين.

فهنا لا أزمة سببها الحصار وحده، ولا الحرب فقط، بل هناك منظومة متكاملة من النهب والفساد والاستعباد.

أولا: نهب الدولة وتجريف مؤسساتها.

منذ لحظة الانقلاب، سيطر الحوثيون على البنك المركزي، ونهبوا احتياطاته، وصادروا كل الإيرادات العامة: الضرائب، الجمارك، الاتصالات، الزكاة، الوقود، وحتى أموال الأوقاف.

أين ذهبت هذه الأموال؟ ذهبت إلى جيوب السلالة، وإلى ما يسمى بالمجهود الحربي، وإلى مؤسساتهم الطائفية الخاصة التي لا تخضع لأي رقابة. بينما ملايين الموظفين في مناطق سيطرتهم لم يستلموا رواتبهم منذ سنوات، وتركوا يتضورون جوعا بلا رحمة.

أصبحت الدولة خزانا مفتوحا للمال، يتصرف فيه حفنة من الحوثيين، وكأنهم أصحاب البلاد، يوزعون الثروة وفق الولاء لا الاستحقاق، وينهبون باسم الخمس والفيء والغنائم، وكأننا في غزوة لا في دولة.

ثانيا: فرض الجبايات ونهب التجار.

لم يعرف اليمنيون في تاريخهم الحديث آلة جباية جائرة كما في عهد الحوثي.

فكل شيء عليه ضريبة، وكل تاجر عليه مجهود حربي، وكل مناسبة دينية لها دعم، وكل حي معه مال عليه خمس، بل أصبح الناس يدفعون زكاة إجبارية تحت تهديد السلاح، لا عبادة ولا طاعة لله، بل إتاوة تصب في جيوب الجماعة.

الأسواق خنقت، التجار هددوا، بعضهم سُجن، وبعضهم أفلس، وبعضهم أُرغم على دعمهم، أو الخروج من السوق. إنه اقتصاد المافيا لا الدولة، حيث السلطة الحوثية لا تحمي السوق، بل تبتزه.

ثالثا: انهيار العملة وتدمير المواطن.

ترك الحوثيون المواطن يواجه الجوع والفقر والانهيار دون أي اكتراث.

بل إنهم يضاربون بالعملة في السوق السوداء، ويمنعون تداول الطبعات الجديدة من العملة الصادرة عن البنك في عدن، مما سبب ازدواجية نقدية غريبة، فصار المواطن مذبذبا أثناء استخدام العملة السوقية.

أُغلق الباب أمام الحوالات الخارجية مرات ومرات، وكلما فتح تم مضايقته، وأيضا تمت مضايقة شركات الصرافة بالداخل مرات عديدة، وانتشرت السوق السوداء برعاية الجماعة، فصار الاقتصاد أشبه بمستنقع، لا يثمر إلا لحفنة من التجار التابعين.

رابعا: اقتصاد الحرب من الجبهات إلى الثروات

لم تعد الحرب مجرد معركة سياسية أو عسكرية، بل أصبحت مشروعا اقتصاديا. كلما طالت الحرب، طالت معها أرباح الحوثيين. فقد أسسوا شركات واستثمارات في مجالات النفط، والاتصالات، والغذاء، تحت أسماء وهمية، أو واجهات مدنية، بينما يحرق الشعب في لهيب الجوع والبطالة.

إنه اقتصاد الحرب، حيث الجبهة مصدر رزق، والشهيد حسب ديانتهم وسيلة تعويض، والمآسي مشروع ثراء.

خامسا: سحق الطبقة المتوسطة وتجويع الفقير.

أعظم ما يدمر أي اقتصاد هو ضرب الطبقة المتوسطة، وهي عماد التوازن الاجتماعي. وقد سحقها الحوثي سحقا، فلم يعد الموظف يكفيه راتبه (إن وجد)، ولم يعد التاجر قادرا على المنافسة، وانهارت الخدمات، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وغابت الدولة عن السوق، وحضرت الجماعة بصفتها صاحب السوق، وسيد السعر.

أما الفقير، فقد أصبح مجرد رقم في تقارير المنظمات، ومادة للدعاية الإعلامية الحوثية، يستخدمونه وقت الحاجة، ويتركونه عند الضرورة.

سادسا: تحويل الزكاة من عبادة إلى آلة قهر.

لقد أسس الحوثي هيئة الزكاة، لكنها ليست هيئة شرعية، بل ذراع اقتصادي عنصري، تمارس الجباية باسم الدين، وتعيد توزيع الأموال وفق الطبقة السلالية، حتى أُظهروا نظام الخمس بطريقة مخالفة للشرع المطهر، وجعل لآل البيت سهم دائم من أموال الناس، بلا دليل، ولا ضمير.

وهكذا تحولت الزكاة من عبادة رحمة وتعاون، إلى وسيلة للنهب والاستقواء.

هذا هو الاقتصاد في زمن الحوثي: نهب باسم الجهاد، وجباية باسم الزكاة، وتجويع باسم الحصار، وسوق تحكمه العصابة، لا الشرع، ولا القانون. أفلس الوطن، وغرق المواطن، وتخمت البطون السلالية، ثم حدثونا عن المسيرة القرآنية!

أي مسيرة قرآنية هذه التي تجوع الناس؟ وأي ولاية هذه التي ينهب بها الوطن؟

(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون).

الحوثي والتربية (حين يربى الجيل على الكراهية والطاعة العمياء)

كانت الأسرة اليمنية، على مرّ العصور، رغم بساطتها وفقرها، مدرسة تربي على الرجولة والكرم والحياء وحب الدين والوطن، وكانت البيوت رغم غياب الدولة، تغرس في الأطفال معاني الحياء، والإيمان، والنخوة. لكن حين دخل الحوثي إلى بنية المجتمع، دخل بأسوأ مشروع تخريبي للقيم، وأشنع غزو للأخلاق، لا ليربي جيلا حرا، بل ليشكّل جيشا مطيعا، يعبد السيد، ويموت لأجله.

لم يكن الحوثي مهتما بتقويم الأسرة، بل بتفكيكها. ولم يدخل البيت ليهذب الأخلاق، بل ليربي على الطاعة العمياء والكراهية العميقة.

لقد ربى الجيل على ثلاثية خطيرة:

الولاء للسيد، والعداء للمخالف، والقتل باسم الدين.

وسأوجز ذلك في المحاور التالية:

أولا: اختراق الأسرة من الداخل.

بدأ الحوثيون مشروعهم التربوي من داخل البيوت، عبر حلقات الدروس، وخطب حسين الحوثي، والزينبيات، والتجنيد الثقافي للأمهات والآباء.

وقد شجعوا النساء على إقامة جلسات تربوية دورية، يلقن فيها فكر الجماعة، وتغرس فيها كراهية الدولة، وتعزز فيها فكرة أن الولي الفقيه أحق بالطاعة من الزوج أو الأب أو حتى العالم.

الأم المتأثرة بفكرهم لم تعد تربي أبناءها على القرآن، بل على الصرخة.

والأب المتأثر بهم لم يعد يوجه أولاده للعلم والعمل، بل للجبهة والنقطة الأمنية.

لقد غرست في عقول الأطفال أن حب الوطن بدعة، وأن الشهادة في سبيل سيد الكهف هي أعلى المراتب!

ثانيا: استبدال القدوات.

حين يختفي ذكر الصحابة، والعلماء، وأبطال التاريخ، وتوضع بدلا عنهم صور الشهيد القائد، وأخيه، والسيد الزعيم، فاعلم أن الجيل يعد ليكون أداة لا إنسانا.

لقد استبدل الحوثيون الشخصيات الصالحة والقدوات، فجعلوا من القتلة والمتمردين أبطالا، ومن أصحاب الفكر المعتدل والمربين الصادقين منافقين ودواعش.

حتى في الأناشيد والقصص المدرسية، لم يعد يذكر النبي صلى الله عليه وسلم إلا مرفقا بمديح الولي أو سيد الكهف، ولا تذكر الفتوحات إلا إذا كان فيها نسب لآل البيت، ولا تروى البطولة إلا إذا كان فيها: صرخة.

ثالثا: غرس الكراهية الطائفية.

لم يرب الحوثي أبناءنا على التسامح، ولا على التعايش، بل على البغض والكراهية للمخالفين.

لقد حارب مخالفيه – وهم أكثر الشعب – سواء كانوا مستقلين عن الانتماءات أو غير مستقلين، وشوه العلماء والدعاة إلى الله، وقدس الولي، وغرس في الصغار عقيدة التمايز السلالي.

صار الطفل يتربى على أن هناك سادة وعبيدا، مؤمنين ومنافقين، وأن من لا يقول بولاية علي فهو عدو لله، حتى لو صام وصلى.

وهكذا تحولت التربية من تربية على الدين، إلى تربية على الطائفة.

رابعا: تدمير مفاهيم الرجولة والأمومة.

الرجولة عند الحوثي، ليست بالصدق والنخوة، بل بحمل السلاح، وترديد الصرخة، والولاء للحوثي.

أما الأم، فلم تعد الحضن الآمن، بل أصبحت أداة تعبئة، تفتخر بأنها دفعت بابنها إلى الجبهة، وتنتظر الآخر.

كم من أم زج بها في مجالس الزينبيات حتى تغيّر فكرها، فصارت تقسم النساء إلى مؤمنات ومنافقات حسب الولاء للجماعة، لا للدين!

خامسا: قتل الطفولة المبكر.

أخطر ما فعله الحوثي بالتربية هو قتل الطفولة.

في مناطقه، لم يعد للطفل الحق في اللعب، ولا في البراءة، ولا حتى في السؤال.

الطفل يلقن من الصغر أن عدوه هو أمريكا وإسرائيل، وأن مخالفيه يمثلون أمريكا وإسرائيل، وأنهم منافقون يجب قتلهم، رغم أنه طفل لا يعرف كيف يكتب جملة عربية صحيحة!

يحمل البندقية بدل القلم، ويتلقى الثقافة القرآنية المزيفة بدل دروس الرحمة والعدل.

التربية ليست كلمات تقال، بل مشروع يصنع الأجيال.

وما فعله الحوثي هو اغتيال ممنهج لأخلاق الأمة، وتجريف لأهم ثرواتها: وهو الإنسان.

فبعد أن كانت الأسرة اليمنية تنجب دعاة وعلماء ومهندسين ومعلمين وأطباء، باتت اليوم تنجب مجندين صغارا، يصرخون بالموت، ولا يعرفون للحياة قيمة.

الحوثي والإعلام (ماكينة الكذب وتجميل الطغيان)

وقت الأزمات، يفترض بالإعلام أن يكون عين الشعب ولسانه، يفضح الفساد، ويحمي الوعي، ويعرض الحقيقة من غير تزوير. لكن في عهد الحوثي، لم يكن الإعلام سوى سيفٍ مسموم، يقطّع به الحق، ويلمع به الباطل، ويغرق الناس في طوفان من الكذب المقدس، والدعاية المغلفة باسم الدين والجهاد، والمقاومة.

كنت أتردد على سوريا أيام الرئيس بشار الأسد، وكنت أشاهد الإعلام السوري وأتعجب من كثرة ما فيه من تزييف الحقائق، وكميات الكذب، وتقديس القامة الأسدية، وكأنها آلهة تعبد من دون الله، ومثل ذلك رأيته في لبنان أيام دراستي وأنا أشاهد إعلام وقنوات حزب الله.

واليوم الإعلام الحوثي تجدونه نسخة طبق الأصل لمن سبقه من المزورين الكهنوتيين.

وعودة إلى الإعلام الإيراني، وستجد الأم هي التي ربت بناتها على تزييف الحقائق، هكذا هو الطابع الكهنوتي واحد أينما تسلط.

لم يقم الحوثي إعلاما ليخبر، بل ليخدر.

لم يصنع منابر ليبني وعي الناس، بل ليفرغ عقولهم ويملأها بهتافات الموت، وصور السيد، وتجميل وجه الطغيان.

وإليكم أبرز المحاور في هذا الباب:

أولا: السيطرة الكاملة، وقمع الصوت الآخر.

منذ الأيام الأولى للانقلاب، اقتحم الحوثيون المؤسسات الإعلامية: قنوات، وإذاعات، وصحفا، ومواقع إلكترونية. نهبوا المعدات، أغلقوا المكاتب، وطردوا الصحفيين الذين لا يخضعون لتوجههم.

أكثر من 150 وسيلة إعلامية أُغلقت أو صودرت منذ عام 2014م.

عشرات الصحفيين فصلوا أو اعتقلوا أو هدّدوا، غير القتلى منهم.

لا صوت في مناطقهم إلا صوت الجماعة، ولا خبر ينشر إلا بعد موافقة الرقابة الثقافية.

فأصبح الإعلام مجرد بوق، لا ينقل ما يحدث، بل ما يريد الحوثي أن يراه الناس.

ثانيا: تسويق الكذبة الكبرى.

كل يوم تبث قنوات الحوثي تقارير تمجد الجماعة، وتكذب على الناس باسم الكرامة، والسيادة، والعدوان، حتى صار المواطن البسيط حائرا: أيرى الحقيقة في واقعه البائس؟ أم في الشاشة التي تقول إنهم منتصرون، وأن الاقتصاد بخير، وأن الشعب ملتف حول سيد مختفي، لا يعرفه الشعب، خائف على نفسه، يقبع تحت الأرض، لا يظهر لهم إلا على الشاشة بين فترة وأخرى؟

يكذبون على الناس كذبا منظما لا يتوقف:

الجوع سببه: العدوان، لا فسادهم.

الرواتب أوقفها المرتزقة، لا سرقتهم.

القصف الحوثي على تعز ومأرب ومناطق شرعية أخرى لا يذكر، بينما يضخم أي قصف مضاد وكأنه مذبحة.

كل شيء يقلب، وكل جريمة تلمع، وكل صوت يدافع عن الحق يسكت أو يخون.

ثالثا: الإعلام الطائفي المسموم.

لم يكتفِ الحوثي بتوجيه الإعلام سياسيا، بل استخدمه لتسميم العقول طائفيا.

فتحت شعار الثقافة القرآنية المزعومة، تبث خطب حسين الحوثي يوميا، وتكرّر الشعارات الطائفية في كل برنامج، ويعاد اجترار مفاهيم الولاية، والحق الإلهي، وآل البيت، والصرخة حتى في البرامج التربوية والصحية!

صار الإعلام منبرا لتشويه التاريخ، وتحريف العقيدة، واستحقار علماء الأمة، ورفع الجماعة فوق الجميع.

رابعًا: تكميم الأفواه وقمع الصحافة.

الصحفي في مناطق الحوثي يعيش في خطر دائم.

إما أن يتحدث بلغة الجماعة، أو يتهمونه بالخيانة، أو يسجن، أو يخفى قسرا.

الصحف المستقلة اختفت، الصحفيون فروا، والناشطون قمعوا، والمدونون هددوا.

وحتى من ينتقد الفساد المالي داخل الجماعة، يسكت صوته، ولو كان منهم.

صار صوت التعبير تهمة، والحياد خيانة، والبحث عن الحقيقة نوعا من العمالة.

خامسا: استغلال المنصات للدعاية القتالية.

تحولت القنوات والإذاعات والمنابر الإعلامية إلى آلة تجييش وتجنيد:

تبث مشاهد القتلى وتصفهم بالشهداء لتغري الأطفال بالالتحاق بالجبهات.

تعرض فعاليات التعبئة وتروج لخطاب الكراهية ضد العدو الداخلي (الشعب) والخارجي (أنصار الشعب).

تقدم القصص والبرامج من زاوية واحدة فقط: زاوية التمجيد للسيد، والشيطنة لكل معارض.

الإعلام لم يعد مرآة للواقع، بل سلاحا يشهر في وجه الحق.

هذا هو الإعلام في زمن الحوثي: لا خبر إلا ما أرادوا،

ولا صوت إلا صوتهم، ولا صورة إلا لما يجمل وجه الطغيان.

هو إعلام لا يرى الجائع، ولا يسمع صراخ الأرامل، ولا يعرض قصفهم، ولا يذكر خطاياهم.

هو إعلام الحاكم لا إعلام الشعب.

هو آلة تضليل لا وسيلة توعية.

فهل بعد ذلك يقال إنهم ينشرون ثقافة قرآنية؟!

القرآن يحرم الكذب، ويحرم تزوير الحقائق، فكيف ينسب إليه إعلام مليء بالخداع والكذب المكشوف؟!!!!

الحوثي والعقيدة، مشروع مسخ ديني وتحريف عقائدي

نحن في زمن الفتنة، زمن تتغير فيها معالم الدين، حين تغتال الثوابت، وتلبس الحقائق بلباس الخداع، يخرج المشروع الحوثي ليقدم نفسه لا كمجرد جماعة سياسية، بل كمشروع عقائدي يسعى إلى إعادة صياغة الدين نفسه، لا على منهاج النبوة، بل على نهج السلالة، وتاريخ الكهنوت، ومرويات العرق المقدس.

لقد جاء الحوثي لا ليعيد اليمن إلى الحق، بل ليجعل نفسه أداة لإذلال الناس، وتكريس خرافة الحق الإلهي، وإحياء تراث الطاعنين في الصحابة، والمبغضين لأمهات المؤمنين، والمتهمين للقرآن بالتحريف في بطون الكتب التي يروجون لها سرا وعلنا.

لم يكتف الحوثيون بإظهار ملامح الزيدية الفقهية القديمة، التي تخالف جمهور أهل السنة في كثير من الفروع العملية، بل سعوا إلى تهجينها بالاثني عشرية العقائدية، وغرس جذور الإمامية الرافضية في ثنايا المناهج، والمساجد، والمجالس، وخطب الجمعة، ومجالس عاشوراء، والاحتفالات الدينية المفتعلة، التي لم يعرفها اليمنيون إلا بعد قدومهم.

فجأة، صار من الطبيعي أن يقال للناس في المساجد:

من لا يؤمن بالولاية، فقد خان بيعة الغدير!

وصار ذكر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مقصودا به تسلسل الأئمة من ذرية بعينها.

وغاب ذكر الخلفاء الراشدين من فوق المنابر، بل صار بعضهم يشتم ضمنيا، وربما صرح أو تجاهل متعمدا.

وحتى الصلاة: على محمد وآل محمد وأصحابه أجمعين، أصبحت ناقصة في فم خطيبهم، مقتصرا على آل مخصوصين بمقاييس السلالة.

خطبة الجمعة: أصبحت خطبة منصة لتقديس السلالة، وفرض الطاعة العمياء لها، وتكفير خصومهم سياسيا باسم الدين.

وأما المدارس والمناهج: فقد زرعوا في الكتب المقررة إشارات الولاء، وقزمت قضايا العقيدة الكبرى، واستبدلت بمصطلحات الولاية والمسيرة القرآنية المزعومة، وغيب الحديث عن عقيدة السلف (أهل القرون الثلاثة المفضلة).

الحسينيات ومجالس عاشوراء: تحولت إلى مآتم سياسية، يبث فيها الحقد على الصحابة، وتبكي فيها أحداث كربلاء بوصفها أصل الدين، بدل أن تكون عظة في سياق التاريخ من غير احتفال.

الدورات الثقافية: وهي معسكرات غسيل دماغ يفرض فيها على الشباب الإيمان بولاية السيد، والتسليم المطلق لتفسير الحوثي للإسلام.

من لم يفهم طبيعة المشروع الحوثي سيظنه خلافا فقهيا أو اجتهادا مذهبيا. والحقيقة أنه مسخ للدين من أساسه، واستبدال لعقيدة الإسلام الأولى، التي وحدت الأمة على التوحيد والنبوة والقرآن، بعقيدة تحصر الدين في طاعة الرجل، والسلالة، وعلم الهدى، ومن خالفهم فهو ناصبي وداعشي وعدو لآل البيت، ووهابي، وعميل، وصهيوني.

يحرمون الاحتكام للكتاب والسنة، والشرع عندهم ما قاله السيد (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد).

الحوثي والمساجد، بيوت الله أم منصات الصراخ، والإفساد؟

المسجد في الإسلام: بيت الله، وموطن العبادة، ومركز العلم، ومأوى القلوب الطاهرة. هو مكان يجمع الناس على الطاعة، وعلى دعوة الخير، وعلى نبذ الفرقة.

لكن في مناطق الحوثي، تحول المسجد إلى مسرح لخطابات التحريض، ومنبر لغسل الأدمغة، وساحة لتكريس الطائفية، وتجميع المقاتلين، وتهديد المخالفين.

وإليك أخي القارئ أبرز المحاور في هذا الباب، بإيجاز:

أولا: الهيمنة على الخطباء والوعاظ.

لم يكن الحوثي يهتم بالخطيب الذي يدعو إلى الوسطية، أو يحث على الأخلاق، أو يحافظ على وحدة الصف، بل كانت أولى خطواته السيطرة الكاملة على الخطباء، وتعيين وعاظ موالين، يخدمون الأجندة الحزبية الطائفية، ويمنعون الخطباء المستقلين أو المعتدلين من الخطابة، ويطردونهم من المساجد، أو يهددونهم بالاعتقال.

أصبحت الخطب موجهة بلهجة طائفية حادة، وتغلف بالدعاء للولاية والصرخة، ويعاد سرد مآسي كربلاء مع التشديد على عداء الخصوم، بدلا من دعوة التسامح والرحمة.

ثانيا: المساجد أدوات للتجنيد والتعبئة.

في كل صلاة جمعة، لا يسمع سوى خطابات تحريضية، تحض الناس على القتال، وتشحذ الهمم، وتصور الحرب ضد الجيش اليمني بأنها جهاد مقدس، وأن الموت في سبيل سيد الكهف هو أعلى المراتب.

لم تعد المساجد أماكن تعليمية وروحية، بل ساحات لتعبئة الأتباع، حيث تلقى الكلمات التي تشعل روح العنف وتغرس الكراهية.

ثالثًا: قمع حرية العبادة والفكر.

كل صوت يخالف السلالة الحوثية يكتم داخل المساجد.

من يسأل، أو يعترض، أو يحاول فهم الدين، يتهم بالعمالة، ويضرب عرض الحائط بحقه في التعبير.

في بعض المناطق، وليس كل المناطق، يمنع أهل السنة من إقامة الصلوات أو خطب الجمعة، أو حتى زيارة مساجدهم، في حال اعتراضهم، وهناك مساجد تم إغلاقها.

رابعا: تحريف الخطاب الديني

تم استبدال الخطاب القرآني السني الجامع، بخطاب ضيق، طائفي، يمجد الولي ويقلل من شأن الصحابة والتابعين، وينشر الأكاذيب حول التاريخ الإسلامي.

خامسا: تحولت بعض المساجد في عهد الحوثي إلى مجالس للقات والمسرات، حيث يجتمع المقاتلون وأفراد الجماعة في هذه المساجد ليستمتعوا بالقات ويقضوا أوقاتهم بعيدا عن الذكر والعبادة، بل ويجعلونها محطات انتقال أو مراكز للإقامة خلال الدورات الثقافية التي تعقدها الجماعة.

هذا الانحراف يصيب المسجد في جوهره، فالمسجد بيت الله الذي يجب أن يخصص للعبادة والطاعة، لا لمنسوبين إلى التسلية والترويح.

سادسا: لم تقتصر هذه الظاهرة على المساجد التي يستخدمها الرجال فقط، بل شملت أيضاً مساجد النساء، حيث تحولت إلى مقرات للحوثيين، بل وصلت الحال إلى تحويل حمامات بعض هذه المساجد إلى سجون، وهذا أمر يخالف كل مبادئ الشريعة التي تحفظ حرمة المسجد.

سابعا: في رمضان، حيث تصفو القلوب وتشتاق الأرواح لقيام الليل، يمتد الحوثي بظلامه ليطفئ نور التراويح. فجميع أئمة المساجد الموالين له لا يقيمونها أصلا، وأما غير الموالين فيمنعهم ويهددهم بالسجن إن هم أحيَوا هذه السنة. وقد أغلق مساجد بسبب ذلك، وطرد المصلين، واستبدل هذه السنة بشعاراته الباطلة. ليست حربه على الصلاة إلا حربا على الإسلام نفسه، وعداء سافرا لشرع الله.

لكن مهما أغلقوا الأبواب، ستظل القلوب قائمة بين يدي ربها، وسيظل الليل شاهدا أن من منع التراويح اليوم، لن يمنع شروق فجر النصر غدا.

والحاصل: أن المسجد لم يعد بيت الله في مناطق الحوثي، بل صار بيت الجماعة، ومنبر الطائفية، وصرح الحقد، ومصدر الحرب النفسية.

فكيف يسلم الناس لعقيدة تدعو إلى القتل باسم الله، وتتاجر بدم الأبرياء في منابر الصلاة؟

الحوثي وتدمير المساجد

لم يكن استهداف المساجد على يد المليشيات الحوثية طارئا، ولا وليد لحظة غضب عابرة، بل كان نهجا ممنهجا وخطة سوداء تتربص ببيوت الله منذ زمن.

كانت الفاجعة الكبرى، والصاعقة التي لم يتوقعها أحد، في العام 2013م، حين بدأ القصف بالأسلحة المتوسطة والثقيلة بوحشية غير مسبوقة على دار الحديث في دماج بمحافظة صعدة، فتهدمت جدران المسجد والسكن، وسقط مئات الطلاب بين قتيل وجريح. مشاهد الدماء على أرض العلم، وأنين الجرحى بين أوساط من سخروا أوقاتهم وأعمارهم لخدمة الدين.

ثم فتح الحوثيون أبواب سلسلة طويلة من المآسي، حيث توالت الحروب الحوثية على تفجير المساجد ودور القرآن ومراكز العلم في مختلف المناطق.

ففي محافظة عمران، وثقت الإحصاءات حجم الخراب المروع الذي ألحقوه بعد أشهر من سيطرتهم عليها:

ستة عشر مسجدا ودارا للقرآن الكريم أُبيدت تماما، منها: مسجد الرحمن في عذر، مسجد الفاروق في دنان، مسجد دار الحديث في خيوان، مسجد الحسن بن علي في بني صريم، مسجد العقيلي في بني عقيل، مسجد الرحمة في حوث، مسجد وهاس في حوث، مركز حمزة لتحفيظ القرآن الكريم في حوث، مؤسسة التيسير لدعم وتحفيظ القرآن الكريم، مسجد الصديق في الخمري، مسجد

دار الأحمر لتحفيظ القرآن الكريم، مسجد الرحمة في خمر، مسجد الغولة في نقيل الغولة، ومسجد بلال بن رباح في ريدة.

ولم يكتفوا بذلك، بل قصفت أيديهم الآثمة مسجدا بقذائف الهاون في قرية المنظر التابعة لمديرية الحوك جنوب مدينة الحديدة.

وفي قبيلة حاشد وحدها، بلغت المساجد ودور تحفيظ القرآن التي فجروها قرابة عشرين مسجدا ودارا للقرآن الكريم، إضافة إلى تدمير خمسة مساجد ودور تحفيظ في مديرية همدان بصنعاء ومحافظة الجوف، وتفجير مسجد دار الحديث في كتاف بصعدة، ودار عاهم كشر في حجة، وغير ذلك كثير.

وتكشف الأرقام الرسمية هول الكارثة؛ ففي تقرير صادر عن الحكومة اليمنية عام 2017، وعام 2020م، وفقا لوكالة الأنباء الرسمية سبأ، فإن 299 مسجدًا في عدة محافظات تعرضت للتدمير أو التفجير الكامل على يد المليشيات الحوثية منذ انقلابها مطلع 2015م، بينما أصيب 24 مسجدا بأضرار بليغة تهدمت معها أجزاء كبيرة من جدرانها، وحولوا 146 مسجدا إلى ثكنات عسكرية ومقرات للقناصة ومخازن للأسلحة الثقيلة والمتوسطة والمتفجرات، بل وإلى أماكن للتدريب على القتل، ومجالس لمضغ القات وتناول الشيشة، والشمة.

وقد تم تدمير وتفجير مساجد أخرى تلت منذ عام 2020 حتى عامنا الحالي 2025م، يطول ذكرها.

وامتد عدوانهم إلى كتاب الله ذاته؛ فقد أُحرقت أكثر من ثلاثة آلاف نسخة من المصحف الشريف، وشوهدت مئات المصاحف ممزقة، ملقاة على الأرض بسبب قصفهم المساجد، بعدما كانت تزين كل غرفة ومرفق من مرافق تلك الدور، في مشهد يوجع القلب.

هكذا، وبدم بارد، تستباح بيوت الله، ويحرق كلامه، ويقصى أهله في حرب ليست على الحجارة وحدها، بل على النور الذي بين دفتي المصحف، وعلى المساجد، ودور تحفيظ القرآن والعلوم الشرعية.

الحوثي والمخدرات، حرب السموم وتمويل الإرهاب

لم تعد الحرب الحوثية في اليمن تقتصر على تبادل الرصاص والصواريخ، بل امتدت إلى ساحات أخرى خطيرة، منها تجارة المخدرات واستخدامها كأداة قمع داخلي وتمويل خارجي.

وقد أظهرت تقارير محلية ودولية عدة أن جماعة الحوثي صارت شبكة متكاملة في تهريب المخدرات، وتوزيعها على مقاتليها، بل حتى تصديرها إلى دول الجوار، خصوصا السعودية وعمان، مما يعمق الأزمة الأمنية في المنطقة ويهدد السلام والاستقرار.

وسألخص لكم ذلك في محاور:

أولا: تعاطي المخدرات داخل صفوف الحوثيين.

حسب تقرير الأمم المتحدة الخاص باليمن (UN Panel of Experts on Yemen, 2022)، تستخدم جماعة الحوثي المخدرات كجزء من سياسة السيطرة على مقاتليها. حيث تشير شهادات عدة إلى توزيع الحبوب المنشطة مثل الكبتاجون (Captagon) على الجنود، لإبقائهم يقظين ومستعدين للقتال ساعات طويلة، دون تعب أو تفكير.

وقد وثق التقرير مئات الحالات التي تدهورت فيها الحالة النفسية للمقاتلين بسبب تعاطي هذه المواد.

كما تم الإشارة إلى دور المخدرات في تحفيز الجنود على ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين تحت تأثير التخدير.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمات محلية يمنية، انتشر الإدمان على المخدرات في مناطق الحوثيين بشكل غير مسبوق خلال سنوات الحرب، خاصة بين الشباب والفئات الأكثر ضعفا، مما أسهم في تفشي العنف والجريمة، وانهيار الأسرة والمجتمع.

ثانيا: شبكات التهريب.

كشفت تقارير محلية ودولية، منها تقرير الأمم المتحدة نفسه عام (2022) وتقارير جهاز مكافحة المخدرات السعودي، عن ضبط مئات الكيلوغرامات من الحشيش والكبتاجون في قوارب صيد تخدم شبكة تهريب الحوثيين.

وفي يوليو عام 2021، أعلنت القوات السعودية البحرية ضبط أكثر من 1.2 طن من الحشيش والكبتاجون في عرض البحر الأحمر، وكانت القوارب تتجه من مناطق تحت سيطرة الحوثي.

كما أشار التحالف العربي إلى تكرار هذه المضبوطات في عدة مناسبات، حيث تستخدم الجماعة طرقا بحرية وبرية عبر المناطق الحدودية لتهريب المخدرات.

كما ذكرت مصادر حقوقية أن الجماعة الحوثية تتعاون مع مافيات تهريب دولية مرتبطة بإيران ولبنان وبعض دول آسيا، مما يربط اليمن بسلسلة تهريب المخدرات العالمية. هذه الشبكات تمكن الحوثي من الحصول على ملايين الدولارات سنويا، تستخدم في تمويل عملياتها العسكرية واللوجستية.

ثالثا: الأثر الأمني والسياسي على دول الجوار.

تشكل المخدرات القادمة من مناطق الحوثي تهديدا مباشرا للأمن الداخلي في السعودية والإمارات.

وقد ضبطت الأجهزة الأمنية مئات الحالات لمحاولات تهريب عبر الحدود، بعضها مترافق مع عمليات تهريب أسلحة وذخائر.

وقد حذر تقرير وزارة الداخلية السعودية عام (2023) من تزايد مخاطر تهريب الكبتاجون الذي أصبح يستخدم بين بعض الفئات الشابة، مما يتطلب تعاونا إقليميا لمكافحة هذه الظاهرة.

كما تشير تقارير محلية إلى وجود نشاطات تهريب مستمرة عبر حدود جنوب اليمن مع سلطنة عمان، حيث تعاني المناطق الحدودية من تفشي الإدمان والسرقات والقتل المرتبط بعصابات المخدرات المدعومة من الحوثي.

رابعا: البيان الديني والأخلاقي.

الإسلام حرم كل ما يذهب العقل ويفسد الجسد، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه).

وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن خطورة المسكرات كما في صحيح مسلم فقال: (كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام).

إن حمل الحوثي راية الإسلام وهو يروج المخدرات، ويدمر الجسد والعقل، لشيء يدعو للأسى والتأمل في مدى انحراف هذا المشروع الصفوي عن الدين والقيم.

فتجارة وتعاطي المخدرات في صفوف الحوثيين ليست مجرد جانب جانبي من الحرب، بل هي جزء مركزي من سياسات الجماعة في الإخضاع والسيطرة والتمويل.

وهذا الملف يسلط الضوء على أبعاد خطيرة تتجاوز حدود اليمن إلى دول الجوار، وتشكل تهديدا أمنيا واجتماعيا حقيقيا.

وعلى المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية أن تتكاتف لإيقاف هذه الحرب المزدوجة: حرب السلاح وحرب السموم، حتى تعود اليمن إلى حضن السلام والأمان، وذلك لن يتم إلا بوحدة الشعب تحت قيادة موحدة لإنقاذ اليمن، وطرد الحوثي من السلطة.

الحوثي ومشايخ القبائل، بين الولاء والتهديد

في اليمن، كان مشايخ القبائل هم عماد المجتمع وقلبه النابض، كانوا أصحاب كلمة، وأمناء على العرف، وقادة في حفظ السلام والاستقرار، كل في منطقته.

احترامهم لم يكن فقط لمكانتهم الاجتماعية، بل لما كانوا يمثلون من توازن وسلطة حقيقية تحفظ بها حقوق الناس، وتدار بها الصراعات.

لكن الحوثي، بحكم مشروعه الاستبدادي، لم يرض بمكانة مستقلة لأي جهة تقليدية، لا مشايخ ولا قبائل.

فبدأ بمشروع تفكيك السلطة القبلية، واستبدلها بسلطة موازية، قوة أمنية وعسكرية، تابعة له فقط.

وسألخص ذلك في عدة محاور:

أولا: استغلال التنافس القبلي

لم يكن الحوثي ليخوض حربه إلا مستغلا التوترات والخصومات بين القبائل، فزرع الفتنة، ومول بعض المشايخ على حساب آخرين، وأشعل النزاعات القبلية ليضعف التكتلات الاجتماعية القوية.

كلما قويت قبيلة، اشتغل الحوثي على إثارة الخصومات معها، أو إغراء بعض مشايخها بالمال أو السلطة، ليكونوا أدوات له في تفتيت النسيج القبلي.

ثانيا: استبدال المشايخ بالعملاء

كثير من مشايخ القبائل الذين رفضوا الخضوع للإملاءات الحوثية، تم تهديدهم، وملاحقتهم، واغتيالهم، أو تجريدهم من نفوذهم.

في المقابل، دعم الحوثي مشايخ آخرين، لا يمثلون إلا إرادته، ويخدمون أجندته، ويفرضون على قبائلهم طاعة الجماعة وليس العرف القبلي.

وهكذا تحول دور الشيخ من قائد حكيم يحترم إلى شبه موظف مع هذه السلالة.

ثالثا: قمع المشايخ المستقلين

أي شيخ قبلي يحاول الوقوف بوجه المشروع الحوثي يوصم بالعمالة أو الإرهاب، وتفتعل له قضايا ملفقة، وقد يعتقل أو يختطف، أو يقتل في ظروف غامضة.

وأصبح الشيخ المستقل في مناطق الحوثي يعيش حالة من الرعب والخضوع، أو الطرد والهجرة.

رابعا: تفكيك السلطة الاجتماعية

بهذه السياسة، استطاع الحوثي أن يفكك بنية القبيلة اليمنية، ويضعف هيبتها، ويقوي من سطوته، ليصبح هو القائد الأعلى في كل منطقة، بديلا عن العرف والتقاليد.

تلاشت أدوار القادة القبليين التقليديين، وظهر الولي كسلطة مطلقة لا منازع لها.

خامسا: السيطرة الاقتصادية والسياسية عبر المشايخ

لم يكتف الحوثي بالسيطرة الأمنية، بل استغل بعض المشايخ لإدارة مصالحه الاقتصادية والسياسية في المناطق، مما أدى إلى فساد واسع، واستغلال للسلطة، وتحويل القبيلة إلى أداة بيد الجماعة.

والحاصل: كانت القبيلة اليمنية وشيخها رمزا للاستقرار والحكمة، لكن الحوثي غير الصورة، فحولهم إلى بيادق في لعبة استبدادية، يقمع بها كل صوت حر، ويهدم بها كل توازن.

فهل تستمر اليمن في هذا الانهيار الاجتماعي، أم تستعيد مجدها وحكمة قبائلها؟

هذا سؤال مهم موجه لمجلس الرئاسة اليمني، ونرجو من الله أن يأخذ بيديهم ويوحد كلمتهم، لأجل تحرير اليمن من هذه العصابة الصفوية.

الحوثي ودور تحفيظ القرآن الكريم، من النور إلى التجهيل السياسي

في اليمن، كانت دور تحفيظ القرآن الكريم منارات للعلم، وبيوتا لتربية الأجيال على القرآن الكريم والسنة النبوية، وكان فيها الحفظ والتحفيظ والتدبر، والنصح، والخلق الحسن.

لكن حينما استولى الحوثي على مقاليد الأمور، لم تكن هذه الدور بمنأى عن مشروعه الذي يريد تحويل كل شيء إلى أداة طائفية سياسية.

ويمكننا إيضاح ذلك من خلال المحاور التالي:

أولا: تحويل دور التحفيظ إلى أداة طائفية.

لم تعد دور وحلقات التحفيظ التي تتبع الحوثي مكانا لتعليم القرآن وفهمه، بل صارت أدوات لنشر الفكر الحوثي، وغسل عقول الأطفال والشباب، عبر برامج محكمة التنظيم، تضع الولاء للجماعة فوق كل شيء.

تحولت المجالس القرآنية إلى جلسات خطابية تعبد السيد، وتروج لمشروعه، وتلهب الحقد على الخصوم، وتمدح الصرخة، وتغرس مشاعر الطائفية والكراهية في نفوس الصغار.

ثانيا: فرض مناهج مشوهة في تعليم القرآن

أُدخلت في مناهج دور وحلقات التحفيظ مواد ومفاهيم جديدة لا علاقة لها بالقرآن أو تعاليمه، بل بتفسيرات الحوثي وأفكاره السياسية، تدرس للأطفال قبل الحفظ نفسه.

وبدلا من تربية أجيال على تدبر القرآن الكريم، تربي الجماعة أجيالا على الولاء المطلق، والطاعة العمياء، والتعصب الفكري.

ثالثا: التضييق على دور وحلقات التحفيظ المستقلة

الكثير من دور التحفيظ التي كانت مستقلة عن الجماعة، أو ترفض التوجيه الحوثي، تم إغلاقها، أو الاستيلاء عليها، أو أجبرت على تغيير مواعيدها، أو استبدال المعلمين والموظفين.

أصبح لكل دار تحفيظ ولي أو مشرف يتبع الحوثي مباشرة، ويراقب ما يدرس، ويحاسب من يخالف.

رابعا: استغلال الأطفال في الحروب

بالرغم من قدسية تحفيظ القرآن، يجند الحوثي الأطفال الذين حفظوا بعض السور والأجزاء، في حروب طائفية لا أخلاقية، تحت ذريعة الدفاع عن الدين أو الولاية.

وهكذا يتحول النور إلى سلاح، والكتاب العزيز إلى أداة للتجهيل والتكفير.

خامسا: تحريف المفاهيم القرآنية

تم التركيز على آيات وجمل منقوصة أو خارج سياقها، تفهم بطريقة طائفية تضيق الأخلاق، وتزيد العداوة بين الناس، بينما تهمش آيات الرحمة والتسامح والتوحيد.

والحاصل: دور تحفيظ القرآن كانت خير مدرسة لقلوب اليمن، لكنها اليوم أصبحت جسرا يعبر الحوثي عليه ليزرع الفتنة، ويغرس الظلم، ويشحن النفوس بالحقد.

فهل يعقل أن يتحول كتاب الله إلى أداة للحرب؟

الله لا يرضى أن يستخدم نوره لتعميم الظلام؟

اللهم احفظ بلادنا من شر الفتن، ووفقنا للثبات على الحق.

الحوثي والتضييق على علماء السنة، إقصاء أهل الحق وقمع العلماء

في اليمن، كان علماء السنة هم المراجع الشرعية، والمرشدون، والحماة الأوفياء للعقيدة الصحيحة، والوسطية النقية التي جمعت الأمة على التوحيد والاتباع.

لكن حينما استولى الحوثي، كان أول ما فعله هو التضييق على هؤلاء العلماء، ومحاصرتهم، وقمع صوتهم، حتى يسيطر على الفكر، ويفرض لنفسه دائرة تأويل وحيدة للدين.

وسأوضح ذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: الإقصاء الممنهج والاعتقالات

كثير من الدعاة وطلاب العلم والعلماء اعتقلوا، وحوكموا، ونقلوا إلى سجون سرية، أو أجبروا على ترك منابرهم، أو فرض عليهم الصمت، أو فروا إلى خارج مناطق الحوثي، أو خارج الوطن.

هناك من بقي في مناطق الحوثي ورفض الخضوع للوصاية الحوثية، نفي، أو أجبر على الاختفاء، أو عوقب بأشكال مختلفة.

ثانيا: استبدال العلماء المستقلين بعملاء

استبدل العلماء الذين يملكون العلم والوسطية، وجرأة الدعوة، بآخرين موالين، يؤدون أدوارا شكلية، ويرددون ما يملى عليهم، تحت مسمى علماء أهل البيت أو علماء الجماعة.

فصار المنبر دكانا سياسيا أكثر منه مسجدا للعلم.

ثالثا: تشويه العلماء المستقلين إعلاميا

قنوات ومنصات الجماعة الإعلامية لا تكف عن تشويه سمعة العلماء المخالفين، واتهامهم بالكفر، والعمالة، والفساد، ونشر الأكاذيب حولهم.

وهذا الأسلوب يهدف إلى تجريدهم من مكانتهم الاجتماعية، ونزع هيبتهم عند الناس.

رابعا: محاولات تزييف الفقه

تتم محاولات مستمرة لتقديم تفسير فقهي منحاز، يطعن في ثوابت أهل السنة، ويشرعن سياسات الجماعة، ويقمع كل فكر مخالف.

وهذا يجعل العلماء المستقلين يواجهون تحديات مضاعفة، بين مواجهة القمع وبين محاربة تحريف الدين.

خامسا: تقويض التعليم الشرعي المستقل

المدارس والمعاهد الشرعية المستقلة يضيق عليها، أو تغلق، أو تفقد استقلاليتها، وتجبر على الالتزام بمنهج الجماعة العقائدي، ومنها ما تم تفجيره أو إغلاقه كما تقدم في حلقات سابقة.

وأصبح الطالب الملتزم بسنة النبي صلى الله عليه وسلم في خطر، إن لم يكن من داخل الجماعة.

والحاصل: أن التضييق على علماء السنة ليس سياسة قمع فحسب، بل هو محاولة لتغيير دين وهوية الأمة، وتحويلها إلى قطيع مسلوب الدين الصحيح والإرادة.

فكيف يمكن للأمة أن تبقى متماسكة، وراسخة على عقيدتها، إذا حرم أهلها من العلماء الأوفياء، وضربت أرواحهم وحرياتهم؟

اللهم احفظ علماء اليمن، وثبت أقدامهم، وانصرهم على من عادوا الدين وحرموه من علمائه ودعاته.

الحوثي ونهب أموال اليمن

❁ ❁ ❁

منذ أقدم العصور كان اليمن يعرف بأرض السعيدة، بخيراته وثرواته وتجارِه الذين جابوا الدنيا، وبسهوله الخصبة وموارده الوافرة، ومع الأزمنة تغيرت الأحوال نوعا ما، وبقيت فيه خيرات عظيمة، لكن في زمن الانقلاب الأسود تحت سطوة عصابة حوثية إيرانية إرهابية جعلت من مقدراته مزرعة خاصة لقيادتها، ومن خيراته وسيلة إذلال لأهله، ومن سلطتها طريقا للنهب المنظم.

لقد تحولت ثروات اليمن من مصدر عز وفخر إلى وسيلة قهر وتجويع، وحولت الميليشيا حياة اليمنيين إلى كابوس لا ينتهي، حيث ينام الجائع على صرخة ويستيقظ على جوع جديد.

وللتوضيح أكثر إليكم المحاور التالية:

المحور الأول: عشرات المليارات من الدولارات منهوبة

تشير التقديرات إلى أن العصابة الحوثية نهبت عشرات المليارات من الدولارات منذ انقلابها الدموي حتى اليوم. وهو مبلغ مهول يكفي لإعمار اليمن من جديد، لكنه ذهب إلى جيوب حفنة من قادة الميليشيا الذين جعلوا من الشعب رهينة يتجرع الفقر والحرمان.

المحور الثاني: الفقر سلاح والجوع أداة إذلال

حول الحوثيون الفقر إلى سياسة رسمية، والجوع إلى وسيلة إذلال.

نهبوا المرتبات فتركوا الموظفين بلا قوت ولا أمل.

ابتلعوا المساعدات الإنسانية فجاع الفقراء بينما تكدست مخازن القيادات بالثروات.

افتعلوا الأزمات الاقتصادية من انعدام الوقود إلى التضييق على التجار ليبقوا الشعب في دائرة المعاناة الدائمة.

المحور الثالث: جحيم الحياة اليومية

لم يعد اليمني يبحث عن الرفاهية، بل عن لقمة تسد رمقه، ودواء يحيي طفله، وكسرة خبز تبقي أسرته على قيد الحياة.

لكن الحوثي جعل حياة الناس جحيما، لا أمان فيها ولا كرامة، حيث يقتات الشعب على الألم، بينما تتنعم قياداته بالبيوت الفارهة والأرصدة وتهرب الأموال إلى إيران وملاذات آمنة في الخارج.

المحور الرابع: مشروع فساد ممنهج

ما يحدث ليس فسادا عابرا، بل هو مشروع منظم لتحويل موارد اليمن إلى رافد لآلة الحرب الحوثية ولخدمة المشروع الإيراني.

النفط والغاز والجمارك والضرائب والموانئ وغيرها كلها صارت مغنما بيد الحوثيين، والنتيجة: بلد منكوب، وشعب منهك، واقتصاد يترنح تحت أنياب عصابة لا تعرف إلا لغة السلب والنهب.

والحاصل: أن نهب الحوثيين لمليارات الدولارات لم يترك لليمن سوى الخراب والفقر والجوع، وسيظل شاهدا على واحدة من أبشع الجرائم الاقتصادية في تاريخ الأمة. واليوم، لم يعد السؤال: كم

سرق الحوثي؟ بل إلى متى يبقى اليمن رهينة لعصابة جعلت من وطن بأكمله ضحية لمشروع إيراني عابر للحدود؟

الحوثي وزراعة الألغام

❁ ❁ ❁

منذ أن عرف اليمن – أرض الحضارة والأنهار والجبال –، لم يكن يتخيل أن تتحول سهوله ووديانه إلى حقول موت صامتة، تترصد خطوات النساء والأطفال قبل الرجال.

كانت أرض اليمن تاريخيا مهدا للخير، زاخرة بالبركة، فإذا بها اليوم تتحول إلى أكبر حقل ألغام في العالم. إنه الوجه القاتم للحروب، حين تغرس الألغام في التراب بدلا من بذور القمح والذرة والشعير، وتزرع العبوات الناسفة بدلا من أشجار البن، فينقلب الوطن من حديقة حياة إلى مقبرة جماعية. وما جريمة الحوثي في اليمن إلا شاهد حي على إرهاب منظم رعته إيران، فمدت له يد الموت بدلا من يد العون، وأرسلت له حقولا من المتفجرات بدل دواء الجائع والمريض.

وسأوضح ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: هدية إيران الدموية لليمن.

لم ترسل إيران إلى اليمن حبة دواء ولا كيس قمح، بل أغرقت البلاد بعشرات آلاف الألغام والعبوات الناسفة. وقد أشارت التقارير إلى أن مشروع مسام السعودي وحده نزع أكثر من ستمائة ألف لغم وعبوة ناسفة زرعها الحوثيون في الأرض اليمنية.

إنه رقم مرعب، يكشف حجم المؤامرة على الشعب اليمني، ويؤكد أن طهران لم تحمل لليمنيين سوى الموت والتدمير.

المحور الثاني: ضحايا الألغام، النساء والأطفال أولا.

لقد تجاوز عدد ضحايا الألغام في اليمن أكثر من عشرين ألف ضحية كما في تقارير المنظمات الحقوقية، معظمهم من المدنيين الأبرياء، نساء وأطفالا وشيوخا. وما زالت مئات الآلاف من الألغام مطمورة تحت الأرض دون خرائط أو بيانات، لتظل تهدد حياة اليمنيين عقودا طويلة قادمة.

فبينما تنتهي المعارك فوق الأرض، تظل الألغام تواصل حربها الدامية في صمت تحت الأرض.

المحور الثالث: أرقام مفزعة ومناطق ملوثة.

تشير التقارير إلى أن الحوثيين خلال أكثر من عشر سنوات زرعوا ما يقارب المليون ونصف المليون لغم وعبوة ناسفة في مناطق متفرقة، وعلى وجه الخصوص في سواحل الحديدة، والقرى المحيطة بجبهات القتال في تعز، ومأرب، والضالع، والجوف. إنها جريمة حرب مكتملة الأركان، إذ لا يميز اللغم بين مقاتل ومدني، بل يقتل عابر السبيل والطفل الذي يلعب بجوار منزله.

المحور الرابع: إيران شحنات موت متواصلة.

لم تكتف إيران بإرسال الألغام فقط، بل دعمت الحوثيين بالصواريخ والذخائر والطائرات المسيرة، لتتحول اليمن إلى ساحة اختبار لأسلحتها، وساحة نزيف لدماء الأبرياء. لقد صدرت إيران إلى اليمن الموت بدل الحياة، والخراب بدل الإعمار، والسلاح بدل السلام.

والحاصل: أن جريمة زراعة الألغام واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبها الحوثي بحق اليمنيين، وهي وصمة عار في جبين من دعمها ورعاها. ومهما طال الزمن، فإن هذه الألغام لن تحصد إلا

مزيدا من الكراهية تجاه من زرعها، وستبقى شاهدا على مشروع إرهابي إيراني حوّل أرض اليمن من ساحة حضارة إلى حقل موت.

الحوثي وملازمه الثقافية – معركة شرسة ضد العقيدة الصحيحة

❁ ❁ ❁

الثقافة ليست مجرد كلمات أو كتب تقرأ، بل هي الروح التي تعكس هوية الأمة وعمق تاريخها، وهي الدرع الذي يحميها من الانحراف والتشويه، والسلاح الذي تواجه به تحديات الزمن وتحافظ به على عقيدتها وقيمها الأصيلة. ومن خلالها يصاغ الوعي، ويرسم المستقبل، وتبقى الأمة قوية بحفظها لهويتها وثباتها على مبادئها.

لكن للأسف، في اليمن بعد سيطرة الحوثي، تحولت الثقافة إلى ساحة صراع مفتوح، حيث تشن معركة شرسة تستهدف العقيدة الصحيحة، وأهل السنة، وتكتم كل صوت ينشد الحق ويطالب بالعدل، لتصبح المعرفة أداة للفتنة لا للارتقاء والفهم.

وسيتضح ذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: إنشاء مؤسسات ثقافية تابعة للجماعة

أسس الحوثي مؤسسات ودوائر ثقافية تابعة له مباشرة، تتلقى أوامرها من قيادة الجماعة، وهدفها السيطرة على الإنتاج الفكري والثقافي في البلاد. هذه المؤسسات تعمل على مراقبة كل ما ينشر ويذاع من كتب ومقالات وبرامج، ومنع أو تحريف أي عمل يخالف فكر الجماعة، ونشر ثقافة الولاء المطلق للجماعة وزعيمها.

ثانيا: قمع العلماء والدعاة والمصلحين والمثقفين والمفكرين المستقلين

كل من يرفض الهيمنة الحوثية، أو يدافع عن العقيدة الصحيحة، أو ينتقد الجماعة، يقمع إعلاميا، أو يعتقل، أو يجبر على التوقف. الأصوات الحرة اختفت أو أُخمدت، وتحولت الساحة الثقافية إلى فضاء مغلق يخضع للتوجيه والسيطرة المطلقة.

ثالثا: تسويق أفكار منحرفة تروج هذه الملازم الثقافية التي كتبها الهالك حسين بدر الدين الحوثي لأفكار تحريفية في العقيدة والتاريخ، ونظريات مؤامرة ضد أهل السنة، وتعلي من شأن الجماعة على حساب الجميع.

وهي تنشر أكاذيب الفتنة، وتسوّق لفكر ولاية الفقيه، وتحاول تسليع الدين لصالح مشروع سياسي ضيق، بعيد عن الحقيقة والوسطية.

رابعا: محاربة التراث الإسلامي الأصيل

يسعى الحوثيون إلى طمس وإلغاء التراث الإسلامي الأصيل في اليمن، وخصوصا تراث أهل السنة، وتقليل قيمة علماء اليمن التاريخيين. كما يعاد إنتاج تاريخ مشوه يضع الحوثي في مركز الصلاح والإصلاح، ويغض الطرف عن جرائمه وانقلابه، ليصبح الواقع مزيّفا وخطرا على الأمة.

خامسا: الهيمنة على المناهج والبرامج التعليمية

تفرض الجماعة تغييرات في المناهج الدراسية والثقافية، لتتوافق مع فكرها، وتحرف المفاهيم الدينية، وتحجب المفاهيم الوسطية الصحيحة، فتغدو الأجيال القادمة رهينة لتلقين الفكر الحوثي المنحرف.

والحاصل: أن المعركة الثقافية ليست أقل خطورة من المعركة العسكرية، فهي حرب على العقول والقلوب، على الهوية والدين، وعلى مستقبل الأمة. وإذا سقطت الثقافة في يد المضللين، فسوف تسقط الأمة كلها.

لذلك، لا بد من يقظة مستمرة وجهد دؤوب للحفاظ على عقيدتنا، وهويتنا، وواقعنا.

الحوثي والصهاينة، عداوة مصطنعة وشعارات جوفاء

من يتأمل مسار التاريخ السياسي الحديث في المنطقة يدرك أن رفع شعار (العداء للصهاينة) كان بوابة للكثير من الجماعات والأنظمة التي اتخذته ستارا للهيمنة الداخلية، بينما الحقيقة أن المعركة لم تخض يوما مع الصهاينة بقدر ما خيضت ضد شعوب المنطقة نفسها.

والحوثي ليس استثناء، بل هو امتداد لهذا النهج الذي حمل في ظاهره معاداة إسرائيل، وفي باطنه سحق الأوطان.

التجارب التاريخية المماثلة أكبر شاهد على ذلك: فشعارات البعثيين في العراق وسوريا تم رفعها قديما تحت شعار : (تحرير فلسطين من البحر إلى النهر)، لكن الدبابات لم تتجه يوما إلى القدس، بل سحقت بها حماة، وحلب، وبغداد، والكويت.

والنتيجة كانت تدمير مقدرات الدول، وإغراقها في الدماء، فيما ظل الصهاينة آمنين.

والنظام الإيراني بعد ثورة 1979م: صدعوا أسماع العالم بـ شعار : (القدس أولا) وشعار (يوم القدس العالمي)، لكن الحروب اندلعت في لبنان والعراق واليمن وسوريا، فامتلأت المنطقة بالمليشيات والطائفية، بينما لم تطلق حرب شاملة واحدة على دولة بني صهيون.

والقذافي في ليبيا: ظل يرفع شعار مواجهة الصهاينة لعقود، لكنه وجه جيشه لقمع الليبيين وتدمير مدنهم، واستمر حتى قامت عليه ثورة 2011م فانهار القذافي والوطن كله، وانقسم اليوم إلى دويلتين، ولم يتحرر شبر من فلسطين.

وهكذا يتبين أن الشعار عند هؤلاء لم يكن سوى أداة سياسية لتخدير الشعوب وإضفاء قداسة على الاستبداد.

ولهذا فالحوثي نسخة مكررة من التاريخ حيث جاء الحوثي على ذات النسق، يرفع شعار الموت لإسرائيل، بينما: يزرع الألغام في حقول اليمنيين بدلا من زرعها على حدود فلسطين ضد الصهاينة، ويهدم بيوت اليمنيين في تعز وصنعاء والمناطق اليمنية بدلا من هدم تحصينات الصهاينة في القدس وغزة، ويفرض الجبايات على التجار اليمنيين حتى أفلسوا، بينما التجارة العالمية مع الصهاينة مستمرة بلا انقطاع، ويطلق الصواريخ والطائرات المسيرة، لكن وجهتها غالبا على أبناء وطنه.

من يدفع الثمن؟

المزارع: الذي يرى أرضه وقد امتلأت ألغاما بدل أن تمتلئ قمحا.

التاجر: الذي أفلس بعد أن ضوعفت عليه الجبايات، بينما يقال له إن ذلك من أجل المعركة الكبرى مع الصهاينة.

الطفل: الذي فقد تعليمه بعدما تحولت مدرسته إلى ثكنة عسكرية.

المرأة: التي ترملت بعد أن أُرسل زوجها إلى جبهات عبثية.

الوطن: الذي تهاوت بنيته التحتية، من مطارات وموانئ وطرقات ومستشفيات، تحت ذريعة المعركة مع الصهاينة.

واللافت أن دولة بني صهيون نفسها لم تعلن يوما أنها في مواجهة عسكرية حقيقية مع الحوثي، سوى ان الحوثي يرسل بعض مسياراته أو صواريخه إلى دولة بني صهيون باسم الدفاع عن غزة، ولم تقتل جنديا صهيونيا واحدا، فيرد الصهاينة بسرب من طيرانه الحربي فيقتلون من الشعب اليمني ميئات القتلى ويجرحون الميئات، مع تدمير المطارات والطائرات المدنية والموانئ والسفن والبنية التحتية، بينما لو وجه الحوثي صواريخه وطائراته المسيرة على ابناء وطنه قتل عشرات الآلاف من اليمنيين، فكم قضوا في معارك شعارها فلسطين وواقعها اليمن.

وهنا يتجلى التواطؤ غير المباشر: شعار يثير الضجيج، لكنه لا يوجِع إسرائيل، بل يوجِع اليمن.

والحاصل: أن الحوثي والصهاينة وجهان لعملة واحدة، كلاهما يستخدم السياسة والشعار غطاء لتدمير الآخر:

الصهاينة يحتلون فلسطين ويهدمون بيوتها.

والحوثي يحتل اليمن ويهدم بيوتها.

الصهاينة يقولون: نحارب الإرهاب، وهم يقصفون الأبرياء.

والحوثي يقول: نحارب الصهاينة، وهو يقصف شعبه.

إنها المفارقة المريرة في تاريخ الأمة، أن يتحول الشعار المقدس إلى وسيلة دنسة، وأن يكون اسم فلسطين مجرد قناع لمشاريع باطنها تفتيت الأوطان. واليمن اليوم في أمس الحاجة لوعي جمعي يكشف زيف هذه الادعاءات، ويعيد البوصلة إلى مكانها الصحيح: عداوة الصهاينة لا تكون بالشعارات، بل بصدق الموقف، وعدالة الداخل، ووحدة الصف، وإعمار الإنسان ،والأرض.

الحوثي والطعن في الصحابة

في زمن التبست فيه المفاهيم، وتجرأ فيه أقوام على خيار الأمة ومصادر عزها، طلع علينا الفكر الحوثي بطعون ظالمة في خير القرون، أولئك الذين حملوا نور النبوة إلى العالمين، الصحابة الكرام رضوان الله عليهم. لم يكن الطعن فيهم مجرد إساءة لأشخاصٍ مضوا، بل هو طعن في الدين نفسه، إذ هم نقلة الوحي وحملة الرسالة.

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك تحذيرا شديدا فقال كما في الحديث المتفق: (لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه).

فمن ذا الذي يجرؤ بعد هذا التحذير على النيل من مقامهم؟ إن ما يفعله الحوثيون من تشويه لسمعة الصحابة وبث الأكاذيب حولهم إنما هو امتداد لخط فكريّ منحرفٍ أراد تمزيق الأمة وبث الشك في أصولها.

وسأسرد في هذا المقال بإيجاز أبرز الأمثلة على طعن الحوثيين في الصحابة رضوان الله عليهم:

أولا: طعن بدر الدين الحوثي للصحابة. في كتابه تحرير الأفكار (ص480) قال: (ثبت بهذا أن الصحبة لا توجب لصاحبها العصمة، وحينئذ فلا مانع من الكلام فيمن ظهر منه جارح يمنع قبول روايته). وفي كتاب الحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة للصنعاني (ص19) قال

الهالك بدر الدين الحوثي: (أنا عن نفسي أؤمن بتكفيرهم، لأنهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

ثانيا: طعن ولده الهالك حسين الحوثي في الصحابة. من خلال دروسه (دروس من هدي القرآن – سورة آل عمران والمائدة) حيث قال: (معاوية سيئة من سيئات عمر في اعتقادي، ليس معاوية بكله إلا سيئة من سيئات عمر بن الخطاب، وأبو بكر واحدة من سيئاته، وعثمان واحدة من سيئاته، كل سيئة في هذه الأمة، كل ظلم وقع للأمة، وكل معاناة وقعت فيها، المسؤول عنها أبو بكر وعمر، عمر بالذات، لأنه هو المهندس للعملية كلها فيما يتعلق بأبي بكر).

كما تحدث حسين الحوثي عن الخلافة الراشدة قائلا: (ما زال شرها إلى الآن، وما زلنا نحن المسلمين نعاني من آثارها إلى الآن، كانت طامة بشكل عجيب... والأمة كل سنة تهبط نحو الأسفل جيلا بعد جيل إلى أن وصلت تحت أقدام اليهود، من عهد أبي بكر إلى الآن).

ثالثا: الطعن في الصحابة من خلال المناهج الدراسية.

في عام 2012م، طالبت صحيفة المسار الحوثية بإلغاء سورة النور من المناهج الدراسية، التي تبرئ السيدة عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك، بحجة أنها تثير الفتنة الطائفية.

رابعا: الطعن عبر الصحف الرسمية.

في اليمن، نشرت صحيفة الثورة الرسمية التي يسيطر عليها الحوثيون، قصيدة مسيئة لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مما أثار غضبا واسعا داخليا وخارجيا. هذا الحدث وقع في سبتمبر 2015م، وكانت القصيدة للشاعر همدان اليماني، ردا شعريا على الأمير خالد الفيصل، لكن التطاول كان

على زوجة النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أنكر علماء اليمن هذه الإساءة، واحتج الشعب على مواقع التواصل، كما أدان الأزهر الحدث واعتبره جريمة تستدعي محاسبة المسؤولين.

خامسا: طعن الخطباء والوعاظ في الصحابة.

يستخدم وعاظ وخطباء الحوثيين ألفاظا مسيئة للطعن في الصحابة، مستندين إلى محاضرات ودروس وملازم الهالك حسين الحوثي، خصوصا في خطب الجمعة والمناسبات الشيعية مثل يوم الغدير وعاشوراء ومجالس القات، ونحوها.

سادسا: طعون المنابر الإعلامية الحوثية في الصحابة.

ظهرت تصريحات ومواقف الطعن في الصحابة عبر وسائل الإعلام الحوثية، مثل قناة المسيرة، التي تنقل الدعاية العسكرية والسياسية للجماعة، بالإضافة إلى صفحات التواصل الاجتماعي لكثير من قيادات الحوثيين ودعات التشيع والرفض في اليمن، ممن يكيلون الطعون لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

اللهم اكفِنا شر الحوثيين ومن والاهم، وادحر باطلهم، وأظهر الحق الذي طمسوه، ورد عن الأمة كيدهم ومكرهم. اللهم احفظ بلاد المسلمين من الفتن والضلال، واجمع قلوبهم على كتابك وسنة نبيك، وثبتهم على الحق المبين.

الحوثي وتدمير اليمن باسم الدفاع عن غزة – شعارات كاذبة وسيوف مغروسة في خاصرة الوطن

❁ ❁ ❁

غزة، الشماعة الحوثية لتبرير الخراب الذي لا يتوقف، فمنذ سنوات، والحوثي يرفع شعار الموت لإسرائيل، ونصرة فلسطين، والتحرك من صنعاء إلى القدس، لكنه في الواقع مغازلة سياسية لكسب الرأي العام، الذي يدرك عقلاؤه كذب الحوثيين وخداعهم.

ويتضح الواقع المرير بجلاء من خلال المحاور الآتية:

أولا: من الذي دمر اليمن؟

منذ انقلابهم في عام 2014م، لم يسجل للحوثيين أي عمل عسكري حقيقي ضد الكيان الصهيوني سوى صواريخ ومسيرات مؤخرا بين الحين والآخر يطلقها الحوثي على دولة بني صهيون كشماعة باسم الدفاع عن غزة، بيد أن صواريخ الحوثي لم تسجل حتى الآن مقتل صهيوني واحد منذ بدء حرب غزة قبل عامين حتى اليوم. وكلما أرسلوا صاروخا أو مسيرة إلى دولة بني صهيون سمعنا صراخ الحوثيين وبياناتهم الكاذبة المزيفة التي يلقيها المتحدث الرسمي باسم مليشيا الحوثيين: وأنهم حققوا اهدافهم وأوجعوا العدو الصهيوني، والواقع يكذب ذلك تماما.

وبالمقابل: فجروا مساجد ودور تحفيظ ومراكز علمية وبيوت علماء ومصلحين، ومؤسسات الدولة، وسرقوا رواتب موظفيها، وقطعوا رواتب المعلمين، ودمروا مدارس كثيرة، وحولوا بعضها إلى

ثكنات عسكرية، وأنشطة تخدمهم، وزجوا بالشباب إلى محارق الموت والاقتتال الداخلي كما تقدم في حلقات سابقة.

ثانيا: الحوثي يحاصر تعز وبعض المناطق اليمنية ويصرخ من أجل غزة.

كيف لعاقل أن يصدق من يدعي نصرة غزة، وهو يحاصر تعز وبعض المناطق اليمنية منذ تسع سنوات؟

كيف لعاقل أن يصدق نواياه، وهو يزرع الألغام في بيوت الأبرياء، ويهجر السكان، ويهدم القرى على رؤوس ساكنيها؟

ثالثا: الحوثي وحصار غزة الإعلامي.

لا ننكر واجب الأمة تجاه فلسطين، ولكن: هل كانت غزة تنتظر من الحوثي أن يخنق اليمن كي يناصرها؟ هل كانت بحاجة لمن يحول مأساتها إلى ذريعة لبناء مشروع طائفي عنيف داخل اليمن؟

رابعا: خداع الشعارات، الوجه الآخر للحرب الحوثية.

الشعار الحوثي ليس دينا ولا مبدأ، بل هو وسيلة لتجنيد الصغار، وتخدير العقول، وتمرير مشروع إيراني طائفي. كلما ضاق عليه الداخل، رفع شعار فلسطين، ليصرف الأنظار عن جرائمه. وكلما احتاج وقودا جديدا لحروبه، فتح خطاب القدس على أبنائنا وأعطى توجيه التحشيد.

خامسا: من يريد القدس، لا يقاتل أهل السنة.

لو صدق الحوثي في نصرته لفلسطين: لما حارب علماء أهل السنة في اليمن، ولما أغلق مراكز العلم، ودور الحديث، والتحفيظ، ولما تحالف مع مشروع يمزق الأمة من داخلها، ويوالي إيران رأسا.

والحاصل: أن القدس لا تتحرر على جثث اليمنيين، ولا تسترد بدماء أطفالهم، ولا ترفع رايتها عبر أنفاق الظلم الطائفي الذي يحفره الحوثي في كل زاوية من وطننا.

فيا من تدعي نصرة غزة: ابدأ برفع يدك عن صنعاء، وعن صعدة، وعن تعز، وعن مأرب، وعن جميع المناطق التي احتليتها باسم النبي وآله. ثم تعال حدثنا عن الجهاد.

كفى خداعا، فكل صاروخ يقتل يمنيا، لا يحرر فلسطينيا، بل يربح منه الاحتلال الصهيوني ألاف المرات.

الحوثي وعداوته لبلاد الحرمين – قلبه معقم من الحب وأفعاله ملأى بالبغض

❁ ❁ ❁

منذ أن خرجت جماعة الحوثي من كهوف صعدة، وهي تملأ الأرض ضجيجا بالكراهية لكل من هو سنيّ، ولكل معلم يوحي باعتدال الدين ونقائه. لم تكن السعودية ـ بما تمثله من قيادة دينية وسياسية للعالم الإسلامي ـ استثناء من هذا العداء، بل كانت في صدارة الخصوم المستهدفين.

العداوة التي يكنها الحوثي لبلاد الحرمين ليست مجرد موقف سياسي عابر، ولا خلافا حدوديا، بل هي عداوة عقائدية متجذرة، تنضح بها ملازمه، ويتقيأها خطباؤه في المنابر، وتروى لأطفاله في ملازمه الثقافية التي تخرج أجيالا على الحقد لا على الفهم.

منابرهم لا تكاد تخلو من سب مباشر أو تلميح خبيث ضد المملكة وعلمائها، إذ يصورون السعودية بأنها أصل الشر، وأنها منبع ما يسمونه الوهابية، وهم في الحقيقة لا يعنون بها إلا الإسلام السنيّ النقي، الذي لا يعترف بخرافاتهم، ولا يركع لإمامتهم الباطنية.

في ملازم حسين الحوثي، يتكرر ذِكر السعودية كـ أداة صهيوأمريكية، ويتهم علماءها بالعمالة، ويحرض ضدهم ليل نهار، ويدرس ذلك في مراكز مغلقة موجهة للأطفال والمراهقين في المناطق التي يسيطرون عليها.

ولم يكتفِ الحوثي بشن حرب لفظية، بل ترجم عداءه إلى صواريخ وطائرات مسيرة، أُطلقت على مدن مكة والرياض وجدة وجازان، بل وعلى منشآت مدنية، كمطار أبها ومصفاة أرامكو في جدة.

أطلقوا صاروخا باليستيًا تجاه مكة المكرمة في عام 2016م، فأسقطته الدفاعات السعودية قرب الطائف.

تخيل! حتى أطهر بقاع الأرض لم تسلم من أحقادهم!

ضربوا مطارات مدنية فيها مئات المسافرين، واستهدفوا منشآت الطاقة، ومحطات الكهرباء، لإلحاق الضرر بالشعب السعودي، لا بالحكومة فقط.

روج إعلامهم لخطابات صريحة بأن الحرب مع المملكة واجبة دينيا، وجعلوها من شعائر الجهاد لا من ضرورات السياسة.

والسؤال: من يخدمون؟ من خلفهم؟

كل من يعرف خيوط اللعبة، يدرك أن الحوثي لا يتحرك من تلقاء نفسه، بل هو أداة إيرانية طائفية، تم تنفيذها ضمن مشروع تصدير الثورة الخمينية إلى العالم العربي، ولا سيما في جوار الحرمين الشريفين.

كيف يعادي الحوثي دولة وقفت بكل ثقلها مع اليمن في تنميته وتعليمه وتطبيبه، وقدمت له المليارات في صورة منح ومساعدات ومشاريع؟ كيف يرفع يده بالصاروخ على من مدت له يد الإحسان؟ إنه الحقد الطائفي حين يعشعش في القلوب، فيطمس العيون، ويقتل الوفاء.

الحوثي لا يريد أن تكون السعودية دولة جوار، بل ضحية ابتزاز، وإن لم تركع، فهي هدف شرعي. لذا فهو يحرض الأطفال في ملازمه على كراهية المملكة، ويصور الحروب ضدها بأنها نصرة للإسلام مع أنها حرب ضد بلد فيها قبلة المسلمين، وفيها نزل الوحي، ومنها شع نور التوحيد.

فلماذا العداء إذا؟

لأن المملكة تعني الوسطية التي تهدم خرافاتهم، وتعني السنة التي تفضح بدعهم، وتعني قيادة العالم الإسلامي، التي يحلمون بسرقتها.

السعودية ليست خصما سياسيا فحسب، بل خصم عقائدي، يكرهونها لأنها تمثل النقيض الكامل لمذهبهم: لا إمامة غيبية، ولا عبودية لغير الله، ولا دين يبنى على الكراهية والتحريف.

لذلك على الناس أن يفهموا: أن كره ومعركة الحوثي ضد السعودية بسبب العقيدة والدين، وأن سلاحه ليس لليمن وحدها، بل موجه إلى مكة والمدينة، ليغرس مشروع إيران على أنقاض أقدس أرض عرفها الإنسان.

الحوثي وإيران، التابع الخائن الذي باع وطنه لإيران

ما أقبح أن ترى من باع وطنه بثمن الخيانة، وجعل من نفسه خادما مطيعا لمشروع خارجي يطعن الأمة من الظهر، ويتلطف في وجه العدو! وما أشنع أن تتحول الجماعة التي خرجت بادعاء السيادة والاستقلال إلى تابع ذليل لإيران، تصفق لطهران، وتقتل صنعاء!

إنها الخيانة: من الزيدية إلى الخمينية، المسخ الذي لم يعد يشبه اليمن، فلم يعد الحوثي على نهج زيد بن علي، ولا على منهج أهل اليمن، بل صار نسخة مستنسخة من الولي الفقيه الإيراني. نسخت العقيدة، وقلبت الهوية، وزرعت الخرافة، وألبس اليمن ثوبا لا يشبهه!

كان اليمن بلد الحكمة والإيمان، فأصبح مسرحا للجنائز الفارسية، والعزاءات الخرافية، والتطبير والنواح واللطم باسم كربلاء وفاطمة، والمهدي المنتظر! أين القرآن؟ اين دين النبي؟ أين سنة محمد صلى الله عليه وسلم؟ لقد أخفي كل ذلك تحت ستار الملازم ذات المنهج الخميني والصرخة والعلم الإيراني!

لسنا في مقام الاتهام، بل في مقام الحقيقة والوصف، فالحوثي نفسه يعترف كما اعترف نعيم قاسم وقبله الهالك حسن نصر الله: (نحن في خندق واحد مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خامنئي هو قائدنا الأعلى).

بل وزعت في صنعاء كتب تحت عناوين: الولاية بين فكر الشهيد القائد وفكر الإمام الخميني! فأي عار أعظم من هذا؟!

إن إيران لا تحب اليمن، ولا يهمها إن مات أهله أو عاشوا، لكنها وجدت في الحوثي أداة مجانية تنفذ بها مشروعها في خاصرة الجزيرة العربية.

كل طائرة مسيرة تطلق من صنعاء هي رسالة من طهران!

وكل صاروخ يسقط على مأرب هو خطوة لخدمة نفوذ الولي الفقيه!

وكل عرس ينزف فيه أطفال اليمن هو مهر يدفعه الحوثي من مال الشعب للسيد الإيراني!

ويا للعار، ويا للخسارة أن يباد وطننا بأيدينا لصالح أعداء ديننا ووطننا، ونحن من ندفع الفواتير.

خامنئي في عقيدة الحوثيين ليس مجرد زعيم سياسي، بل هو ولي مفترض الطاعة، وربما تصرف له أحكام العصمة دون تصريح، وتمنح له الطاعة المطلقة، كأنه فوق محمد صلى الله عليه وسلم نفسه! وقد قال كبيرهم في خطبة شهيرة: (من أطاع السيد القائد، فقد أطاع الله، ومن خالفه فقد خالف الله)!

فأين ذهب ديننا؟ أين قول الله: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول)؟ كيف يعطى رجل في طهران منزلة من العصمة والقيادة على المسلمين جميعا، وهو لا يفقه من ديننا إلا الطعن فيه؟!

انظروا إلى وسائل إعلام الحوثي: تمجيد مستمر لخامنئي وسليماني!

ومهاجمة دائمة للسعودية واليمنيين علماء وابطالا!

وصمت مطبق تجاه جرائم إيران في سوريا والعراق ولبنان!

وترويج خبيث لخرافات الإمامة والمهدي الشيعي المنتظر والرجعة والولاية والنيابة العامة!

إنه غسيل أدمغة شامل، يبدأ من المدرسة، ويبث من المنبر، ويطبع في الكتيب والمناهج، ويلقن للطفل، حتى لا يرى اليمني وطنه إلا عبر عيون إيران!

ينهبون أموال الشعب باسم المجهود الحربي.

وتفرض الجبايات والضرائب تحت التهديد.

ثم تحوّل الأموال إلى صفقات سلاح إيراني، وتستخدم في تمويل الحروب المقدسة الإيرانية على أرض اليمن!

فمن يدفع الثمن؟ نحن الشعب، دماؤنا، لقمة أطفالنا، مستقبل وطننا!

قالوا إنهم يقاتلون لأجل فلسطين، فرفعوا شعار القدس، لكنهم يقتلون الشعب. فأي خيانة هذه؟ أي دفاع عن الأقصى يبدأ بذبح أهل اليمن؟!

وأي شرفٍ في أن تكون جنديا مأجورا تحت عمامة الخميني؟ أي كرامة في أن ترفع راية الحسين وتقتل بها الحسن؟ أي دين هذا الذي يبنى على الكذب، ويطاع فيه الخامنئي، ويقصى فيه محمد صلى الله عليه وسلم؟

ما يفعله الحوثي ليس جهادا، ولا سيادة، بل هو ارتهان مخجل لإيران، وخيانة سافرة لكل ذرة من تراب هذا الوطن.

ولن تعود لليمن عزته حتى تقطع كل يد مدتها طهران، ويدفن مشروع الولي الفقيه في صعدة، وتطهر اليمن من هذا الاستعمار الطائفي العقائدي الخبيث.

الحوثي والمجهود الحربي – امتصاص لدماء الفقراء ونهب باسم الجهاد

❁ ❁ ❁

منذ سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة، ابتكروا مصطلح (المجهود الحربي)، وجعلوه فريضة جديدة فوق فريضة الزكاة والضرائب!

ولبيان ما يتعلق بذلك، إليكم أبرز المحاور الآتية:

أولا: المجهود الحربي، من يدفعه ومن يستفيد منه؟

المجهود الحربي لا يفرض على أصحاب الثروات فقط، بل حتى على: بائع الخضار، ويخصم من راتب معلم المدرسة وقت اعتماد بعض الرواتب، ويخصم من موظف الدولة، ورب الأسرة المعدم عند الاستئجار، حتى صار كثير من الناس يدفعونه مكرهين تحت التهديد أو بالإكراه المباشر.

أما المستفيد؟ فأسر القيادات الحوثية، وقادة الجبهات، وتجار السلاح، وسماسرة الدم، الذين كونوا ثروات هائلة باسم الجهاد الكاذب!

ثانيا: الجهاد صار سوقا.

في مناطق الحوثي، لا يبنى جدار إلا ويطلب له مجهود حربي. ولا تفتح مدرسة إلا ويفرض عليها مجهود حربي. ولا تمر مناسبة (مولد، عاشوراء، صرخة...) إلا ويجمع فيها أموال المجهود الحربي!

بل صارت الجبهات موردا اقتصاديا يستخدم فيها: مال الزكاة، وعائدات الوقود، وتبرعات التجار بالإكراه، حتى المساعدات الإغاثية!

ثالثا: مأساة المعلمين.

في الوقت الذي تنهب فيه المليارات للمجهود الحربي: يبقى المعلم بلا راتب! والطبيب بلا معدات! والمستشفيات خاوية! والجامعات متعثرة!

فأين ذهبت تلك المليارات؟ وما هي نتيجة المجهود الحربي منذ أكثر من عشر سنوات؟ دمار في الداخل، وعداوات مع الجيران، وقطع علاقات مع المجتمع الخارجي.

رابعا: احتيال على الدين باسم الدين.

زكاة الفطر تحول إلى جبهات القتال. والخطبة تسخر لجمع التبرعات. والمدرس في بعض المناطق يجبر على إرسال الطلاب إلى الجبهات. والجهاد يختزل في قتال أبناء اليمن فقط!

أما فلسطين، فتبقى شعارا للاستهلاك المحلي لا غير!

خامسا: الحقيقة الغائبة.

المجهود الحربي الحقيقي في تاريخ الأمم هو حماية المواطن من الجوع لا تجويعه. هو بناء البلد لا تفجيره. هو صرف المال على تنمية الإنسان لا تحشيده للموت.

ولكن كما قال المواطن اليمني المكلوم: (والله ما رأينا من هذا المجهود إلا المآتم والدموع، وبيوتا بلا عائل، ومدارس بلا معلمين، وأطفالا بلا أحلام).

الحوثي والبنك المركزي

البنك المركزي يمثل عادة قلب النظام المالي لأي دولة، ورافعة أساسية لاستقرار الاقتصاد وحماية العملة الوطنية، وضمان حقوق المواطنين في معاملاتهم المالية. غير أن هذا الدور تغيّر جذريا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي؛ إذ تحوّل البنك المركزي في صنعاء إلى أداة للابتزاز المالي والسيطرة الاقتصادية، بعيدا عن وظيفته الطبيعية كمؤسسة مستقلة تدير المال العام وتحافظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

فمنذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء عام 2014م، خضع البنك المركزي لإملاءات الجماعة بشكل مباشر، وأصبح يستخدم لتمويل الأنشطة العسكرية والسياسية. وقد ذكرت وكالة رويترز في تقريرها بتاريخ 17 سبتمبر 2016 أن الجماعة نهبت نحو 1.8 مليار دولار من احتياطي العملة الأجنبية في البنك خلال عامين فقط، وهو ما أدى إلى انهيار كبير في قيمة الريال اليمني.

وذكر تقرير البنك الدولي (2021) أن نقل البنك المركزي إلى عدن في عام 2016 كان خطوة اضطرارية لإنقاذ ما تبقى من النظام المالي للدولة بعد أن سيطر الحوثيون على جميع أرصدته في صنعاء ورفضوا تسليم البيانات المالية أو احتياطي النقد الأجنبي.

وقد أكدت تقارير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة (2021 و2023) أن الحوثيين استخدموا البنك المركزي بصنعاء كغطاء لتبييض الأموال والاستحواذ على مئات المليارات الريالات من الإيرادات العامة، أبرزها إيرادات شركات الاتصالات والضرائب والجمارك.

وذكرت صحيفة الشرق الأوسط (عدد 16091، أكتوبر 2023) أن البنك المركزي في صنعاء أصبح مركزا لجباية الأموال وتمويل الجبهات عبر ما يسمى هيئة الزكاة ومؤسسة الشهداء، اللتين تداران مباشرة من مكتب زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي.

وتؤكد تقارير البنك الدولي (World Bank, Yemen Economic Monitor, 2023) أن الجماعة استغلت موارد البنك لتغطية نفقات الحرب بدلا من تمويل الرواتب والخدمات، وهو ما أدى إلى شلل اقتصادي واسع وانقسام مالي بين صنعاء وعدن.

وفي دراسة صادرة عن معهد كارنيغي للسلام الدولي (Coin Rollout Sparks a New War in Yemen, 2024)، وصف تدخل الحوثيين في السياسة النقدية بأنه شكل جديد من تسليح الاقتصاد، عبر إصدار عملات نقدية معدنية ومحلية موازية بهدف إحكام السيطرة على الدورة المالية داخل مناطقهم، في تحد صريح للبنك المركزي الشرعي في عدن.

كما تشير تقارير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (Sana'a Center, 2024) إلى أن الحوثيين فرضوا سيطرة مباشرة على سياسات النقد والعملة، من خلال توجيهاتهم للبنوك التجارية بعدم التعامل بالعملة الجديدة الصادرة من عدن، مما أدى إلى انقسام نقدي حاد وتراجع الثقة في النظام المصرفي اليمني.

هذا التحكم المطلق في السياسة النقدية أفضى إلى انهيار متسارع في القيمة الشرائية للريال اليمني وارتفاع غير مسبوق في الأسعار، ما جعل المواطن البسيط يتحمل عبء قرارات سياسية لجماعة مسلحة لا تراعي استقرار السوق ولا أمن المجتمع. وقد أكدت وكالة أسوشييتد برس (AP

(News, 2024 أن الحوثيين يستخدمون البنك المركزي في صنعاء لرفض العملة الرسمية الصادرة من عدن، ولإخضاع المصارف المحلية لقوانينهم الخاصة، في محاولة لتفكيك النظام المالي الوطني.

ولا يقف الأمر عند حدود التمويل غير المشروع، بل تعدى إلى تحويل البنك المركزي إلى أداة رقابة وتحكم في الاقتصاد المحلي، حيث تفرض الجماعة على المصارف والمؤسسات التجارية تعليمات مالية ملزمة، وتستخدم العقوبات والتهديد كوسيلة للسيطرة.

إن سيطرة الحوثي على البنك المركزي لم تكن مجرد استحواذ على مؤسسة مالية، بل كانت انقلابا على حياة الناس، ووأدا لأحلام ملايين الموظفين، وقطعا لشريان الاقتصاد الوطني. لقد حولوا المال العام إلى أداة لإذلال الشعب، وصار الجوع وسيلة من وسائل الإخضاع، حتى أصبح شعارهم الواقعي: جوع لتطع.

الحوثي وخطبة الجمعة

تحولت خطبة الجمعة في مناطق سيطرة الحوثيين من منبر للوعظ والتذكير إلى أداة دعائية تدار لخدمة مشروع سياسي ضيق يختبئ خلف عباءة الدين. فالجمعة التي كانت موعدا روحانيا تتطهر فيه النفوس وتسمو الأرواح وتستعاد فيها صلة العبد بربه، أصبحت عند الحوثيين مناسبة سياسية أقرب إلى نشرة أخبار أسبوعية تذاع من فوق المنبر، لا تحمل في مضمونها إلا ما تمليه الجماعة وما تراه في مصلحة بقائها.

يعتلي الخطيب المنبر لا ليذكر الناس بالله، بل ليعيد تكرار ما ورد في ملازم حسين الحوثي، فيقتبس منها العبارات ذاتها، ويستدل بها كما لو كانت نصوصا شرعية، ثم يربطها بأحداث الأسبوع وفق رؤية الجماعة، فيتحول المسجد إلى قاعة بث حوثية بلباس ديني مزيّف. لا ذكر للآخرة، ولا دعوة للتوبة، ولا تذكير بالموت، بل حديث متواصل عن العدوان، والولاية، والصرخة، حتى خلت الخطب من أي وعظ إيماني حقيقي.

تغيب في تلك الخطب المعاني التي كان المسلمون ينتظرونها بشغف: الزهد، والرحمة، ومحاسبة النفس، والتوبة، والاستقامة ونحوها من خطب الوعظ الإيماني، ويحل محلها التحريض والتعبئة والتخوين. بل لقد أصبحت الخطبة وسيلة عملية لجمع التبرعات باسم المجهود الحربي أو دعم الجبهات، حتى غدت بعض المساجد أسواقا للمال السياسي لا بيوتا لله.

ولا تكاد تخلو خطبة جمعة في مناطق الحوثيين من الصرخة، تلك الصيحة التي تختتم بها الخطبة لتؤكد الانتماء لا إلى الإسلام الجامع، بل إلى الطائفة الضيقة. إنها طقوسٌ تراد منها صناعة الولاء للجماعة، لا الولاء لله ورسوله والمؤمنين.

ولأن الفكر الحوثي لا يؤمن إلا بالصوت الواحد، فقد فرض على الخطباء أن يلتزموا بالنصوص المعدة مسبقا، حتى فقد المنبر حريته القديمة. لم يعد الخطيب عالِما أو واعظا أو مصلحا، بل مجرد مبلغ لبيان أسبوعي يلقى بلغة خشنة تخلو من روح الإيمان. ومع مرور الوقت، تحول كثير من هؤلاء الخطباء إلى أدوات تهاجم الدين نفسه، وتطعن في الصحابة، وتزرع الشك في القلوب باسم التصحيح، بينما هي في حقيقتها دعوة إلى التشيع السياسي وتمجيد السلالة وربط اليمن بإيران فكريا ومذهبيا.

تحت هذا الواقع الجديد، هجر كثير من الناس المساجد في يوم الجمعة، بعدما فقدوا في الخطبة تلك النفحة الروحية التي كانت تجمعهم على الإيمان والحق. فالمستمع الذي كان يجد في الخطبة راحة قلب ونور عقل، بات لا يسمع إلا لغة التحريض والكراهية، فآثر الصمت والغياب على حضور خطبة تستخدم لتزييف وعيه وإهانة رموز دينه.

لقد فقدت خطبة الجمعة معناها الحقيقي في ظل المشروع الحوثي، وصارت واجهة إعلامية للجماعة، ووسيلة لغسل العقول لا لتطهير القلوب، ومنبرا لترويج السلالة لا لتمجيد الله. وهكذا أُطفئت أنوار المنابر التي كانت يوما منارات للهداية، وحلت محلها أبواق تعيد تدوير الفكر الحوثي وتغذيه، فغابت الموعظة، ومات الخشوع، وتحول صوت المسجد من نداء إلى الحق، إلى ترديد دائم لصوت الجماعة.

إنها ليست خطبة جمعة، فقد تغيّرت ملامحها. تحول عميق في معنى الدين نفسه كما يقدمه الحوثيون، حيث يختزل الإسلام في الولاء السياسي، وتختطف العبادة لتخدم السلالة، ويستخدم المنبر لتسويق مشروع أرضي لا علاقة له بالدين.

الحوثي وتبعية المسجد

لم يكن المسجد في تاريخ اليمن مجرد بناء للعبادة، بل كان دائما القلب النابض للحياة الدينية والاجتماعية، ومنبرا لتعليم الناس وتوحيد صفوفهم، ومأوى للمصلحين والعلماء. لكن هذا الدور العريق تعرض لتشويهٍ ممنهج منذ أن بسط الحوثيون سيطرتهم على مؤسسات الدولة، فجعلوا المسجد تابعا لمشروعهم الطائفي.

ففي الفكر الحوثي، المسجد ليس بيتا لله، بل أداة من أدوات السيطرة. يخضع في مناطق نفوذهم لإشراف مباشر من المشرفين الثقافيين الذين يراقبون الأئمة والخطباء والمصلين معا. يتم تعيين الأئمة والخطباء بقرارات حزبية طائفية لا بمعايير علم أو تقوى، وتدار الجوامع كأنها مؤسسات حزبية صغيرة، لكل منها مسؤول إداري وأمني وثقافي، يتبع في النهاية للقيادة العليا للجماعة.

تفرض في المساجد دروس أسبوعية مأخوذة من ملازم حسين الحوثي، وتمنع حلقات العلم الشرعي المستقلة التي لا تخضع لإشراف الجماعة. حتى الدروس في العقيدة والفقه والحديث والتفسير أصبحت تمر عبر فلترة فكرية، تحذف منها كل رواية أو أثر لا يتوافق مع عقيدة الولاية، ويفسر القرآن وفق رؤية سلالية محصورة، تعلي من شأن البيت وتنقص من قدر بقية الأمة.

لم تتوقف تبعية المسجد عند الفكر والتعليم، بل امتدت إلى الإدارة والمال. فكل تبرع أو صدقة أو أوقاف تجمع من المساجد تدار عبر لجان حوثية تحولها إلى صناديق الجماعة تحت عناوين مثل

المجهود الحربي أو دعم الجبهات. وبذلك فقد المسجد استقلاله الشرعي، وصار مصدرا للتمويل لا للبركة.

أما الأئمة، فصاروا موظفين في جهاز سياسيّ صارم، يحاسبون على الكلمة والنغمة والنظرة. الإمام الذي يرفض الصرخة يقصى، والذي يعترض على المنهج يعتقل، والذي يلتزم الحياد يستبدل بآخر أكثر ولاء. وهكذا أُطفئت أصوات العلماء الحقيقيين، وحل محلهم خطباء جدد لا علم لهم ولا أثر، يرددون ما يملى عليهم، ويغرسون في الناس مفاهيم الانقياد والطاعة العمياء.

تحت هذا الواقع، تغيرت طبيعة المسجد في المجتمع اليمني. لم يعد مكانا يتربى فيه الإيمان، بل أصبح مساحة للرقابة والتجنيد، ترصد فيها المواقف وتقاس فيها الولاءات. ومن يكثر من الحضور يعتبر مؤيدا، ومن يغِب يتهم بالحياد أو بالتخاذل. حتى الصلاة الجماعية لم تسلم من التوظيف، فصارت الجماعة تستغل لإيصال الرسائل السياسية وإظهار وحدة الصف الحوثي أمام العامة.

ولأن المسجد عندهم وسيلة لا غاية، فقد جرى إخضاعه لمنطق التبعية المطلقة. كل شيءٍ فيه – من الخطيب والخطبة إلى الدرس إلى المحاضرات والمواعظ – يجب أن يصب في خدمة الجماعة. فالمساجد لم تعد بيوتا لله تدار بأهل التقوى، بل مراكز تعبئة فكرية منظمة تعمل على صناعة الجيل الحوثي الجديد، وإعادة تشكيل وعيه من منطلق طائفيّ ضيق لا يرى في الإسلام إلا أداة شرعية لسلطة السلالة.

تدريجيا، بدأت نتائج هذه السياسة تظهر بوضوح؛ انكمش دور المسجد، وتراجعت مكانته في النفوس، وأصبح كثير من الناس يتجنبون حضور دروسه ودعواته، بعدما أدركوا أن روح العبادة غابت عنه، وأنه لم يعد كما كان: بيتا لله وحده.

لقد حول الحوثي المسجد من دار عبادة إلى قيدٍ على العقول، ومن موقع وحدة للصف إلى أداة للفرقة، ومن منارةٍ للعلم إلى منبر للجهل، ففقد المسجد في ظله هيبته ومكانته.

ومع ذلك، يبقى الأمل قائما بأن تعود المساجد إلى حقيقتها الأولى: بيوتا يذكر فيها اسم الله، لا مجالس سياسية تدار فيها ملفات الحرب. فالمسجد في وعي الأمة سيظل أقدس من أن يختزل في مشروع فئوي عابر، وأعظم من أن يستعبد لمن يرفع شعارات زائفة باسم الدين. يقول الله تعالى: (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا).

الحوثي وسياسته المتخلفة

لا يحتاج المتأمل في واقع اليمن اليوم إلى كثير عناء ليدرك أن جماعة الحوثي تسير بالبلاد إلى الوراء، لا إلى الأمام، وأنها تمارس نوعا من السياسة التي تقف على الضد من كل قيم العصر ومقتضيات الدولة. سياسة ترفض العقل والشرع معا، وتخاصم التنمية، وتقدس السلالة، وتؤمن بأن الحكم حق وراثي مقدس لا يسأل عنه أحد. إنها سياسة متخلفة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

تدار مناطق الحوثيين بمنطق القرون الوسطى، حيث لا مكان للمؤسسات، ولا اعتبار للقانون، ولا وجود للمواطنة.

القرار يصنع في المجلس السياسي التابع للجماعة، لكنه في حقيقته يتخذ داخل دوائر مغلقة تهيمن عليها السلالة، وتنفذ عبر مشرفين لا يعرفون شيئا عن الإدارة أو الاقتصاد أو حقوق الإنسان.

فالعلم عندهم لا وزن له، والخبرة لا اعتبار لها، والولاء هو مفتاح المناصب والجاه.

سياسة الحوثي في جوهرها قائمة على إحياء الانقسام الطبقي والطائفي الذي جاء الإسلام ليهدمه. فقد أعاد تقسيم المجتمع إلى سادة وعبيدٍ بثوب جديد، فالسيد عندهم له حق في الحكم والإشراف، والعامي عليه الطاعة والخدمة. تلك الفكرة التي طواها الزمن في عصور الجهل، أعاد الحوثي بعثها في القرن الحادي والعشرين الميلادي، غير مبال بما حققته الشريعة الإسلامية من وعي وعدالة ومساواة.

تحت حكمهم، عادت اليمن إلى عصور لا صوت فيها للشرع والعقل، حيث يقدم النسب على الكفاءة، ويقدس الهاشمي ولو كان جاهلا، ويهمش العالم والمتخصص إن لم يكن من أهل البيت. إنها عقلية مغلقة لا تؤمن بالتعدد ولا تسمح بالاختلاف، وتتعامل مع الشعب كقطيع يجب أن يقاد لا أن يختار له.

أما في الاقتصاد، فسياسة الحوثي لا تقل تخلفا. فبدل أن يسعوا إلى الإنتاج والتنمية، انشغلوا بالجبايات والمصادرات. ضرائب بلا قانون، وإتاوات بلا حد، تفرض على التجار والمزارعين والمواطنين باسم المجهود الحربي وزكاة الخمس، بينما تنفق الأموال في خدمة الجماعة وقيادتها لا في خدمة الشعب. فانهارت العملة، وتوقفت المشاريع، وتفشى الفقر، وغابت العدالة.

وفي التعليم، يراد للجيل الجديد أن يربى على الجهل الموجه لا على العلم. حذفت من المناهج أحاديث نبوية صحيحة وأبدلوها بأحاديث وآثار ضعيفة ومكذوبة ولا أصل لها، كما حذفوا أسماء العلماء والصحابة الذين لا يرضى عنهم فكر الجماعة، وأدرجت مفردات تمجد الولاية والثورة الحوثية المزعومة، وكأن المدارس صارت مصانع صغيرة لإنتاج الجندي المطيع لا المواطن الواعي.

إنها سياسة تخنق المستقبل، وتقتل روح الإبداع في الأطفال باسم الدين.

حتى في الإعلام، يمنع النقد، وتكمم الأفواه، وتدار القنوات والصحف بخطاب واحد لا يرى في العالم إلا أعداء ومؤامرات. كل من يخالفهم يتهم بالعمالة، وكل صوت نزيه يسكت بالتهديد أو السجن أو التصفية. فصار الناس يعيشون في خوفٍ دائم، يراقبون في مساجدهم، وفي مدارسهم، وحتى في بيوتهم.

ومن دلائل تخلف هذه السياسة أنها لا تعرف مفهوم الدولة الناجحة المتقدمة. لا دستور، لا مؤسسات، لا قضاء مستقل. كل شيءٍ يخضع لمزاج المشرف، فهو القاضي والحاكم والمحقق والآمر الناهي. وهكذا تحول المواطن اليمني إلى رقم في قائمة الخضوع، لا قيمة له إلا بقدر ولائه للجماعة.

سياسة الحوثي لا تقيم وزنا للزمن، فهي تحاول أن تحكم القرن الحادي والعشرين بعقلية الكهف، وتدير الدولة بمنطق الغنيمة، وتخاطب الشعب بخطاب غيبي يستغل الدين الذي يدعوه لتبرير القمع. وهي بذلك لا تبني وطنا، بل تعيد إنتاج الإمامة التي لفظها اليمنيون قبل عقود، بعد أن ذاقوا ويلاتها واستبدادها.

لقد آن لليمن أن يتحرر من هذا القيد الفكري، وأن يستعيد وعيه. فالأمم لا تبنى بالشعارات ولا بالصرخات، بل بالنضوج والعلم والعدل. وسياسة الحوثي لا تعرف من ذلك شيئا؛ لأنها ولدت من رحم الكهنوت، وتعيش على الجهل، وتخاف من النور.

إن التاريخ لا يرحم المتخلفين، وكل مشروع يقوم على الوهم لا بد أن يسقط مهما طال الزمن. وسيبقى اليمن بأهله الشرفاء العظماء أكبر من كل جماعة تحاول أن تجعله أسيرا لقرون مضت، لأن الشعوب التي تضيء بالعلم والمعرفة لا يمكن أن تعود إلى الظلام.

الحوثي والمشرفون

في نظام الحوثيين، يلعب المشرفون دورا محوريا في تنفيذ سياسات الجماعة على الأرض.

هؤلاء المشرفون ليسوا مجرد موظفين إداريين، بل أذرع رقابية وأدوات تنفيذية، يعملون على فرض الولاء للطائفة والسلالة، ومراقبة المجتمع، وضمان التزام الجميع بتعليمات الجماعة، بعيدا عن القانون أو النظام.

المشرفون الحوثيون يسيطرون على كل المؤسسات والمرافق: الوزارات، الهيئات، الجامعات، مراكز الأمن، وحتى الأسواق والمرافق العامة.

هم المسؤولون عن فرض الانضباط الطائفي والسياسي، وتوجيه الموظفين، والطلاب، وأفراد المجتمع، بما يتوافق مع رؤى الجماعة.

أي مخالفة أو استقلالية تقابل بالتهديد، أو العقوبة، أو النقل القسري، أو حتى الاعتقال.

هذا الدور يجعل المشرفين بمثابة عين الجماعة على المجتمع، يراقبون كل صغيرة وكبيرة، من الخطاب الديني في المساجد، إلى المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، إلى حركة المواطنين في المدن والقرى.

وظيفتهم الأساسية هي تقييد الحرية الفردية والجماعية، وضمان خضوع الناس لأوامر الجماعة بدون نقاش.

كما يستخدم الحوثيون المشرفين لإدارة الولاءات الداخلية، أي مراقبة ولاء الموظفين والطلاب وأعضاء المجتمع، وتمييز الموالين من المخالفين.

هؤلاء المشرفون يملكون سلطة واسعة، وغالبا ما يتجاوزون القوانين والأنظمة الرسمية، ما يجعل المواطن أو الموظف تحت رحمة تقديرهم الشخصي، لا القانون أو العدالة.

وفي الجانب الاجتماعي والسياسي، يوظف المشرفون لنشر التجييش الطائفي والسيطرة الفكرية، من خلال تنظيم الأنشطة الاحتفالية، والإشراف على الخطابات والمناسبات الدينية، والتأكد من الترويج لفكر الجماعة في كل مناسبة، بما فيها المولد النبوي، ويوم الغدير، ويوم عاشوراء.

كل هذه الفعاليات تتحول إلى أدوات سياسية أكثر منها مناسبات دينية أو تعليمية.

إن انتشار المشرفين الحوثيين في كل مفصل من مفاصل الدولة والمجتمع يعكس هيمنة الجماعة على كل شيء، ويحول المؤسسات والخدمات العامة إلى أدوات للرقابة والتجييش، بدلا من كونها وسيلة لخدمة الشعب أو تعزيز الدولة.

المواطن في مناطق سيطرة الحوثي يعيش تحت مراقبة مستمرة، ويصبح كل تصرف له محل تقدير أو عقاب وفق ما تراه الجماعة، وليس بحسب القانون أو العدالة.

باختصار، المشرفون الحوثيون هم العمود الفقري للسيطرة الطائفية والسياسية للجماعة، أداة لضمان الولاء، وفرض الانضباط، ومراقبة المجتمع، وتوجيهه، وتحويل كل مؤسسة رسمية أو مناسبة

دينية إلى منصة للتجييش والتسلط، بما يحرم المواطنين من حقوقهم الأساسية ويضعف مؤسسات الدولة.

الحوثي ومراكز الأمن والشرطة والبحث

في مناطق سيطرة الحوثيين، لم تعد مؤسسات الأمن والشرطة مجرد أجهزة لحفظ النظام وحماية المواطنين، بل صارت أدوات سياسية وأمنية بامتياز، تستغل لتثبيت سلطة الجماعة، وكبح أي معارضة، وترهيب المجتمع.

الحوثي حول هذه المراكز إلى أذرع قمعية، تتجاوز دورها القانوني، وتعمل على فرض الولاء للجماعة، وليس على حماية القانون أو حقوق الناس.

في كل مركز شرطة أو وحدة أمنية، أصبح الانتماء السياسي أهم من الكفاءة أو الالتزام بالقانون.

الموظفون الموالون للجماعة يتمتعون بحصانة شبه كاملة، بينما أي موظف مستقل أو محايد يستبعد، أو ينقل، أو يضرب من سلطات الجماعة، مهما كانت إنجازاته.

والأوامر في هذه المراكز تصدر بحسب مصالح الحوثي، وليس بحسب حاجة المواطنين أو أحكام القانون.

الاعتقالات التعسفية والمداهمات اليومية أصبحت الأسلوب المتبع، حيث يستهدف كل من يعارض الجماعة، أو يحاول الحفاظ على استقلال مؤسسات الدولة.

كثير من المواطنين أصبحوا يعيشون تحت تهديد دائم، لا يعرفون الأمان، لأن مراكز الأمن تعمل كأدوات للقمع وليس للحماية.

أما جهاز البحث والتحري، فهو أداة رصد ومراقبة، يستخدم لتجميع المعلومات عن الناس، وتحليل سلوكياتهم، وكشف أي شكل من أشكال المعارضة، بما في ذلك التعليم الجامعي، ووسائل الإعلام المحلية، وحتى النشاطات الاجتماعية.

كل شيء يراقب لتأمين ولاء الأفراد، وملاحقة المخالفين، وإخماد أي بوادر رفض أو استقلالية، ما يحول المجتمع إلى بيئة خاضعة للرقابة المطلقة.

كما تستغل هذه المراكز الأمنية في تسيير الصراعات الداخلية والسيطرة على المناطق، من خلال الضغط على القبائل، وفرض الإتاوات، ومراقبة حركة المواطنين، وتهديد المعارضين، وحماية مصالح الجماعة السياسية والعسكرية، وليس مصالح الدولة أو الشعب.

هذا الاستخدام السياسي للأمن جعل المواطنين يعيشون حالة من الذعر والارتباك، لأن مراكز الشرطة لم تعد مرجعا للعدالة، بل أداة طائفية وسياسية.

النتيجة واضحة: مؤسسات الأمن والشرطة والبحث تحولت إلى أذرع قمعية، لا إلى أجهزة حماية، وأصبح المواطن اليمني يعيش تحت تهديد مستمر، بعيدا عن العدالة وحماية الحقوق، بينما الولاء السياسي والقبلي للجماعة هو ما يحدد مصير أي شخص.

وهكذا يزداد الشعور بالاضطهاد، ويكبر الاستياء المجتمعي، بينما الحوثيون يستخدمون هذه الأجهزة لتثبيت هيمنتهم، والتحكم في كل شاردة وواردة في الحياة اليومية.

إن سيطرة الحوثي على مراكز الأمن والشرطة والبحث تمثل مثالا صارخا على اختطاف الدولة ومؤسساتها الأمنية، وتحويلها إلى أدوات طائفية وسياسية، مما يضعف الدولة أمام تحدياتها، ويحول القانون إلى أداة لخدمة مصالح جماعة واحدة، ويجعل حماية المواطنين مجرد وهم، بينما الحقيقة أن الشعب تحت رحمة سلطة قمعية مستبدة، وقل ما تقوم هذه المراكز بواجبها تجاه الشعب فارضة الرشوة اليومية لموظفيها، وهذا ما أثقل المواطن اليمني فوق ما يعانيه في ظل غياب النظام والقانون.

الحوثي ووزارات الدولة وهيئاتها

بعد أن سيطر الحوثي على المحافظات اليمنية، لم يترك مؤسسة رسمية في الدولة إلا وحولها إلى أداة لفرض سيطرته وأفكاره الطائفية والسياسية.

الوزارات والهيئات التي كانت تعمل لخدمة المواطنين، وتحقيق مصالح الشعب، صارت منصات لإعادة إنتاج الولاء للجماعة، وتكريس سلطة السلالة، وتحويل كل نشاط إداري إلى أداة سياسية، لا إلى خدمة عامة أو تطوير للدولة.

في كل وزارة، صار التعيين مرتبطا بالولاء الفكري والسياسي للجماعة، وليس بالكفاءة أو الخبرة.

الموظفون الأكفاء والمستقلون يستبعدون، بينما تملأ المناصب بالأشخاص الموالين مباشرة للحوثيين، ممن يطيعون التعليمات بلا نقاش، مهما كانت مخالفة للقوانين أو ضد مصلحة الدولة والمواطنين.

وهكذا، أصبحت الوزارات أدوات للسيطرة، لا أجهزة لإدارة الشؤون العامة.

أما الهيئات الحكومية، فهي لم تعد سوى وسيلة لممارسة النفوذ على المجتمع بشكل أوسع: من إصدار القرارات وفق مصالح الجماعة، إلى فرض الإتاوات والضرائب بطريقة استغلالية، إلى الرقابة الصارمة على النشاطات الاقتصادية والثقافية.

كل هيئة تستغل لتكريس السلطة الطائفية والسياسية، ولا مكان فيها للشفافية أو العدالة أو أي شكل من أشكال الخدمة الوطنية.

هذا التحكم في الدولة لم يقتصر على الهيكل الإداري، بل امتد إلى المناهج التعليمية في الجامعات والمدارس، حيث يفرض الفكر الحوثي على المناهج، وتصبح الجامعات أدوات لغسل العقول وتكريس الولاء السياسي، بعيدا عن التعليم العلمي والموضوعي.

كل ما يدرس يجب أن يعكس وجهة نظر الجماعة، وأن يروج لمشروعها الطائفي والسياسي، حتى لو كان ذلك على حساب جودة التعليم ومستقبل الطلاب.

كما أصبحت الوزارات والهيئات وسيلة لتمويل الجماعة عبر فرض الرسوم والضرائب الإضافية، وتحويل الميزانيات إلى حسابات الجماعة بدلا من مشاريع التنمية.

المواطن لم يعد يجد الدولة في خدمته، بل يجدها في خدمة الجماعة.

وهكذا، تتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات استغلال، ويصبح المواطن محاصرا بين البيروقراطية الفاسدة والسلطة الطائفية.

إن سيطرة الحوثي على الوزارات والهيئات تمثل مثالا واضحا على اختطاف الدولة، وتحويل كل مفاصلها إلى أداة سياسية، بعيدا عن هدفها الأساسي: خدمة الشعب والحفاظ على استقرار الدولة.

وكل محاولة لإعادة المؤسسات إلى مسارها الطبيعي تواجه التضييق، والتهديد، والإقصاء، مما يعمق الفوضى ويضعف الدولة أمام التحديات الداخلية والخارجية.

وفي نهاية المطاف، تظل الدولة اليمنية، في مناطق الحوثيين، محكومة بالولاء السياسي للطائفة وليس بالكفاءة أو القانون أو مصلحة المواطنين، ما يجعل كل خطوة إدارية أو تعليمية أو اقتصادية مرتبطة بإستراتيجية الجماعة لتثبيت نفوذها، وليس بخدمة الشعب.

والنتيجة هي دولة عاجزة عن القيام بدورها، ومواطنون محرومون من حقوقهم الأساسية، ومؤسسات مشوهة تتحرك وفق أهواء جماعة مسلوبة الشرعية، بدلا من أن تكون أدوات للنهوض بالوطن.

الحوثي والجامعات

الجامعة، في جوهرها، هي فضاء للعلم والمعرفة، ومكان لتنشئة الأجيال على التطلع، والبحث العلمي بنوعيه الشرعي والدنيوي، والانفتاح على ثقافات العالم، بعيدا عن التسييس والتحيز، ومجال لبناء مجتمع واع قادر على المساهمة في تطور وطنه.

لكن في مناطق سيطرة الحوثيين، فقد تحول هذا الفضاء الحيوي إلى أداة من أدوات السيطرة السياسية، وتغريب الفكر، وتغذية الولاء للجماعة والسلالة، على حساب التعليم الأكاديمي المستقل والمعرفة الحقيقية.

لقد سيطر الحوثي على الجامعات بشكل ممنهج، فأصبحت جميع القرارات الإدارية والأكاديمية مرتبطة بالولاء السياسي، وليس بالكفاءة أو الأهلية العلمية.

تم تعيين المسؤولين الجامعيين وفق ولائهم للجماعة، وتحولت المناصب العليا إلى مكافأة للموالين، لا لتكريم الكفاءات العلمية.

وهكذا، أصبح الطالب يدرس في بيئة يغلب عليها الخوف، والتوجيه الطائفي، والضغط السياسي، بدل أن يدرس بحرية ويستفيد من البحث العلمي.

كما فرض الحوثي مناهج دراسية مشوهة في بعض التخصصات، حيث يتم توجيه الطلاب نحو الاطلاع على التاريخ والدين وفق رؤية الجماعة، مع تحريف الحقائق وإغفال ما يخالف أجندتهم الطائفية.

وقد أصبح الطلاب يجدون أنفسهم أمام نظام تعليم يجعل من الولاء السياسي معيارا للنجاح الأكاديمي، ويضعف قدرة الجامعة على أداء دورها التربوي والثقافي الحقيقي.

في كثير من الجامعات، أصبحت المحاضرات والندوات ميدانا لترويج أفكار الجماعة، وتمجيد قياداتها، بدلا من تعزيز المعرفة والعلم.

حتى الفعاليات العلمية والثقافية يتم توجيهها لدعم المشاريع السياسية، أو لزرع الولاء للطائفة، أو لفرض الرأي الواحد على جميع الطلاب.

هذه السياسات أثرت على الوعي الأكاديمي، وأضعفت قدرة الطلاب على التفكير النقدي، وعلى التمييز بين الحقائق العلمية والسياسات الطائفية.

كما استخدم الحوثي الجامعات كأداة لتجنيد الشباب، فبدلا من أن تكون ساحات للعلم والمعرفة، صارت بيئة لتلقين الولاء، واستغلال الطاقات الطلابية في الأنشطة السياسية، والخدمة الجماعية للجماعة، وجمع التبرعات، أو دعم الجبهات المسلحة، مما حول التعليم إلى أداة لتوسيع نفوذ الجماعة على حساب أجيال المستقبل.

هذه السيطرة على الجامعات أدّت إلى هروب الكفاءات العلمية والأساتذة المتميزين من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كما جعلت الطلاب أكثر عزوفا عن الدراسة الجامعية، وقلصت فرص

الابتكار والبحث العلمي، وأوجدت جيلا يعيش تحت ضغط السلطة، لا يتعلم الحرية الفكرية ولا القدرة على النقد البناء.

ومع كل هذا، يظل التعليم الجامعي فضاء ممكنا لإحياء العلم والمعرفة، إن عولجت الجامعات من التسييس والتحريف، وأُعيدت الاستقلالية الأكاديمية.

فالجامعة الحقيقية هي التي تربي الأجيال على العلم والبحث والتفكير، لا على الولاء السياسي والطائفي.

إن تجربة الحوثيين مع الجامعات تمثل تحذيرا واضحا لكل من يسعى لاستقلال التعليم وبناء جيل واع: السلطة السياسية التي تسعى لتوجيه التعليم لأغراضها، تحول الجامعة من منارةٍ للعلم والمعرفة إلى أداة للتعبئة الطائفية وغسل العقول، وتستبدل البحث العلمي الحر بالدروس العقائدية التي تخدم فكر الجماعة.

فبدل أن تكون قاعات الجامعة ساحات للحوار والنقاش، غدت منابر لتمجيد الولاية وفرض الولاء السياسي، وبدل أن يكافأ المتفوق بعلمه، يكرم المطيع بولائه.

وهكذا تختطف عقول الشباب باسم التعليم، ويغتال المستقبل باسم الثورة، لتتحول الجامعات في مناطق الحوثيين إلى مصانع لإنتاج الأتباع لا القادة، وإلى أدوات لترسيخ الجهل المنظم بدل نشر الوعي.

الحوثي وعنصرية السيد

في فكر الجماعة الحوثية تتجلى واحدة من أعتى صور العنصرية التي عرفها التاريخ اليمني المعاصر، وهي ما يمكن تسميتها بعنصرية السيد، تلك الفكرة التي تجعل من الفرد المنتمي إلى السلالة الهاشمية المزعومة كائنا مقدسا فوق النقد والمساءلة، في حين يختزل الآخر –أي القبيلي– في دور التابع المنفذ الذي لا يسمح له بتجاوز حدود الخدمة والطاعة.

لقد رسخت هذه الجماعة في عقول أتباعها أن السيادة حق وراثي، وأن الولاية لا تكون إلا في آل البيت في أهم مفاصل الدولة، وأن الحكم والقرار لا ينبغي أن يخرج من دائرة السلالة مهما بلغت كفاءة الآخرين أو إخلاصهم للوطن والدين.

وهكذا تحولت الكفاءة إلى جريمة إذا لم تكن مصحوبة بالنسب، وصار الولاء للسيد هو معيار النجاة والقبول في دنياهم.

ولم تتوقف هذه العنصرية عند حد التنظير، بل تجلت بوضوح في مؤسسات الدولة والمجتمع، حيث احتكر السادة المواقع القيادية الحساسة، وأقصي أبناء القبائل من المناصب ذات القرار والتأثير، فصاروا وقودا للحروب ومصدرا للتبرعات، بينما يتربع السيد في مقعد القيادة والتوجيه.

أما في الحياة الاجتماعية، فقد تجلت الكارثة في أبشع صورها حين منع كثير من أبناء القبائل من مصاهرة من يسمون أنفسهم السادة، بحجة أن نسبهم أرفع من غيرهم، وكأنهم يحيون جاهلية جديدة في ثوب ديني كاذب.

بل وصلت الإهانة إلى حد أن ينظر إلى القبائل بعين الاحتقار، ويعاملون كخدم للسلالة، رغم أنهم عماد الأرض والناس، وركيزة اليمن الحقيقية في تاريخه الطويل.

إن هذه التفرقة ليست سوى إعادة إنتاج لنظام طبقي مريض، يناقض روح الإسلام الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ليكسر قيود النسب والتمييز، إذ يقول كما ثبت عند احمد وغيره: (يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى).

فأيّ تقوى فيمن يجعل معاملة الناس درجات بحسب أنسابهم؟ وأي إيمان فيمن يحتكر الحكم والفضل على أساس الدم والسلالة؟!

لقد كشفت التجربة الحوثية أن ما يسمى بعنصرية السيد ليست شعارا عابرا، بل هي عقيدة متجذرة في فكر الجماعة، بها يفسرون السياسة، ويعيدون ترتيب المجتمع، ويخضعون الناس باسم الدين. لكنها — في حقيقتها — جاهلية مغلفة بشعارات الولاية والاصطفاء، يراد بها السيطرة على العقول قبل الأبدان.

وما دام هذا الفكر قائما فلن يعرف اليمن عدلا ولا استقرارا، لأن المساواة لا تجتمع مع الطبقية، ولأن الوطن لا يبنى بدماء الناس لصالح سلالة، بل بعقولهم وسواعدهم جميعا، من أي نسب كانوا، ما داموا مواطنين أحرارا متساوين أمام الله ثم أمام القانون.

فعنصرية السيد ليست قضية نسب فحسب، بل قضية وطن يراد له أن يساق إلى العبودية من جديد، بعد أن حرره الإسلام قبل قرون من عبادة البشر للبشر.

الحوثي واستضعاف الشعب

لم يعرف اليمن في تاريخه الحديث زمنا أثقل على كاهله من زمن الحوثي، فقد سلِبت منه إرادته، وأُخمد صوته، وصار الشعب كله أسيرا في وطنه، يستضعف في قوته، ويرهق في معيشته، ويهان في كرامته، وكأن الجماعة لا ترى في الناس مواطنين شركاء، بل عبيدا خلقوا لخدمة السيد ومشروعه السلالي.

منذ أن تسللت الميليشيا إلى مؤسسات الدولة، استحوذت على القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي، وجعلت من نفسها وصية على حياة الناس، ففرضت الإتاوات باسم المجهود الحربي، وجمعت الضرائب والزكوات بالقوة، واستباحت أموال الفقراء تحت شعارات زائفة كدعم الجبهات وخدمة القرآن.

حتى صدقات الناس لم تسلم من أيديهم، فأصبح العطاء قهرا، والزكاة إتاوة، والرزق مقسوما بميزان الولاء لا بعدالة الشريعة.

أما الشعب فغارق في أزماته؛ لا كهرباء، ولا مرتبات، ولا دواء، ولا أمل.

تنهب ثروات البلاد في وضح النهار، وتصرف على الحروب والولاءات، بينما يقف المواطن في طوابير البترول والغاز، ويرقب أطفاله وهم يذوبون جوعا، والسيد يخطب فيهم عن الصبر والثبات والعداء لأمريكا!

لقد امتهن الحوثي كرامة الناس باسم الدين، وجرهم إلى الحروب باسم الولاية، ثم تركهم يدفنون أبناءهم بلا اكتراث.

وحين ضج الشعب من الفقر والظلم، وصفهم بالمرجفين والمنافقين، وكأن الصبر على الذل عبادة، والسكوت على الجوع طاعة.

تغلغل الخوف في البيوت، وصار المواطن لا يجرؤ أن يقول رأيا أو يشتكي ظلما، لأن العيون في كل مكان، والوشاية كلمة قد تودي بصاحبها إلى غياهب السجن.

وهكذا صنعت جمهورية الرعب، تدار بالتهديد والتجويع، لا بالقانون والعدالة.

إن الحوثي لم يأت ليحرر الشعب كما زعم، بل ليستعبده من جديد. استبدل عبودية المستعمر بعبودية السلالة، وبدل سيادة الشعب بسيادة الولي، فصار اليمنيون غرباء في وطنهم، لا يملكون من أمرهم شيئا، إلا أن ينتظروا فرج الله.

لكن التاريخ يعلمنا أن الشعوب مهما طحنت، فإنها لا تكسر، وأن الاستضعاف مهما طال، لا يدوم، وكما قال الله تعالى: (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين).

وسيبقى هذا الشعب العظيم –رغم الجوع والخوف والسجون– حيا بإيمانه، صامدا بكرامته، مؤمنا أن لليل نهاية، وأن من استضعف الناس اليوم، سيستضعف غدا حين تشرق شمس العدل من جديد، وتعاد لليمن هيبته، ولشعبه عزته، وللحق مكانه.

الحوثي والاعتقالات والسجون

منذ أن بسطت جماعة الحوثي قبضتها على مفاصل الدولة في اليمن، تحول الوطن إلى سجن كبير مفتوح على الخوف، وصار الأمن في قاموسهم أداة للقمع لا للحماية، وسلاحا لإخضاع الشعب لا لصون كرامته.

لم تعد السجون وسيلة للإصلاح، بل تحولت إلى مقابر للأحرار ودهاليز تغتال فيها الكلمة والإنسان.

فمع اجتياح صنعاء في سبتمبر عام 2014م، بدأت الجماعة حملة اعتقالات واسعة طالت معارضين وصحفيين وأئمة مساجد.

ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في تقاريرها عن تلك الفترة أن الحوثيين نفذوا حملات احتجاز تعسفية في صنعاء وذمار وإب وصعدة، وشملت الاعتقالات أعضاء أحزاب سياسية ومدنيين.

وخلال عام 2015، وثقت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان أولى التقارير عن السجون السرية الحوثية في صعدة وصنعاء، مؤكدة أن الجماعة احتجزت المئات في أماكن غير معلومة دون تهم أو محاكمة.

وفي عام 2016م، نشرت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) تقريرا بعنوان اليمن: حياة معلقة بين الجدران، وثقت فيه حالات اختفاء قسري وتعذيب مروع في سجون الحوثيين، منها الضرب، والصعق بالكهرباء، والتعليق بالسلاسل، والحرمان من الطعام والنوم.

وبحلول عام 2017م، كانت الجماعة قد أنشأت جهازا يعرف بالأمن الوقائي، يشرف عليه قادة ميدانيون من صعدة، ومهمته مراقبة المواطنين والتجسس عليهم.

وقد أكدت هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) في تقريرها السنوي لعام 2018م أن هذا الجهاز يتصرف ككيان فوق القانون، يمارس الاعتقال والإخفاء والتعذيب، ويحتجز أشخاصا لمجرد الاشتباه في معارضتهم الفكرية أو الدينية.

وفي عام 2019م، نشرت شهادات صادمة في تقارير رابطة أمهات المختطفين، ذكرت فيها أن : مئات الأمهات يزرن السجون أسبوعيا في صنعاء بحثا عن أبنائهن المختفين قسرا، وأن الحوثيين يساومون الأسر على المال مقابل السماح بزيارة أو معلومة.

وفي يونيو عام 2021م نشرت وكالة رويترز تقريرا يتضمن شهادة أحد الناجين من سجون الحوثيين قال فيها: (كانوا يعلقوننا بالسلاسل من الأيدي، ويتركوننا أياما بلا طعام، ويجبروننا على ترديد الصرخة: الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام.

ومن يرفض يضرب حتى الإغماء.

وفي العام نفسه، أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) أن الحوثيين نفذوا حملات اعتقال جماعية في عدة محافظات، استهدفت طلابا، وصحفيين، وأئمة مساجد ،وناشطين.

وفي أغسطس عام 2022م، أجرى أحد المسؤولين المنشقين مقابلة مع قناة العربية، كشف فيها أن السجون الحوثية لا تدار من وزارة الداخلية، بل بتوجيهات من مكتب عبد الملك الحوثي مباشرة، وتحت إشراف قيادات من صعدة.

أما هيومن رايتس ووتش عام (2022م) فقد أصدرت تقريرا أكدت فيه أن الحوثيين يستخدمون الاعتقال والاحتجاز كأداة سياسية لإسكات الخصوم وابتزاز عائلاتهم ماليا.

وفي مارس عام 2023م، نشرت صحيفة الشرق الأوسط تحقيقا وثق وجود أكثر من 180 سجنا ومعتقلا سريا في مناطق سيطرة الحوثيين، بينها سجون داخل منازل، ومساجد، ومبان حكومية ،ومدارس.

وفي العام نفسه، ذكرت منظمة العفو الدولية أن هناك أكثر من 120 حالة وفاة تحت التعذيب في السجون الحوثية خلال السنوات الأخيرة.

أما منظمة SAM للحقوق والحريات عام (2023م) فقد نقلت شهادة لأحد المعتقلين السابقين قال فيها: (كنت أسمع صراخ المعتقلين ليل نهار، بعضهم مات أمامي تحت التعذيب، وآخرون فقدوا عقولهم، كل ذلك لأنهم رفضوا ترديد شعار حسين الحوثي أو لأنهم قالوا لا).

وفي تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عام (2023م)، ورد أن جماعة الحوثي أنشأت شبكة واسعة من السجون والمعتقلات السرية تمارس فيها الانتهاكات بحق المدنيين، وتستخدمها لترسيخ سلطتها بالقوة.

وفي عام 2024م، أكدت رابطة أمهات المختطفين استمرار معاناة مئات الأسر في صنعاء وذمار والحديدة وتعز، حيث تواصل الجماعة احتجاز الآلاف دون محاكمات عادلة، وتمارس ضدهم الابتزاز المالي والنفسي.

إنها ليست سجونا فحسب، بل مقابر للضمير.

من يجرؤ على الاعتراض يتهم بأنه داعشي أو عميل، ثم يخطف ويخفى قسريا، بينما تتخذ الجماعة من معاناة أهالي المعتقلين وسيلة لجمع الأموال تحت غطاء المجهود الحربي.

لقد صار السجن في عهد الحوثي وسيلة لإرهاب المجتمع وإخضاعه، لا لتطبيق العدالة. لقد، تحولت شعارات الثورة القرآنية المزعومة إلى غطاء للظلم والنهب وإذلال الإنسان.

فكل جدار في تلك الزنازين يحفظ أنين المقهورين، وكل دمعة أم عند أبواب المعتقلات دعوة تسجل في السماء، وسيأتي يوم ينتصر الله فيه للمظلوم.

الحوثي والغدر

الغدر كان ولا يزال علامة مميزة في مسيرة جماعة الحوثي منذ اللحظة التي وطئت فيها أقدامهم صعدة وسفيان، مرورا بعمران وصنعاء، ووصولا إلى كل محافظة استولوا عليها.

ليس تصرفا عابرا، ولا تكتيكا مؤقتا، بل هو نهج متجذر في فكر الجماعة وسياسة قياداتها، يمثل أسلوبا منهجيا لإبقاء اليمنيين في حالة خوف دائم، ويحول كل اتفاق أو تفاهم إلى مجرد مرحلة مؤقتة في طريق السيطرة الكاملة على الناس والأرض.

منذ البداية، لم يكن الحوثي يعرف الثقة، ولا يوف بأي وعد يقطعه، حتى مع القبائل التي ساندته في البداية أو وقعت معه على هدنة أو اتفاقية.

ففي صعدة وسفيان، وعد القبائل بالهدوء والأمان، وبالمقابل حصل على تعاونهم المباشر، ثم انقلب عليهم بعد أيام، فشن الهجمات، وفرض الإتاوات، وابتكر من القوانين المزيفة ما يجعل ولاء القبائل له واجبا لا نقاش فيه. وقد وثقت منظمات حقوقية منذ وقت مبكر هذا النمط من التعامل، إذ أشارت تقارير هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch - 2014) إلى أن الحوثيين بعد سيطرتهم على صعدة وسفيان وعمران، عقدوا اتفاقيات مؤقتة مع القبائل المحلية، ثم نقضوها بعمليات مداهمة واعتقال وفرض قيود قسرية على السكان.

وفي عمران وصنعاء، كرر الحوثي الأسلوب نفسه لكن بأسلوب أكثر وحشية. فقد أبرم اتفاقيات مع مشايخ القبائل والمسؤولين المحليين، ووعدهم فيها بالحقوق والحماية مقابل الولاء المؤقت، ليعود لاحقا وينقض العهد، مستغلا الفرصة ليعزز وجوده العسكري ويشرعن سيطرته السياسية.

وقد أشار تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2015م بعنوان (We Pray to God by Torturing Journalists) إلى أن الجماعة استخدمت الهدوء السياسي بعد دخول صنعاء غطاء لاعتقالات جماعية للصحفيين والناشطين الذين ظنوا أن التفاهمات السياسية ستضمن لهم حرية العمل.

لقد تحول الغدر السياسي إلى سياسة رسمية، ومنهج دائم، لا حيلة تكتيكية، كما يصف التقرير، (إذ لم تحترم الجماعة أي التزامات قانونية أو أخلاقية في تعاملها مع خصومها أو شركائها السابقين).

وليس الغدر الحوثي محصورا في الاتفاقيات مع القبائل، بل امتد إلى كل من تعامل معهم من السياسيين والمفكرين والحلفاء المؤقتين. أي شخص يوقع اتفاقا مع الحوثيين، عليه أن يعلم أن فرص الوفاء شبه معدومة.

وقد أكد تقرير Rights Radar (2023م) أن جماعة الحوثي مسؤولة عن 97٪ من حالات الوفاة تحت التعذيب في اليمن، وهو رقم مذهل يدل على أن كل تفاهم أو التزام ينتهك لاحقا، وأن الخيانة ليست حادثا فرديا، بل سياسة عامة.

ولم يتوقف الأمر عند الحقوق الفردية، بل شمل الحياة العامة.

فقد ذكر تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان (2024م) أن الجماعة ارتكبت أكثر من ألفي انتهاك خلال عام واحد فقط، شملت القتل والاختفاء القسري ونهب الممتلكات الخاصة، في محافظات صنعاء والحديدة وإب وصعدة، رغم اتفاقيات التهدئة المعلنة آنذاك.

هذه الوثائق تكشف أن كل وعد بالسلام من الحوثيين كان غطاء لجولة جديدة من السيطرة والقمع.

أما في التعامل مع المنظمات الدولية، فحدث ولا حرج.

فبعد أن أعلنت الأمم المتحدة عام 2024م عن تفاهمات لضمان حرية عمل منسوبيها في مناطق سيطرة الحوثيين، انقلبت الجماعة على تلك التفاهمات سريعا.

فقد وثقت هيومن رايتس ووتش في مايو 2025م أن الحوثيين اعتقلوا موظفين أمميين ومدنيين من منظمات إنسانية، في خرق واضح للضمانات الممنوحة لهم، ودون أي مبرر قانوني أو محاكمة عادلة، مما وصفته المنظمة بأنه: سلوك متكرر في التنصل من الالتزامات الإنسانية والقانونية.

ولم يقتصر غدر الحوثي على السياسة، بل امتد إلى الاقتصاد والمجتمع. فبحسب بيان الحكومة اليمنية في ديسمبر 2024م، أقدمت الجماعة على إصدار عقود وتصرفات في الممتلكات العامة والخاصة بصنعاء دون سند قانوني، ما اعتبر تزويرا إراديا في وثائق الدولة واعتداء على الملكية، وأكد البيان أن جميع تلك العقود باطلة وغير ملزمة قانونا.

وهذه الحادثة تجسد بوضوح كيف تستبدل القوانين بالولاءات، والعهود بالمكر السياسي.

ثم يأتي تقرير Yemen Monitor (يونيو 2025م) ليضع الخلاصة: أكثر من 161 ألف جريمة وانتهاك ارتكبتها جماعة الحوثي خلال أحد عشر عاما، تشمل القتل، والاعتقالات، والتعذيب، ونهب الممتلكات، وزراعة الألغام، واستهداف المدنيين، وتقييد الحريات العامة.

كل ذلك يبرهن أن الغدر ليس حالة طارئة، بل سلوك ممنهج يشمل كل جوانب إدارة الجماعة للمجتمع والدولة.

الغدر الحوثي إذن لم يكن فعلا سياسيا محدودا، بل أصبح ثقافة سلطة، وعقيدة حكم، وأداة دائمة لترسيخ الخوف وإلغاء الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

وكل عهد نقضوه، وكل وعد خالفوه، كان لبنة جديدة في جدار الشك الذي فصل اليمنيين عن بعضهم.

ومهما حاول الحوثي التبرير لممارساته، تبقى الحقيقة واضحة: كل اتفاق معه مجرد خدعة، وكل وعد ينقض، وكل عهد يخترق.

وقد صدقت هيومن رايتس ووتش حين قالت في تقريرها الأخير: كل تفاهم سياسي مع الحوثيين ينهار أمام نزعتهم المطلقة للسيطرة وتقديس السلالة على حساب الدولة والمجتمع.

إن تاريخ اليمن سيشهد أن الغدر الحوثي لن يدوم، وأن كل من اعتمد على الكذب والخيانة كمبدأ حكم سينهار في النهاية أمام صمود الناس، وإرادة الحرية، وإيمان اليمنيين بأن الوطن أكبر من كل مشروع يستبغضه.

الحوثي والموت

يعيش الحوثي بالموت، ويتنفس به، ويغذي فكره وانقلابه على جثث الأبرياء ودماء الشباب.

منذ ظهوره وهو لا يعرف للحياة معنى إلا في ظل القبور، ولا يرى في الإنسان إلا وقودا لحروبه التي لا تنتهي.

جعل من الموت عقيدة، ومن القتل وسيلة، ومن الجنازة منبرا، ومن المقبرة ميدانا للتمجيد والتجنيد.

في فكر الحوثي، الموت ليس مصيرا يسلم به المؤمن، بل شعار يرفع، وميدان ينافس فيه الناس على من يموت أكثر لا على من يحيا بالحق أكثر.

(الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل) – شعار ظاهره الغيرة على الأمة، وباطنه دعوة إلى صناعة الموت في كل بيتٍ يمني، حتى غدا القاتل والمقتول في أرضٍ واحدة، وكلهم أبناء الوطن الواحد.

لقد علم الحوثي أتباعه أن الموت في سبيل السيد هو ذروة المجد، وأن الجنة لا تنال إلا بالقتال تحت راية السلالة، فصار الأب يزف ابنه إلى القبر بزهو زائف، والأم تخدر بالأناشيد عن الشهادة لتكتم صراخها حين تسلم جثة فلذة كبدها.

ومضت القوافل تلو القوافل، كلهم ضحايا فكر مريض جعل من الوطن محرقة ومن الناس رمادا.

في مناطق الحوثي، لا يمر يوم بلا موكب جنازة، ولا تخلو الطرق من رايات سوداء تذكر الناس أن الموت أصبح عنوان الحياة.

المدارس تعلم الأطفال كيف يستشهدون، لا كيف يعيشون، والخطب تهيج القلوب لا للتوبة إلى الله، بل للحرب في سبيل الولاية، كأنما الإسلام دين دم لا دين رحمة وسلام.

وإذا نظرت إلى واقعهم، وجدت أن من يدعو إلى الموت لا يموت، وأن من يرسل أبناء القبائل إلى الجبهات، يخبئ أبناءه في القصور.

يموت الفقير من أجل الصرخة، ويعيش السيد ليُتاجر بدمائه في مفاوضات السياسة وتقاسم الغنائم.

لقد شوه الحوثي معنى الشهادة، حتى صارت كلمة الشهيد في إعلامه تطلق على من يموت في سبيل مشروعه الطائفي، لا في سبيل الله.

أما من قاوم فكره، أو رفض طغيانه، فمصيره القتل أو السجن أو النفي، وكأن الموت عنده عقوبة تمنح، لا قدر يكتب.

إن الحوثي يتجاهل أن الله خلق الإنسان ليعمر الأرض لا ليهدمها، وأن من أحيا نفسا فكأنما أحيا الناس جميعا، ومن قتل نفسا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا.

الحقيقة ساطعة، مهما تزينت الخطب بالنياحات والصرخات: أن من يقدس الموت لا يمكن أن يصنع حياة، وأن من جعل من الدم طريقه فلن يصل إلا إلى نهايته. وسيأتي اليوم الذي يدرك فيه الشعب اليمني أن الموت الذي يزرعه الحوثي ليس شهادة ولا مجدا، بل لعنة تلاحق فكرا مريضا ظن أن الله يرضى بالهلاك، وأن الدين يبنى على الجماجم لا على الرحمة والعدل والإنسانية.

الحوثي ويوم الغدير

يوم الغدير ليس يوما عاديا في ذاكرة الحوثيين، بل هو عندهم عيد الأعياد كما يصفه زعيم الميليشيا الحوثية عبد الملك الحوثي، يحيونه كل عام بطقوسٍ طائفية ضخمة، تنضح بالتحريف والغلو، وتراد منها إعادة تشكيل هوية اليمنيين الدينية على أسس سلالية مقيتة، تلبس التاريخ ثوب الكذب، والدين قناع السياسة.

منذ سيطرت جماعة الحوثي على اليمن، تحول يوم الثامن عشر من ذي الحجة إلى موسم دعائي ضخم، تغلق فيه المدارس والوزارات، وتعلق الشعارات في الشوارع، وتفرض الإتاوات على التجار تحت ذريعة الاحتفال بولاية علي، بينما يجبر الموظفون والطلاب على الحضور القسري لتجمعات طائفية تلقى فيها خطابات تمجد آل البيت وتهاجم الصحابة، وتعاد صياغة التاريخ على مقاس المشروع الحوثي. وقد وثق تقرير وزارة الأوقاف اليمنية عام (2020م) أن الحوثيين جعلوا من يوم الغدير عيدا رسميا في مؤسسات الدولة بمناطق سيطرتهم، مخالفين بذلك هوية اليمن الإسلامية السنية، ومستخدمين أدوات الدولة لفرض طقوس مذهبية بالقوة.

وليس هذا المشهد بدعا من الحوثيين وحدهم، بل هو امتداد لغلو فارسي قديمٍ في تأويل حادثة تاريخية جليلة وقعت في طريق عودة النبي صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع عند ماء يقال له

غدير خم، حيث خطب النبي صلى الله عليه وسلم الناس وقال كما ثبت عند الترمذي وغيره: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه).

لكن ما معنى (مولاه)؟ لقد أجمع أهل السنة أن معنى مولاه: حبيبه ونصيره، وليس بمعنى: الإمامة والسيادة.

فالحديث ورد بعد شكوى بعض الصحابة من عليّ في اليمن، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين فضل علي، لا أن ينصبه خليفة.

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بالإمامة في غدير خم، وإنما أراد بيان وجوب محبته ونصرته، ولذلك لم يفهم الصحابة من قوله ولاية الإمامة، ولم يبايعوه بعد النبي على ذلك.

أما الشيعة الإمامية، فقد حملوا النص ما لا يحتمل، فزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب عليا خليفة في ذلك اليوم، وجعلوه أصلا من أصول الدين، ثم أطلقوا عليه عيد الغدير، وهو ما لم يعرف في القرون الثلاثة المفضلة، ولا في كلام أحد من الصحابة أو التابعين. بل صرح الإمام ابن كثير وغيره من أئمة الإسلام: أن هذا اليوم لم يكن عيدا قط، وأن اتخاذه عيدا بدعة أحدثها الروافض بعد قرون طويلة.

وقد أكد أهل الحديث والتحقيق أن روايات الشيعة الأخرى في هذا الباب مختلقة وغالية، لا تثبت سندا ولا معنى، وأنها ظهرت أول ما ظهرت في القرن الرابع الهجري، زمن الدولة البويهية التي كانت تميل إلى التشيع، ومنها انطلقت شعائر الغدير.

وفي العصر الحديث، استغل الحوثيون هذا الموروث الشيعي لتثبيت شرعيتهم المذهبية في اليمن، فحولوا المناسبة إلى إعلان ولاء سياسي لزعيمهم، تحت شعار (من كنت مولاه فهذا وليه). وقد أشار

تقرير مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بصنعاء عام (2021م) إلى أن الجماعة تنفق سنويا ملايين الريالات من أموال الدولة لتنظيم فعاليات الغدير، وتفرض على القطاعين العام والخاص مساهمات مالية إجبارية، في مخالفة صريحة للقانون والدستور.

وفي العام 2022م، رصدت منظمة رصد للحقوق والحريات أن الحوثيين اعتقلوا عشرات من المواطنين في صنعاء وإب وصعدة بتهمة ازدراء الغدير، لمجرد رفضهم المشاركة في الاحتفالات، بل أُجبر بعض الأئمة على تلاوة خطب مكتوبة تمجد (ولاية علي)، وأُغلقت مساجد خطباء السنة في اليوم ذاته.

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل جرى توظيف يوم الغدير في المدارس الحكومية.

فقد ذكر تقرير منظمة سام للحقوق والحريات عام (2023م) أن الجماعة تدرس الأطفال في المناهج المعدلة بأن يوم الغدير هو يوم تنصيب علي خليفة للنبي، وأن من أنكره فهو منكر للولاية، في محاولة لغسل أدمغة النشء وتحويل الولاء من الوطن إلى السلالة.

ومع حلول عام 2024م، بات يوم الغدير مناسبة رسمية في مناطق سيطرة الحوثيين، ترفع فيها صور زعيم الجماعة، وتطلق فيها الهتافات التي تمزج الدين بالسياسة، ويعاد توزيع البركات والعطايا المأخوذة من جيوب الناس تحت شعار المجهود الحربي، كما رصد ذلك تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عام (2024م).

أما العام 2025م، فقد وثق موقع يمن مونيتور (أغسطس 2025م) أن الحوثيين فرضوا إغلاقا شاملا في العاصمة صنعاء وعدة محافظات في يوم الغدير، وأقاموا استعراضات عسكرية تحت شعار

بيعة الولاية، وتضمنت الخطب الرسمية هجوما على الصحابة وعلى أهل السنة، مع تصوير المناسبة وكأنها تصحيح لمسار الإسلام.

إن يوم غدير خم ثابت الوقوع، لكنه ليس عيدا ولا يوم ولاية، وإنما مناسبة لتأكيد فضل علي رضي الله عنه، كما فضل ابو بكر وعمر وعثمان وغيرهم في مناسبات أخرى بأحاديث أخرى، كما بين ذلك العلماء المتقدمون والمتأخرون. فكل ما يفعله الحوثيون في هذا اليوم من مظاهر الفرح، والإنشاد الطائفي، وتقديس الزعيم، ما هو إلا بدعة محدثة، تستغل لإحياء نزعة سلالية وإحياء فكر الولاية الرافضي الذي خالف إجماع الأمة.

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد).

إن الاحتفال بيوم الغدير عند الحوثيين ليس عبادة ولا حبا لعليّ رضي الله عنه، بل هو استثمار سياسيّ لفكرةٍ محرفة، يراد بها تكريس الانقسام الطائفي وتقديس الحكم الوراثي باسم الولاية.

لقد أحب أهل السنة عليا، ووالوه، وأكرموه، ولكنهم لم يعبدوه، ولم يجعلوا من محبته ذريعة لسب الصحابة، أو لتأليه السلالة. وليعلم كل مسلم أن عليا رضي الله عنه كان يقول —كما في صحيح البخاري: (خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر).

الحوثي ويوم عاشوراء

في كل عام، يطل يوم عاشوراء على اليمن بوجه جديد من الوجع بسبب العفن الحوثي.

ذلك اليوم الذي كان في أصله يوم شكر لله على نجاة موسى عليه السلام من فرعون، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى اليهود يصومونه كما في الصحيحين: (نحن أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه).

لكن الحوثيين، ومنذ أن أحكموا قبضتهم على صنعاء عام 2014م، غيروا ملامح هذا اليوم في الذاكرة اليمنية.

لم يعد يوما للعبادة والصيام، بل صار موسما للجباية والتعبئة والدموع المصطنعة.

لقد أدخل الحوثيون إلى اليمن الطقوس الإيرانية الغريبة عن بيئته السنية.

فبعد أن كان يوم عاشوراء يمر كأي يوم من أيام الله المباركة، أصبحت منذ ذلك العام تقام فيها مواكب اللطم، وترفع الرايات السوداء، وتغلق المدارس والمؤسسات الحكومية لإجبار الناس على الحضور.

في صعدة، مهد الحركة، وثقت وكالة 2 ديسمبر الإخبارية (تقرير أكتوبر 2023م) أن الجماعة نصبت رموزا تمثل يزيد ومعاوية، وسمحت لأتباعها بضربها بالعصي في مشاهد استعراضية تستوحيها من الحسينيات الإيرانية، في تكرار مشين لمظاهر اللعن والسب التي تمزق النسيج الوطني.

وبحلول عام 2023م، كان يوم عاشوراء قد تحول في مناطق الحوثيين إلى موسم للتعبئة العسكرية وجمع الأموال.

وقد أشارت منظمة رايتس رادار اليمنية في تقريرها الصادر في يوليو 2024م إلى أن الجماعة استغلت المناسبات الدينية، وعلى رأسها عاشوراء، كأداة لجمع الأموال والتجنيد، وفرضت حملات إجبارية لاستقطاع رواتب العاملين والطلاب لصالح ما تسميه دعم الجبهات.

لم يعد يوم عاشوراء ذكرى روحية، بل غطاء لتجنيد الفقراء والأطفال، وتحويل الدين إلى وسيلة حرب، حيث تخرج الجماعة دفعات من المجاهدين بعد دورات تعبئة مغلقة، بينما يتساقط الشباب على جبهات الموت وهم يظنون أنهم ينتصرون للحسين، وهم في الحقيقة يستخدمون وقودا لمعارك عبد الملك الحوثي.

وفي عام 2024م، تصاعدت الأوضاع بشكل أكبر.

وقد أكدت تقارير رايتس رادار والشرق الأوسط أن الحوثيين فرضوا إتاوات واسعة على التجار وأصحاب المتاجر في صنعاء وذمار وحجة، تحت ذريعة تمويل فعاليات عاشوراء والغدير، وخصوصا في الأحياء التجارية الكبرى مثل هائل والمقالح والسنينة وحزيز، وخرجت فرق ميدانية مسلحة تابعة لما يسمى اللجنة العليا للاحتفالات لفرض الجبايات بالقوة، ومصادرة ممتلكات الممتنعين عن الدفع.

في الوقت ذاته، نشطت الجماعة في تجنيد طلاب المدارس والجامعات عبر دروس الثقافة القرآنية التي تتضمن مزيجا من الشعارات الطائفية والولاء لزعيم الجماعة، كما ذكرت صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم 4 يوليو 2025م.

وقد بلغت الأمور ذروتها في صيف 2025م، فخلال أربعين يوما فقط، أثقلت الجماعة كاهل اليمنيين بخمس مناسبات طائفية متتابعة: وهي عيد الغدير (يوم الولاية)، وذكرى وفاة بدر الدين الحوثي (والد زعيم الجماعة)، وبداية العام الهجري، وإحياء عاشوراء، وذكرى مقتل الحسين رضي الله عنه.

ووفقا لما نشرته صحيفة الشرق الأوسط (تقرير 4 يوليو 2025م، العدد رقم 5161390)، فقد خصص الحوثيون لهذه المناسبات ميزانيات ضخمة للدعاية وتعبئة الأنصار، وأجبروا المؤسسات العامة والخاصة على المشاركة تمويلا وتنظيما وحضورا.

كما نقلت الصحيفة شهادات من مواطنين في صنعاء، أكدوا أن مشرفي الجماعة ومعهم مسلحون شنوا حملات ميدانية لاستهداف التجار وإجبارهم على دفع جبايات بزعم تمويل فعاليات عاشوراء، وأن كثيرين منهم تعرضوا للتهديد بالمصادرة أو الاعتقال إن امتنعوا.

لقد كان عاشوراء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام يوم صيامٍ وفرح بنصر الله، فجعلوه يوم لطم وحزن ومواكب.

وكان يوما يذكر فيه الله شكرا، فأصبح عندهم يوما يذكر فيه عبد الملك الحوثي تبجيلا.

والحاصل: منذ عام 2014م إلى 2025م، تتكرر المشاهد ذاتها: شعارات سوداء، مسيرات مجبورة، دموع مصطنعة، وجبايات مفروضة.

الحوثي والمولد الشريف: من بدعة الفاطميين إلى أداة للهيمنة

لم يكن الاحتفال بما يسمى المولد النبوي الشريف معروفا في القرون الأولى للإسلام، وقد ذكرنا في كتابنا بدعة الاحتفال بالمولد النبوي: أن أول من أحدث احتفال بالمولد هم الفاطميون الباطنيون في مصر، في القرن الرابع الهجري، زمن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي (362هـ)، وقد اتخذ الحوثيون هذه المناسبة وسيلة لترسيخ نفوذهم السياسي والمذهبي تحت ستار محبة النبي صلى الله عليه وسلم.

وثقت وكالة رويترز (تقرير 21 سبتمبر 2014)، فقالت: بدأت الجماعة تعيد تشكيل المناسبات الدينية، وجعلت من المولد النبوي أبرز وسيلة لتكريس الولاء للجماعة والسلالة.

وبحسب تقرير موقع العربية نت بتاريخ 29 سبتمبر 2022م، فقد اعتبر الحوثيون المولد يوما مقدسا لإظهار الطاعة لزعيم الجماعة، وألزموا الموظفين والطلاب بالمشاركة في المسيرات والمهرجانات، وجعلوه طقسا سياسيا بامتياز.

وفي تقرير نشره موقع الشرق الأوسط في 8 أكتوبر 2023م، ورد أن الحوثيين يحوّلون مناسبة المولد النبوي إلى وسيلة لجمع الأموال والتبرعات تحت مسمى دعم فعاليات الاحتفال، وأن اللجان الميدانية التابعة لهم تجبر المواطنين والتجار على دفع مبالغ محددة، يقال إنها لنشر محبة النبي لكن الجماعة تحوله لدعم الجبهات والأنشطة العسكرية.

كما أوردت صحيفة المشهد اليمني بتاريخ 26 سبتمبر 2022م، أن وزارة التربية في صنعاء الخاضعة للحوثيين فرضت على المدارس تنظيم فعاليات للمولد تتضمن أناشيد تمجد حسين بدر الدين الحوثي وشعارات الجماعة، بدلا من ذكر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وتعاليمه.

بل وصل الأمر إلى احتكار كل تفاصيل الاحتفال: الزينة، الخطب، الشعارات، وحتى الأناشيد، إذ لا يسمح بأي مظهر لا يحمل الصبغة الحوثية.

وتؤكد منظمة سام للحقوق والحريات في تقريرها الصادر في 2023م أن الحوثيين حولوا المولد إلى أداة لتجنيد الأطفال وغسل أدمغتهم تحت غطاء ديني، وأن كثيرا من الفعاليات الدينية أصبحت تستغل لتجنيد الفتيان أو جمع الأموال باسم حب النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا التحوير المنهجي جعل المولد وسيلة لبث الخوف لا الإيمان، ولتعميق الانقسام لا الوحدة، ولترسيخ عبادة الجماعة لا محبة الرسول صلى الله عليه وسلم. فأصبح الشباب اليمني، كما تنقل تقارير العربية والشرق الأوسط، ينفرون من حضور هذه المناسبات بعدما أدركوا أنها لم تعد منابر للرحمة والذكر، بل مسارح للدعاية السياسية.

وقد جاء تقرير هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) في التقرير العالمي لعام 2024 ليشير إلى اتساع نطاق السيطرة الحوثية على الحريات الدينية والتعليمية، وتحويل المدارس والمساجد إلى أدوات تعبئة حزبية، ولم يغفل التقرير الإشارة إلى أن المناسبات الدينية في مناطق الجماعة تستخدم لترويج أفكارها ومهاجمة خصومها تحت ستار الاحتفاء بالمناسبات الإسلامية.

كما أكّد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية لعام 2023م (U.S. Department of State – International Religious Freedom:

Yemen) أن الحوثيين يقيدون حرية ممارسة الشعائر الدينية، ويستغلون المناسبات الدينية لتجنيد الجماهير قسريا وبث خطاب سياسي مذهبي.

إن هذا التتابع الزمني للتقارير يكشف صورة متكاملة: المولد الذي كان مناسبة، صار عند الحوثيين موسما للجباية، ومنبرا للولاء، ومسرحا لغسل العقول وتطويع الجماهير.

كل خطبة تلقى في تلك الاحتفالات لا تتحدث عن سيرة المصطفى بقدر ما تتغنى بآل البيت وفق المفهوم الحوثي، وكل راية ترفع لا تحمل محمدا رسول الله وحدها، بل تتجاور معها شعارات الصرخة والولاء للزعيم.

حتى الزينة والأناشيد، لم تسلم من التسييس، فقد فرضت الجماعة –كما نقلت وسائل الإعلام المحلية – أن تكون الزخارف والشعارات والأناشيد كلها تحمل الهوية الحوثية، ومنعوا أي مظهر للاحتفال لا يخدم مشروعهم الدعائي.

وهكذا تحولت ذكرى النبي صلى الله عليه وسلم إلى وسيلة لإشعال الأحقاد، وتقديس البشر، وتمويل الحرب، وتوسيع الهيمنة.

لقد أراد الحوثي أن يلبس عباءته عباءة النبي، وأن يرفع صوته بصوت الرسالة، لكنه لم يرث عن محمد صلى الله عليه وسلم إلا اسمه، بينما ضيع روحه وعدله ونوره.

الحوثي وأملاك الوقف: نهب ممنهج لممتلكات الأوقاف في اليمن

❁ ❁ ❁

الأوقاف: هي ما يخصصه الموقِف من مال أو منفعة للعبادة أو للمنفعة العامة، ويجعل هذا المال وقفا لا يبذل على نفسه ولا ينتزع عن الغرض المخصص له، بل يظل ملكا لله تعالى، ويصرف على ما اوقفه الموقف له وفق شروط الشرع. وفي اليمن كثير من الأراضي والعقارات والآبار ونحوها موقوفة حسب نية الموقف، وكثير منها تحت إدارة وزارة الأوقاف، منها ما هو من زمن الدولة المتوكلية وما قبلها، ومنها ما هو في زمن الجمهورية حتى وصول هذه السلالة الحوثية إلى سدة السلطة فاستحوذوا على كثير منها بما يخدم مشروعهم الطائفي.

هناك تقرير صحافي نشره موقع الإصلاح نت بعنوان نهب الحوثيين عقارات الأوقاف وتمليكها أتباعهم (تاريخ النشر: 10 أكتوبر 2020م)، ورد فيه: أن الجماعة استولت على أراضٍ وقفية قديمة في مناطق سيطرتها، ووزعتها على أتباعها أو حولتها إلى مشاريع استثمارية خاضعة لرقابتها، مما يدل على أن الوقف لم يعد وقفا لله، بل وقفا لهذه السلالة.

هذا التصرف يدل على أن الجماعة لا تكتفي بالتحكم في الإيراد الوقفي فقط، بل تستولي على الرأس الوقفي نفسه.

وطوال فترة انقلابها، ظلت الجماعة تستغل سيطرتها على مؤسسات الدولة عبر استخدام مواقعها الوظيفية إلى جانب استخدام قوة السلاح لنهب جزء كبير من الأراضي سواء ذات الملكية الخاصة أو تلك التابعة للدولة والأوقاف.

وقد جاء في تقرير منظمة سام للحقوق والحريات بعنوان: أملاك الأوقاف.. مبررات الحوثي لنهب أراضي المواطنين. حيث قال التقرير: أصدرت المنظمة تقريرا في 31 مايو 2022م، أكدت فيه أن جماعة الحوثي استولت على أراض وأملاك أوقاف في مناطق مثل سعوان، السنينة، ومذبح في العاصمة صنعاء، واستخدمت الجماعة مبررات متعددة، منها تحويل الأراضي إلى أملاك عامة أو تسليمها لأنصارها، مما يهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السكانية لصالح مشروعها الطائفي.

ونشرت صحيفة الشرق الأوسط تقريرا بعنوان: نهب واستيلاء منظم على أراضي وعقارات الأوقاف اليمنية، وقال التقرير: أكدت مصادر محلية أن ميليشيات الحوثي أصدرت إنذارات لسكان المنازل والمحال التجارية التابعة للأوقاف في صنعاء وإب، تطالبهم بإخلائها خلال عشرة أيام.

كما تم طرد العديد من السكان والبائعين من ممتلكاتهم، مما يشير إلى عمليات نهب ممنهجة لأراضي الأوقاف.

وفي موقع المجهر تقرير بعنوان: أباطرة الأراضي.. كيف يستخدم الحوثيون أوقاف الدولة وقودا لآلة الحرب؟ حيث كشف الموقع في تحقيق نشره في 11 يناير 2025م، عن شبكة حوثية مكونة من قيادات مثل عبد المجيد الحوثي وأبي حيدر جحاف، تقوم بالاستيلاء على أراضي الأوقاف في صنعاء ومحافظات أخرى، تستخدم هذه الأراضي في مشاريع استثمارية لصالح الجماعة، مما يضر بمصالح المواطنين.

ونشرت صحيفة الشرق الأوسط (تقريرا آخر) بعنوان: الميليشيات تحرق وثائق الأراضي في اليمن لتسهيل مصادرتها.

جاء في التقرير: أن جماعة الحوثي قامت بحرق الأرشيف الوطني التابع لوزارة الأوقاف في صنعاء، بهدف طمس جرائم نهب الأراضي والعقارات وتسهيل عملية النهب والسطو عليها.

وتم نقل ملكية الأراضي إلى قيادات وموالين للجماعة بعد هذه العمليات.

وفي تقرير آخر جاء فيه: أن مكتب الأوقاف في محافظة إب تحول إلى بؤرة فساد، حيث يتم التلاعب بأراضي الأوقاف وتحويلها إلى أملاك خاصة، وقد تم إخفاء وثائق الوقف والتلاعب بالإيجارات، مما يشير إلى فساد مستشري في إدارة أراضي الأوقاف.

هذه التقارير وغيرها كثير تظهر بوضوح أن جماعة الحوثي تقوم بعمليات عديدة لنهب أراضي الأوقاف في مختلف المناطق اليمنية، مما يعد انتهاكا للحقوق الشرعية.

إن ما يقوم به الحوثيون من نهب واستيلاء على أراضي الأوقاف في اليمن ليس مجرد تجاوز قانوني أو فساد إداري، بل هو انتهاك لمقاصد الشرع التي شرع الله الوقف من أجلها، وهي نشر الخير، وصرف المال على العبادة، والتعليم، ورعاية الفقراء والمحتاجين ونحوهم.

فالوقف في أصله مشروع خيري مستمر، يظل نفعه متواصلا للأمة بعد وفاة الواقفين، وقد جاء في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له).

لكن الجماعة حولت هذه المشاريع الوقفية، التي كان المفترض أن تكون خدمة لله والناس، إلى أداة للسيطرة السياسية والتوسع الطائفي، مستخدمة القوة والإكراه والتلاعب بالقوانين.

وقد وثقت كما تقدم منظمة سام للحقوق والحريات ووسائل الإعلام الموثوقة، مثل الشرق الأوسط والمجهر، عشرات الحالات التي استولت فيها الجماعة على أراضي الأوقاف في مناطق ومحافظات منها إب وصنعاء.

وقد تضمنت الممارسات: إخراج المستأجرين، وحرق وثائق الوقف، وتحويل الأراضي لمشاريع خاصة، والاستيلاء على الإيرادات الوقفية، وكلها أفعال تهدف إلى طمس الحقائق الشرعية والقانونية وإعادة تشكيل الأراضي بما يخدم أهدافها السياسية والطائفية.

إن هذا الانتهاك لا يقتصر أثره على الأموال المادية فحسب، بل يمس الروح المعنوية للمجتمع اليمني، إذ يفسد رسالة الوقف ويخرب ثقة الناس في المؤسسات الدينية والاجتماعية.

فالوقف حق لله وتحويله إلى وسيلة استغلال سياسي هو تشويه لمفهوم الوقف وخرق لكل القيم الإسلامية التي أقيم من أجلها.

ويلزم شرعا استرداد هذه الأملاك وإعادة إدارتها وفق شروط الشرع، وهذه ضرورة ملحة لإعادة الحقوق إلى نصابها، ولحماية المصلحة العامة والمقاصد الدينية التي شرع الوقف من أجلها.

الحوثي والوحدات الصحية

لم تكن المستشفيات والمراكز الصحية في اليمن مبان طبية فحسب، بل كانت ملاذا للرحمة، ومرفأً للضعفاء، وصوتا للمرضى في وجه الألم.

لكن حين دخل الحوثي إلى المشهد، تغير معنى الشفاء ذاته، وصارت المراكز الصحية إحدى أدوات الجماعة للجباية، والتجنيد، والسيطرة على العقول والأجساد معا.

وسأبين ذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا: تحولت المستشفيات إلى مواقع للسلطة.

حين أحكمت جماعة الحوثي سيطرتها على صنعاء وبعض المناطق اليمنية سارعت إلى بسط نفوذها على المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة. ووفقا لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في يناير 2024م بعنوان: الجماعة الحوثية تخضع النظام الصحي لقوانين الحرب، فقد وثقت المنظمة أن الحوثيين حولوا عددا من المستشفيات إلى مقار عسكرية ميدانية أو مخازن للأسلحة في صنعاء وصعدة والحديدة، وأنهم استخدموا سيارات الإسعاف في نقل المقاتلين والذخائر، مما عرض المرافق الطبية للاستهداف المتكرر.

كما أورد تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في فبراير 2024م أن الجماعة استولت على مخصصات تشغيل المستشفيات، وقامت بتعيين مشرفين موالين لها في جميع المستشفيات الحكومية، مما جعل الخدمات الصحية تدار بالولاء السياسي لا بالكفاءة الطبية.

ثانيا: الجبايات تحت غطاء دعم الصحة المجتمعية.

نشرت صحيفة الشرق الأوسط في تقريرها بتاريخ 11 أبريل 2024م بعنوان الحوثيون يفرضون جبايات جديدة على المراكز الصحية بحجة دعم الجبهات، حيث جاء في التقرير: أن الجماعة ألزمت إدارات المستشفيات في صنعاء والحديدة بدفع مبالغ شهرية محددة إلى ما يسمى: صندوق دعم المجهود الحربي، وهددت من يرفض بالعزل والمحاسبة.

وأكّد التقرير أن بعض المستشفيات أُجبرت على تنظيم فعاليات دعائية داخل المرافق الصحية بمناسبة يوم الصرخة أو المولد النبوي، حيث ترفع صور زعيم الجماعة وشعاراتها داخل أقسام المرضى!

كما نشرت منظمة سام للحقوق والحريات في تقريرها السنوي لعام 2023م أن الحوثيين استغلوا الأزمات الصحية، خاصة جائحة الكوليرا وسوء التغذية، لجباية أموال ضخمة تحت عنوان التطهير الصحي ودعم الطوارئ، دون أن تصل تلك الأموال إلى المحتاجين فعليا.

ثالثا: التلاعب بالمساعدات الطبية.

في تقرير منظمة العفو الدولية – مارس 2023م بعنوان: عرقلة وصول المساعدات الطبية انتهاك لحق الحياة، وقد ذكرت المنظمة أن الحوثيين احتجزوا شحنات طبية مقدمة من الأمم المتحدة في موانئ الحديدة، ومنعوا توزيعها إلا بعد وضع شعارات الجماعة على العبوات. وأضاف التقرير أن

هذا السلوك يهدف إلى منح انطباع بأن الجماعة هي مصدر المعونة والرحمة، في حين تحرم الناس من العلاج الفعلي.

كما نقل موقع المصدر أونلاين بتاريخ 3 يناير 2024م أن وزارة الصحة في صنعاء، الخاضعة للجماعة، فرضت على المستشفيات الخاصة شراء أدوية من شركات معينة تابعة لمشرفين حوثيين بأسعار مضاعفة، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف العلاج، وتدهور الخدمات الطبية للمواطنين.

رابعا: المستشفيات كمراكز للتجنيد.

تقرير مركز رصد النزاع في اليمن (Yemen Conflict Observatory) الصادر في يوليو 2024م أوضح أن الجماعة تستخدم المستشفيات الحكومية في صنعاء وإب وذمار لتجنيد الشباب الجرحى بعد علاجهم، وتعرض عليهم امتيازات مالية مقابل الانخراط في صفوف القتال، وهو ما وصفه المركز بأنه استغلال بشع لمعاناة المرضى وتحويل العلاج إلى مدخل للتجنيد.

ويدعم هذا ما نشره موقع العربية نت في سبتمبر 2023م حول قيام الجماعة بتحويل بعض مستشفيات الحديدة إلى مراكز تعبئة فكرية وعقائدية للأطفال الجرحى تحت شعار: الشفاء الروحي قبل الجسدي، في حين تبث داخلها خطب زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بدلا من البرامج التوعوية الطبية.

خامسا: مأساة المرضى والمواطنين.

أشارت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) في بيانها الصادر في ديسمبر 2023م إلى أن الوضع الصحي في مناطق سيطرة الحوثيين ينهار نتيجة الفساد والتمييز في تقديم الخدمات، حيث يمنح الأولوية في العلاج لأسر المقاتلين والموالين للجماعة، بينما يهمل باقي المواطنين.

وفي تقرير موقع يمن ميديا بتاريخ 10 مايو 2024م، قال أحد الأطباء في صنعاء: (لم نعد نمارس الطب كما كنا، بل نمارس الطاعة، فالأوامر الطبية تأتي من المشرف، لا من الطبيب.

سادسا: البعد الإنساني والسياسي.

تظهر هذه الوقائع أن الحوثي لا يرى في الطب رسالة، بل سلاحا. فالمستشفى في نظره ليس مكانا للشفاء، بل ساحة ولاء.

والطبيب ليس وسيلة رحمة، بل موظفا في جيش الدعوة السلالية.

ومريض الأمس يصبح مقاتل الغد، وميزانية الصحة تتحول إلى تمويل للحرب.

وهكذا ضاعت الموازين بين الرحمة والهيمنة، وبين الطب والسلطة.

لقد كانت المستشفيات في اليمن ذات يوم بيوتا للشفاء، واليوم صارت تحت حكم الحوثي بيوتا للوجع السياسي، ترفع فيها الرايات بدلا من الضمادات، وتلقى فيها الخطب بدلا من الوصفات. فإذا كان الوقف في مقال سابق قد صار وقفا على الجماعة، فإن الشفاء اليوم صار شهادة ولاء.

الحوثي والمغتربون: الغربة المزدوجة، وطن ضاع وصوت أُسكت

لم تكن الغربة يوما غريبة على اليمنيين؛ فقد خرجوا منذ قرون يجوبون الأرض طلبا للرزق، وتركوا وراءهم قلوبا معلقة بأبواب البيوت، تسقيها الذكريات بالدعاء والدموع.

لكن الغربة التي صنعها الحوثي لم تكن غربة اغتراب عادية، بل غربة هوية ووطن ودولة.

فمنذ أن سيطر الحوثيون على صنعاء وبعض المناطق اليمنية دخل اليمن نفقا مظلما من العزلة الدولية والانقسام الإداري، وانكسرت معه هيبة الجواز اليمني، وتقطعت أوصال العلاقة بين المواطن ودولته، ليجد المغترب نفسه في الخارج كمن يعيش بلا ظل ولا عنوان.

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) في تقريرها السنوي لعام 2022م أن: سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة، واستغلالها إصدار الوثائق الرسمية والجوازات لأغراض سياسية، جعل آلاف اليمنيين في الخارج بلا أوراق ثبوتية أو اعتراف قانوني.

ولم يقتصر الأمر على فقدان الوثائق، بل امتد إلى فقدان الكرامة؛ إذ بات المغترب اليمني ملاحقا بالريبة أينما ذهب، ينظر إليه على أنه ابن دولة ممزقة لا تمثلها حكومة موحدة، ولا يملك نظاما دبلوماسيا قويا يحميه.

تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الصادر في نوفمبر 2023م يؤكد أن أكثر من 400 ألف مغترب يمني حول العالم يواجهون خطر الإقامة غير النظامية بسبب تعذر تجديد الجوازات أو تصديق الوثائق نتيجة الانقسام السياسي والإداري.

لقد كان الجواز اليمني قبل انقلاب الحوثي من الوثائق المعترف بها في معظم دول العالم، لكن بعد استيلاء الجماعة على مصلحة الجوازات في صنعاء، تحول إلى شبه ورقة مشكوك في صحتها لدى بعض الدول.

وفي تقرير نشره موقع الجزيرة نت بتاريخ 21 يوليو 2021م، جاء فيه أن: عددا من الدول رفضت التعامل مع الجوازات الصادرة من مناطق الحوثيين لعدم موثوقيتها، ما تسبب في إرباك حياة آلاف اليمنيين في الخارج.

وفي شهاداتٍ نقلتها منظمة سام للحقوق والحريات (فبراير 2023م)، أُجبر مغتربون يمنيون على العودة من مطارات عربية وآسيوية لأن جوازاتهم صادرة من مناطق الحوثيين، مما وضعهم في مواقف محرجة ومؤلمة.

وهكذا أصبح الجواز اليمني، الذي كان رمزا للانتماء، شهادة على التمزق الوطني، يعاني صاحبه من تحقيقات ورفض وتأجيل في كل مطار يقف فيه.

ولطالما كانت تحويلات المغتربين اليمنيين شريان حياة للاقتصاد الوطني، إذ تشكل أكثر من 30% من الناتج المحلي بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سبتمبر 2022م، لكن هذا الشريان لم يسلم من يد الحوثيين؛ فقد فرضوا جبايات على شركات الصرافة،

وضرائب على التحويلات المالية القادمة من الخارج تحت مسمى المجهود الحربي، بحسب تحقيق موقع العربية نت (2 يناير 2024م).

وبات المغترب الذي يشقى ليلا ونهارا في الغربة، يدفع من قوته قهرا ليغذي آلة الحرب في الداخل، بدل أن يعيل أسرته التي تنتظر لقمة الخبز في ظل الفقر والجوع.

ويؤكد تقرير مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي اليمني (ECSY) الصادر في مايو 2023م أن الحوثيين فرضوا على مكاتب الصرافة نسبة تصل إلى 10% من قيمة الحوالات الخارجية لصالح ما يسمونه دعم الجبهات، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التحويلات وانخفاض الثقة بالنظام المالي اليمني.

وفي الخارج أيضا يعاني المغتربون من غياب التمثيل الرسمي؛ فلا قنصليات حقيقية ترعى كل مصالحهم، ولا سفارات تمتلك الصلاحيات الكاملة، لأن السفارات التي بقيت مع الحكومة الشرعية لا تغطي كل الدول، والسفارات التي يحاول الحوثي تعيين ممثلين فيها لا تعترف بها أي دولة.

وقد ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) في تقريرها بتاريخ 10 ديسمبر 2022م أن عشرات اليمنيين في إفريقيا وجنوب شرق آسيا يعيشون بلا هوية دبلوماسية بسبب النزاع بين الشرعية والحوثيين، وبعضهم محتجز في دول العبور لعدم اكتمال وثائقهم.

حتى المرضى الذين يسافرون للعلاج يحرمون من المرافقة أو التجديد الطبي لجوازاتهم، كما أوضحت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) في تقريرها حول أوضاع المرضى اليمنيين الصادر في أغسطس 2022م.

ومهما يكن فالغربة اليمنية لم تعد مجرد ابتعاد عن الوطن، بل أصبحت جرحا نازفا في الوجدان. يشعر المغترب اليوم أنه منفي من وطنه ومن العالم معا؛ فالدولة التي تحكم باسمه لا تمثله، والحكومة

التي تمثله لا تملك سلطته، وبين الطرفين يدفن وجع الإنسان اليمني الصامت. وقد بين تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة – ديسمبر 2023م) أن نسبة الاضطرابات النفسية بين اليمنيين في الخارج ارتفعت بمعدل 60% خلال سنوات الحرب، نتيجة القلق على الأهل وصعوبة الإجراءات القانونية وضياع الوثائق.

يروي أحد المغتربين في ماليزيا لموقع DW الألماني في (يناير 2024م) ويقول: أعيش هنا منذ سبع سنوات، ولا أستطيع تجديد جوازي، أنا حرفيا إنسان بلا هوية، لا أستطيع فتح حساب بنكي، ولا تجديد إقامتي، ولا حتى العودة إلى وطني الذي لم يعد وطنا.

وفي السعودية، يروي آخر لصحيفة الشرق الأوسط في (مارس 2023م): التحويلات التي أرسلها إلى أهلي تخصم منها جبايات حوثية، يقولون إنها لدعم الجبهات، وأنا أعمل لأطعم أطفالي، لا لأمول الحرب.

لقد حول الحوثي الغربة من تجربة اغتراب مؤقتة إلى نظام دائم من الإقصاء والمهانة. فالمغترب اليمني الذي كان سفير الكد والكدح أصبح رمزا لمعاناة وطن بلا دولة.

لقد قطع الحوثي بينه وبين وطنه خيوط التواصل، وجعل وثيقته بلا وزن، وصوته بلا صدى، وعرقه موردا لحرب لا تنتهي.

الحوثي والزيدية: من فقه الاعتدال إلى طائفية الحقد والثأر

كانت الزيدية عبر القرون مذهبا فقهيا له سماته الخاصة في الفقه والاجتهاد، نشأ في أحضان فقهائه، وهو نسبة لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ونجد مذهبه مستنسخا من مذهب الأحناف في الجملة أصولا وفروعا غير انه في كثير من الفروع يستند إلى أقوال وآثار آل البيت.

ولم يكن زيد بن علي إماميا غاليا ولا متطرفا، وكان معتزليا في بعض المسائل، وأقرب في بعض أصوله إلى أهل السنة منه إلى الشيعة الاثني عشرية، وقد خالفهم في مسائل منها: العصمة والإمامة، ورفض القول بغيبة الأئمة ووراثة الإمامة بالنص، وكان يترضى على الصحابة، ولما قيل له: ما تقول في أبي بكر وعمر؟، قال: رحمهما الله وغفر لهما، ما سمعت أحدا من أهل بيتي يتبرأ منهما، وإنما خرجت على الظلم، فغضب بعض الشيعة وغادروه، فقال كلمته المشهورة: رفضتموني! ومن هنا سمّي من تبعه بالزيدي، ومن تركه بالرافضة.

وقد عرفت اليمن الزيدية منذ القرن الثالث الهجري، حين دخلها الإمام الهادي يحي بن الحسين بن القاسم الرسي، فأسس في صعدة نواة الدولة الزيدية التي امتدت قرونا. وكان أغلب أئمة الزيدية قديما أصحاب علم وزهد واجتهاد، يقيمون دولتهم على فقه اجتهادي، لا على تكفير ولا على سب ولا على حقدٍ طائفي. ولذلك عاش أهل اليمن قرونا طويلة في ظل الزيدية متعايشين مع المذاهب الأخرى؛ من شوافع وسنة، دون أن تراق الدماء باسم المذهب.

وكان فكر الزيدية من ذوي السلطان أقرب إلى فقه سياسيٍ يحكم الواقع، لا إلى لاهوت غارق في المآتم واللعنات.

هذه الروح الزيدية المعتدلة كانت دائما مهددة ببذور فكر متطرف داخل المذهب نفسه، فإن فكر الجارودية، أحد فروع الزيدية العقائدية اقتربت من غلو الإمامية، فزعمت أن الصحابة ظلموا آل البيت وأن الحق حجب عنهم.

وكانت هذه مقدمة فكرية تشبه الخط الأول في طريق التطرف، والتي انبثق عنها السفاح عبدالله بن حمزة الذي الذي ارسل أخاه يحي بن حمزة بجيش كبير إلى (قاعة) إحدى قرى مديرية سحار بصعدة وأمره بقتل علماء المطرفيين الذين حضروا لمناظرته فقتلهم جميعا، ثم امر أخاه وجيشه أن يقتلوا كل من يعرف من المطرفية وتخريب قراهم وإحراق مزارعهم، فقتل عشرات الآلاف من الناس، وأحرق عشرات القرى، وخرب آلاف البيوت، في مذبحة تاريخية، وفي إحدى المرات أرسل أخاه يحي إلى صنعاء التي تركها الأيوبيون لانشغالهم باليمن الأسفل، فأسر منها ستمائة امرأة بأمر وموافقة أخيه الإمام عبد الله قاتله الله، وخرج بهن إلى قاع طيسان بصنعاء، فقسمهن بين رجاله الذين شاركوه في أسرهن.

لقد جاء حسين بدر الدين الحوثي بدكتاتورية شيعية جمعت ما بين الفكر الإثني عشري الرافضي والفكر الجارودي، فلم يكن امتدادا لفقه زيد بن علي، بل كان امتدادا لعمامة قم ومشروع الولي الفقيه، بعدما تلقى دورات عقائدية وسياسية في طهران، وهناك امتلأ صدره بضلالات الخميني التي ترى العالم ثنائية من مستضعفين ومستكبرين، ومن ثورة وعدو، ومن موت ونصر، حتى غلب على خطابه الطابع الثأري المظلم.

ومن رحم تلك المرحلة اخرج شعاره الذي صار هوية لجماعته: (الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام).

وما بين كلمات الشعار تكمن الحقيقة المرة: أن الجماعة لم تكن تهتف لله ولا للإسلام، بل لمشروع فارسي تسلل إلى اليمن تحت عباءة آل البيت، يعيد إنتاج فكر الخميني بمفردات يمنية جديدة.

لقد حول الحوثي المذهب الزيدي من مدرسة فقهية إلى أداة سياسية، ومن عبادة الله إلى عبادة الثورة والسيد، ومن فقه العدل إلى فقه الحقد والثأر.

إن الزيدية التي عرفت في عصور الأئمة، كانت تنبذ الغلو وتدعو للتعايش، حتى إن علماءها الكبار ـ كالقاسم بن إبراهيم والهادي يحي بن الحسين ـ لم يعرف عنهم لعن ولا سب ولا دعوة للقتل.

لكن حسين الحوثي أحيا فكر المجرم عبد الله بن حمزة وفكر أخيه السفاح يحي بن حمزة الذي سفك دماء المطرفية، ذاك الفكر الذي يرى في المخالف خصما يجب القضاء عليه، فالتقى فكره بفكر الخميني في إيران، الذي يرى الموت طريقا إلى النصر، والدم وقودا لتمكين المذهب.

لذلك يظهر جليا: أن الفرق بين الزيدية والحوثية كالفرق بين مدرسة العلم ومدرسة العنف؛ فالزيدية في أصلها مذهب فقهي، بينما الحوثية مشروع فارسي إرهابي بلباس يمني.

لقد تسلل الفكر الإيراني إلى صعدة كما يتسلل السم في العروق؛ شيئا فشيئا حتى اختلطت العقيدة بالسياسة، وغاب الفقه وبقيت الشعارات. وباتت صعدة نسخة مصغرة من قم، واللطم في عاشوراء مشهدا دخيلا على بيئة لم تعرفه من قبل، كما ارتفعت رايات الصرخة في أرضٍ كانت يوما دار علمٍ وزهد وكرم.

لقد كان من المؤلم أن يختطف اسم الزيدية ليمثل فكرا إرهابيا لا يمت إليها بصلة.

الحوثي وسرقة المساعدات الإغاثية

إن ما يحدث اليوم في اليمن ليس حربا أو صراعا على الأرض فحسب، بل هو نزاع على القيم، والمبادئ، والكرامة، والأمل.

ومع كل قطرة دم تسقط، هناك سلة مساعدات تسرق، وهناك أطفال يتركون دون طعامٍ أو دواء، ووعود دولية من المفترض أن تنقذهم، لكنها غالبا ما تعبّأ في حقائب المصالح وسلم الولاء.

انطلقت الأزمة اليمنية بشكل جدي منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وأجزاء واسعة من شمال الوطن، ومنها توسع الأمر ليشمل فرض سيطرات على المعابر والطرق والموانئ.

منذ ذلك الحين، أصبحت المنظمات الإغاثية الدولية المتحدة وغيرها تطالب بآليات شفافة لتوزيع المعونات، حفاظا على حياديتها ونزاهتها.

تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش لعام 2021 يبين أن السلطات الحوثية فرضت قيودا صارمة على المنظمات الإغاثية أعاقت تنفيذ نحو 87 مشروعا إنسانيا بسبب رفض منح الموافقات، أو بطء الإجراءات البيروقراطية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة.

تقرير آخر من هيومن رايتس ووتش بعنوان: تصاعد التهديدات للمجتمع المدني والمساعدات الإنسانية صدر في 16 يناير 2025، أكد أن الحوثيين زادوا من ممارسات الاعتقال التعسفي وعرقلة وصول المساعدات عبر التحكم في قوائم المستفيدين وفرض شروط وموافقات معقدة على المنظمات.

وفي أبريل عام 2025م، أعلن برنامج الأغذية العالمي، أن الحوثيين استولوا على مستودع غذائي في محافظة صعدة، يقدر ما فيه من مساعدات بمبلغ 1.6 مليون دولار، مما دفع البرنامج إلى تعليق شحنات الطعام وتوزيعها في المناطق التي يسيطرون عليها.

أيضا منظمة اليونيسف وعشرات المنظمات في 21 مايو 2025م نادت باتخاذ إجراءات فورية لوقف المأساة في اليمن، مشيرة إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025 لم تمول إلا أقل من 10% مما هو مطلوب، ما أدى إلى جفاف في المعونات، خصوصا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

لكن كيف تسرق المساعدات وما هي الوسائل والأساليب؟

والجواب: أن الحوثيين يصرون أن يشاركوا في تحديد المستفيدين، مما يعني ولاء سياسيا مقابل المساعدة، أو حتى استبعاد المحتاجين الحقيقيين لعدم ولائهم. فقد ذكر تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2024 أن الجماعة تحاول السيطرة على قوائم المستفيدين من المساعدات وتحرفها لموالين لها.

وهناك كثير من المنظمات تروي أن التأخيرات في الموافقات تجعل المعونات تذبل قبل أن تصل.

وقد صدر تقرير هيومن رايتس ووتش في 2020م بعنوان عواقب مميتة، جاء فيه: عرقلة المساعدات في اليمن خلال جائحة كوفيد-19، يبين أن هذه العقبات عطلت تقديم مساعدات صحية وغذائية لآلاف خلال الجائحة.

وجاء في بعض التقارير أن الحوثيين كسروا اقفال كثير من المستودعات وقاموا بالاستيلاء على الأغذية والدواء، كما في حادثة مستودع صعدة عام 2025م.

وكل هذه التصرفات من سرقة المساعدات أو تعطيلها لها آثار مضاعفة: منها: أن ملايين اليمنيين، بينهم أطفال، يصبحون عرضة للمجاعة والأسقام، والنزوح الداخلي. فتأخر وصول الغذاء أو الحليب أو الأدوية يعني حياة أو موتا.

ومنها : ان ينظر الناس إلى مساعدات تمنح بحسب الولاء على أنها إذلال، وشعور بالظلم، وفقدان ثقة في أي جهة – محلية أو دولية – تفترض أنها تعمل الخير للجميع.

ومنها: الحوثيون بذلك يعززون من قبضتهم على السكان، ويجعلونهم يعتمدون على الجماعة إما لبقائهم على قيد الحياة أو لتجنب العقاب أو التهميش، ما يزيد من قدرته السياسية والعسكرية.

لقد أدى ضعف آليات المراقبة الدولية على الأرض، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة، إلى عدة آثار سلبية:

الأولى: انقسام المجتمع الدولي وتشتت الجهود نتيجة تعدد الجهات المانحة والمنظمات.

الثانية: التأخر في فرض العقوبات الرادعة ومتابعة المساءلة القضائية، مما شجع الحوثيين على الاستمرار في انتهاكاتهم.

الثالثة: تعقيد البيئة الأمنية، التي يصعب معها إيصال المساعدات، بينما يصبح تحويلها أو استغلالها أكثر سهولة مع قلة المحاسبة.

ونقترح في الوقت الحالي في ظل وجود هذه الميليشيا المارقة ما يأتي:

أولا: إنشاء فرق مراقبة محايدة، دولية ومحلية، تؤمن أمان الأشخاص القائمين على المراقبة، وتقدم تقارير دورية تنشر لعامة الناس.

ثانيا: اجراءات شفافة في قوائم المستفيدين: مثل كشف أسمائهم، وتأكيد وجودهم، وإشراف من منظمات غير منخرطة في الصراع.

ثالثا: ربط التمويل الدولي بشروط التوزيع العادل، بحيث توقف المساعدات إذا كانت هناك تجاوزات واضحة، حتى يتعاهد من يتسلمها ألا يتحول توزيعها إلى وسيلة قمع أو تمييز.

رابعا: دعم البنية التحتية والمنافذ اللوجستية المفتوحة، وضغط دولي لتأمين الطرق والموانئ وتسهيل مرور المساعدات بدون عراقيل.

والحاصل: أن ما يسرق من المساعدات لا يقاس بالدولار فحسب، بل يقاس بالقلب الجائع، بالأم التي لا تعطي طفلها ما يشبع به جوعه، بالأمل الذي يدمر حين تراول البذور قبل أن تنبت.

إن سرقة جماعة الحوثي وكذا لعبة السلطة والمناورات السياسية، تقوم بتحويل الغذاء – الذي وجد ليكون حقا خيريا – إلى أداة في معركة لا تنتهي، معركة تتجاوز حدود النزاهة لتصبح صراعا على النفوذ والسيطرة.

وهنا يكمن التحدي الحقيقي أمامنا كمجتمع وكأفراد يرفضون استغلال معاناة البشر لأهداف سياسية أو عسكرية: ألا ندع هؤلاء يحققون انتصارهم في هذه المعركة المظلمة.

إن واجبنا اليوم أكبر من الشجب أو التنديد؛ فهو مهمة جماعية تحتم علينا الدفاع عن حقوق الناس، واستعادة ما يسلب منهم من أبسط مقومات الحياة.

الحقوق قابلة للاسترداد، والعدالة لا تزال ممكنة التحقيق، إذا ما توحدت الإرادات وصرنا يدا واحدة نطالب بحقوق المحتاجين.

كما يجب أن نؤكد أن المساعدات الإغاثية التي وجدت لرفع الجوع ومعالجة المعاناة، ليست سلعة أو ورقة ضغط في لعبة السياسة، بل هي أمانة في أعناقنا جميعا، أمانة يجب أن تقدم لأهلها بلا تأخير ولا تحريف.

إنها وسيلة لإنقاذ الأرواح، وليس أداة لحفظ مصالح فئة على حساب أخرى.

فواجبنا أن نضع الإنسان أولا، وأن نرفض أي محاولات لاستغلال المأساة في معارك لا يعرف فيها الجوع والمرض رحمة.

الحوثي وعرقلة تطوير وتقدم اليمن

لم تر اليمن خيرا منذ سيطرة الحوثيين على مفاصل الحكم، فمنذ ذلك الحين واليمن يعيش تحت ظلال كثيفة من الدخان والخذلان.

حيث تبدلت ملامح البلاد، وتبددت أحلام التنمية، ودخل اليمن مرحلة حالكة من التراجع على كل المستويات، لا ترى فيها سوى أنقاض مشروع دولة كانت تتطلع إلى النهوض.

منذ ذلك التاريخ، تحول شعار (الموت لأمريكا) الذي رفعه الحوثي إلى واقع مر تجرعه المواطن اليمني في خبزه، ودوائه، ومدرسته، ومستشفاه.

فالجماعة، بحسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في يناير 2021م، تصرفت كدولة داخل الدولة، واحتكرت مؤسسات الحكم والموارد العامة لصالح مجهودها الحربي حتى أصبحت التنمية في اليمن رهينة بيد السلاح والعقيدة المؤدلجة.

ولذلك نجد في المناطق التي خضعت لسيطرة الجماعة، تعرضت البنية التحتية دمارا ممنهجا. فقد ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2020م : أن الحوثيين عرقلوا وصول المساعدات إلى ملايين اليمنيين وفرضوا قيودا قاسية على عمل المنظمات الإغاثية. وفي السياق نفسه، أشار تقرير البنك الدولي الصادر في يونيو 2021م إلى أن حوالي 45% من المنشآت الصناعية في صنعاء وصعدة توقفت كليا أو جزئيا بسبب سيطرة الحوثيين على موارد الطاقة وفرض الجبايات.

وأُغلقت مصانع الأسمنت في عمران وصنعاء، وتحول العمال إلى عاطلين ينتظرون طوابير المساعدات.

وأما الصحة، فقد نزفت حتى الرمق الأخير. ففي تقرير منظمة الصحة العالمية عام (2022)، ورد أن أكثر من نصف المنشآت الصحية في اليمن باتت خارج الخدمة، وأن جماعة الحوثي تمنع أحيانا فرق التطعيم من الوصول إلى بعض المحافظات بحجة الاعتبارات الأمنية أو المذهبية.

وقد توقفت حملات التطعيم ضد شلل الأطفال عام 2020م في محافظات حجة والحديدة وصعدة، مما تسبب بعودة المرض بعد أن كان قد أُعلن القضاء عليه قبل أعوام.

وأما التعليم، فقد تكسرت أقلامه على صخرة الجهل والهيمنة الفكرية.

فبحسب تقرير منظمة اليونيسف الصادر في ديسمبر 2021م، فإن أكثر من مليوني طفل يمني خارج المدرسة، وأرجع التقرير السبب إلى انعدام المرتبات للمعلمين منذ 2016م، واستخدام الحوثيين المدارس لأغراض عسكرية أو لتلقين أفكار طائفية.

وتوقفت طباعة الكتب المدرسية في مناطق سيطرة الجماعة، واستبدلت المناهج بأخرى محورة تكرس فكر الجماعة وتاريخها المؤسطر، حتى صار التعليم أداة للولاء لا للمعرفة.

وأما الاقتصاد اليمني، فقد سقط صريع الحصار الداخلي قبل الخارجي. ففي عام 2019م، أشار تقرير لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة إلى أن جماعة الحوثي استولت على إيرادات الضرائب والجمارك في ميناء الحديدة ورفضت توريدها إلى البنك المركزي بعد نقله إلى عدن.

وبعد أن كانت صادرات النفط تمثل 70% من إيرادات الدولة، توقفت تماما في بعض الفترات بسبب الهجمات الحوثية على الموانئ والمنشآت النفطية في حضرموت وشبوة. وانهارت العملة اليمنية إلى مستويات غير مسبوقة، فيما يعيش الموظفون بلا رواتب.

ولم تسلم مشاريع الإعمار من أيدي العبث الحوثي؛ إذ أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021م إلى أن عدة مشاريع لإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس في عدن وتعز أوقفت بسبب الهجمات الحوثية المباشرة أو بسبب عرقلة تصاريح العمل.

ومن بين الأمثلة البارزة، مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام الذي تضرر في قصف حوثي عام 2016م، ما أدى إلى توقفه قبل أن يعاد افتتاحه بدعم سعودي بعد سنوات من التعطيل.

ورغم قتامة المشهد، واصل دول الجوار محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فقد أعلن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في تقريره السنوي لعام 2023 تنفيذ 227 مشروعا في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والمياه بتكلفة تجاوزت 861 مليون دولار أمريكي. كما ساهمت دولة الإمارات في إعادة إعمار المدارس والمستشفيات في الساحل الغربي، فيما قدمت الكويت مساعدات تجاوزت 250 مليون دولار خلال الفترة (2015 – 2022)، بحسب تقرير جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

اليمن اليوم يقف على مفترق طرق عسير؛ فإما أن يستعاد مشروع الدولة ويعاد بناء ما هدمته الحرب، أو يظل البلد غارقا في دوامة الصراع.

ويتطلب ذلك – كما يشير تقرير البنك الدولي عام (2023) – جهودا منسقة بين الحكومة الشرعية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لإعادة الخدمات العامة واستعادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

إن جماعة الحوثي، سواء بدافع عقائدي أو ضمن لعبة سلطوية محكمة، قد جعلت من التنمية خصما ومن التقدم عدوا. فكل مدرسة تغلق، وكل مستشفى يقصف، وكل مشروع يعرقل، هو طلقة في صدر وطن كان يحلم أن ينهض.

لكن التاريخ لا ينسى، والعدالة لا تموت، وسيأتي يوم يسأل فيه الحوثي عن كل مصنع دمر، وكل طفل جاع، وكل فكرة خنقت في مهدها.

فاليمن – وإن طال ليله – سيعود فجره، وسيبقى أبناؤه أوفياء لحلمه الكبير: أن يبنى لا أن يهدم، وأن يعمر لا أن يستعبد.

الحوثي وتهمة مخالفيه بالدواعش

في ظلال النزاع اليمني، تتبدل الكلمات إلى سيوف تبطش بالعدالة، وتصبح الاتهامات أدوات قهر تضمر في ثناياها سلبا للحرية وكبرياء المواطن.

إن أنصار إبليس، الحركة التي باتت تتحكم بمناطق واسعة من شمال اليمن، لا تكتفي بخوض الحرب المسلحة، بل تشرع في حرب أخرى، حرب تسميات وملاحقات، حيث توظف بدقة وسوء نية تهمة الانتماء إلى داعش – أو ما يسمى : الدواعش – كذريعة لقمع المعارضين، وإخماد الأصوات، ونشر الخوف في النفوس.

حين يختلق انتماء لتنظيم إرهابيّ، يصبح المعتقل سبيا في شباك لا يرى فيه الضوء.

وقد نشرت تقارير لدى هيومن رايتس ووتش أن أجهزة السلطة الحوثية اعتقلت وغيبت قسريا الكثير من الناس بتهم معنونة بالخيانة أو التواصل مع الجماعات الإرهابيّة. هذا الفعل لا يقف عند حدود الاعتقال، بل يتوسع إلى ما هو أكثر خطورة: محاكمات جماعيّة غير عادلة، وحرمان من الحق في محاكمة نزيهة، أو حتى حق الوصول إلى محام.

ويبدو أن الاتهام بالدواعش ليس سوى كرةٍ تلقى في ملعب الخصم، يحملها بلا هوادة إلى حديقته، ويعلن بها حكم الإعدام والاختفاء والتعذيب. التقرير الأممي لعام 2022م جاء مؤكدا أن السلطات التي تسيطر عليها حركة الحوثي قد استخدمت تهمة التجسس أو التواصل مع جماعات

إرهابية – من ضمنها ادعاءات بانتماء إلى داعش أو القاعدة – كمنطلق لتبرير القمع. ولذا فالمعركة تنطوي على مرتبة رمزية: ليس فقط قتال ميدانيّ، بل قتال في عوالم التوصيفات والاتهامات.

من زوايا أخرى، يظهر التناول أن الحركة نفسها – بكل تناقضها – لا تكتفي بتوجيه الاتهامات فحسب، بل يزعم أنها تسخر بعضا من بقايا داعش أو القاعدة كقوة تديرها لتحقيق هدفها السياسي العسكري.

هناك تقرير نشر في أيلول/سبتمبر 2025م أفاد بأن الحوثيين حولوا بعض معتقلي التنظيمين إلى مجندين لدى أجهزتهم الأمنية، مع رواتب أساسية وتجهيزات، ليستثمروا في جبهات القتال المختلفة.

هذا المشهد، إذ ينكشف، يطرح تساؤلات عميقة عن مصداقية الاتهامات التي توجه؛ فكيف لمن يشتري سلاحا من متجر الإرهاب أن يعلق لافتة مكافحة الإرهاب على صدره؟

وليس المجتمع بمعزل عن هذا النزيف الرمزي – فالخوف يدخل في المنازل، ويسكن في عيون الأطفال، وينشر الهلع بين المنكسرين من أبناء هذا الوطن.

إن ثقافة الاتهام الجماعي أو التعسفي تنسف الثقة بين المواطن وسلطته، وتعمق الشرخ السياسي والاجتماعي الذي يعد من أكبر العقبات في طريق المصالحة الوطنية.

وقد اجمعت منظمات حقوق الإنسان أن الانتهاكات المرتبطة بهذا النوع من الاتهامات – الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، محاكمات موروثة من الحرب لا من القضاء، والعزل الاجتماعي – تنطوي على خرق صريح لحقوق الإنسان: الحق في الحياة، الحق في الحرية والأمان الشخصي.

وعندما ينظر المجتمع الدولي – من خلال مؤسساته كالأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية – إلى هذا الواقع، فإنه يواجه واجبا أخلاقيا وقانونيا؛ فقد وضعت تقارير مجلس الأمن أن الجماعة الحوثية تحتضن عناصر إرهابية ضمن أجهزتها استخباراتيا.

إن الضغط الدولي، وتفعيل آليات المساءلة، وهذه المنظومة القائمة من مراقبة حقوق الإنسان، كلها أدوات يمكن أن تأتي بتحولات، لكن فقط إذا تحولت النوايا إلى أفعال، والقوانين إلى تطبيقات.

إن تحويل الاتهام بداعش من جرم حقيقي إلى وسيلة سياسية يمثل تعال على الضحايا الأكثر ضعفا، واستهانة بآلامهم، واستخفافا بعقول الناس الذين يدركون أن الإرهاب الحقيقي ليس في من يتهم ظلما، بل في من يشيع الخوف باسم محاربة الإرهاب.

إنه انقلاب في المفاهيم، حيث يغدو الجلاد هو القاضي، وتتحول العدالة إلى أداة انتقام، وتستبدل القوانين بشهوة السلطة، فيغدو الوطن ساحة اتهام مفتوحة، والمواطن متهما حتى يثبت ولاؤه، لا براءته.

وهكذا تستغل تهمة الإرهاب لتصفية الخصوم، وتبرير البطش، وإسكات الأصوات التي ترفض الانحناء، فيقتل باسم الأمن من طالب بالأمان، ويسجن باسم الوطن من أحب الوطن حقا.

الحوثي والزوامل: من نغمة القبيلة إلى نشيد الحرب

كان الزامل يوما ما لحن الأرض اليمنية، يخرج من صدور الرجال كنسمة تروي الصلح بعد الخصام، وتعلن الفخر في المحافل والمناسبات. هو فن شعبي ضارب في عمق التاريخ اليمني، ينشده الرجال في المواقف الحربية والاجتماعية، ويضبط بإيقاع فريد من نوعه، تعرفه القبائل وتورثه الأجيال كما تورث الشيم والمروءة. لم يكن الزامل يوما سلاحا في يد أحد، بل كان جسرا للسلام، وصوتا يجمع ولا يفرّق، يطفئ نار الثأر، ويثبّت القيم الأصيلة في النفوس.

غير أن هذا الفن العريق لم يسلم من يد السياسة حين تمتد إلى التراث لتلونه بلون الدم.

ومع اشتعال الصراع في اليمن، وجدت جماعة الحوثي في الزامل وسيلة جديدة للتعبئة والدعاية، فبدلت رسالته القديمة بأخرى جديدة، وجعلت منه منبرا طائفيا يروج لفكرها ومشروعها. تحول الزامل من صوت ينشد في الأعراس والصلح، إلى نشيد يطلق في المعسكرات وجبهات القتال.

صارت الكلمات التي كانت تمجد الكرم والشجاعة تعيد صياغة مفاهيم الولاء والطاعة، وصار الصوت الذي يداعب الوجدان يستثير الغضب ويحشد للمعارك.

وما أكثر الزوامل التي تبث على القنوات التابعة للجماعة كرمز للولاء والبيعة، تدغد مشاعر البسطاء البائسين، ليكونوا وقودا للحرب في سبيل بقاء الحوثي متربعا على بحر من الدماء.

بهذا التحول، أصيب التراث الشعبي في مقتل؛ فبينما كان الزامل ينشد لتعزيز التآخي بين القبائل، غدا اليوم يستخدم للتحريض والدعوة إلى القتال.

لقد اختطف من سياقه الطبيعي، وتحول إلى وسيلة لبث الكراهية وتزيين الموت. وبدل أن يكون رمزا للوحدة، صار رمزا للانقسام، في مشهد مؤلم يجسد كيف تمسخ الفنون حين تسخر لخدمة السياسة.

وفي ظل سلطة الحوثيين، لم يعد النشيد الشعبي كما كان؛ فالمناسبات والأعراس والاحتفالات الرسمية أُفرغت من أنغامها البريئة، وحلت محلها الزوامل المحملة بروح العنف والمواجهة. حتى الذوق العام تبدل، وصار الناس يسمعون الإيقاع العسكري أكثر مما يسمعون إيقاعات الفرح.

ولم يتوقف الأمر عند الساحات والاحتفالات، بل امتد إلى وسائل الإعلام الحوثية، وعلى رأسها قناة المسيرة، التي تبث الزوامل كجزء من خطابها التعبوي، تملأ بها الفواصل والبرامج، لتغرس في الأذهان أن الحرب هي النشيد، وأن القتال هو المعنى.

أما في جبهات القتال، فقد صار الزامل قرين البندقية، يعزف قبل المعركة، ويتلى بعد القتل، وكأنّه تعويذة تنقش على صدور المقاتلين لتشدهم إلى الميدان. هناك، بين صدى المدافع، يرفع الصوت الشعبي القديم، لكنّه لم يعد ينشد للبطولة بمعناها الحقيقي، بل للدم بمعناه السياسي.

وفي مواجهة الحرب الشعبية، استخدمت الجماعة الزوامل كسلاح ناعم يغسل به الوعي، فصنعت زوامل تمجد الجماعة وتسفه خصومها، تعيد تشكيل الانتماء القبلي في قالب يخدم مشروعها.

لقد صار الشعر الشعبي ميدانا آخر للصراع، لا يقل خطورة عن ساحات الحرب نفسها.

وهكذا انتهى الزامل الذي كان يؤتى به في الصلح والمودة إلى أن يؤتى به في الموت والفرقة.

لقد تحول من رمز للتراث إلى شعار للدم، ومن وسيلة لحفظ الهوية إلى وسيلة لتشويهها.

ويبقى السؤال الملح: هل يمكن أن تعود الألحان إلى نقائها الأول؟ هل يمكن أن ينشد الزامل مرة أخرى للحياة لا للموت، للأرض لا للفصيل، للإنسان لا للسلاح؟

ذلك ما ستجيب عنه الأيام، حين تطفأ المدافع، ويعود اليمنيون إلى زاملهم الأول، الزامل الذي يصلح ولا يقتل، ويجمع ولا يفرق.

الحوثي والمتاحف: نهب التراث وتدمير الهوية الثقافية

لم تكن الحرب في اليمن حربا على الجغرافيا فقط، بل كانت حربا على الذاكرة، على ما تبقى من ملامح التاريخ الذي خطّه اليمنيون فوق الجبال والوديان والقصور الحجرية القديمة.

فحين دخلت جماعة الحوثي العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، لم تكتف بالسيطرة على السلطة، بل مدت يدها إلى ذاكرة اليمن، إلى المتاحف التي كانت تحفظ للعالم قصة حضارة سبأ، وحمير، وقتبان، ومعين.

منذ ذلك التاريخ، بدأت مرحلة جديدة من العبث المنهجي بالتراث. فقد تحولت المتاحف من أماكن تحفظ التاريخ إلى مواقع عسكرية تخزن فيها الأسلحة وتطلق منها القذائف.

في محافظة البيضاء، مثلا، حولت مدينة رداع التاريخية، التي تعود جذورها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، إلى ثكنة حوثية. ووفقا لتقرير صادر عن الهيئة العامة للآثار والمتاحف اليمنية عام 2016م، تعرضت مبانيها ومساجدها القديمة للتدمير بفعل القصف المتبادل بعد أن استخدمها الحوثيون كمواقع عسكرية.

وقد وجدت شبكات التهريب ضالتها، فصارت الآثار اليمنية تباع في المزادات العالمية كما تباع التحف الحديثة، وكأنها بلا هوية ولا صاحب. ووفقا لتقرير مركز الهدهد للدراسات الأثرية (2022)، تم بيع نحو 4,265 قطعة أثرية يمنية في ستة عشر مزادا عالميا بأمريكا وأوروبا بين عامي

1991م و2022م، منها 2,610 قطعة بيعت خلال سنوات الحرب فقط، تجاوزت قيمتها اثني عشر مليون دولار أمريكي. كانت تلك القطع شواهد على مجد اليمن القديم، لكنها اليوم تتناثر على رفوف المتاحف الأجنبية، شاهدة على جريمة مزدوجة: جريمة نهب، وجريمة صمت.

وفي قلب العاصمة، حيث مقر المتحف الوطني اليمني الذي تأسس عام 1971م، وكان يضم أكثر من 75 ألف قطعة أثرية توثق مسيرة التاريخ اليمني منذ العصور القديمة حتى الدولة المتوكلية. لكنّه لم يسلم من الدمار. ففي عام 2015م، تعرضت المنطقة المحيطة به لغارات جوية أدت إلى تصدع مبناه وتلف مئات القطع الأثرية، بحسب تقرير اليونسكو الصادر في فبراير 2016م.

وأما محافظة إب، المدينة التي عرفت بجمالها الأخضر وكنوزها الأثرية، فقد عانت من عمليات حفر وتجريف عشوائي نفذتها عصابات على صلة بجماعة الحوثي، وفق ما ذكره تقرير الهيئة العامة للآثار (2021م). نهبت مواقع تاريخية عريقة، مثل العصيبية في عزلة جبل عصام، وجبل الرئسي في حبير، وضريح الحداد في عينان، وحصن العرافة في ظفار التاريخية. كانت الحفريات تجرى ليلا، وتحمّل القطع الأثرية في شاحنات لا يعرف أحد وجهتها، بينما يدفن تاريخ اليمن تحت أقدام الطامعين.

ورغم هذا الخراب، لم تستسلم الحكومة اليمنية. ففي عام 2023م، أعلنت وزارة الخارجية اليمنية بالتعاون مع السلطات الأمريكية عن استعادة 79 قطعة أثرية ومخطوطة قرآنية نادرة، كانت قد ضبطت في الولايات المتحدة. وتم تسليمها رسميا إلى الحكومة اليمنية، لتودع مؤقتا في متحف السميثسونيان بواشنطن، بحسب بيان صدر عن السفارة اليمنية في واشنطن بتاريخ 1 يوليو 2023م. كانت تلك الخطوة بصيص أمل في طريق طويل لاستعادة ما نهبته الحرب.

وقد وجهت الحكومة اليمنية في عام 2024م نداء عاجلا إلى منظمة اليونسكو والمنظمات الثقافية الأوروبية، مطالبة بوقف تداول الآثار اليمنية المهربة في المزادات العالمية، والعمل على إعادتها. وذكرت اليونسكو في بيانها الصادر في باريس بتاريخ 14 فبراير 2024م أنها ستكثف جهودها لتوثيق الآثار اليمنية المنهوبة والتنسيق مع الإنتربول لملاحقة المهربين.

لكن الطريق لا يزال طويلا، إذ تتطلب استعادة التراث المفقود إرادة دولية تتجاوز بيانات الشجب.

إن تدمير التراث الثقافي لم يكن فعلا عشوائيا، بل هو جزء من استراتيجية الحرب النفسية التي تتبعها جماعة الحوثي. فحين يمحى تاريخ الأمة من ذاكرة أبنائها، يسهل السيطرة على وعيهم. يقول تقرير مجلس التراث العالمي (2022) إن استهداف المتاحف والمواقع الأثرية في اليمن هدفه إضعاف الشعور الوطني وتفكيك الهوية الثقافية للشعب. وهكذا، صار التاريخ نفسه ساحة معركة، تستخدم فيها الآثار بدل السلاح، والهوية بدل الجغرافيا.

إن ما جرى للمتاحف اليمنية ليس خسارة لقطع حجرية فحسب، بل هو طعنة في قلب الذاكرة الإنسانية، وصفحة أُحرقت من كتاب اليمن العظيم.

وإذا لم يتحرك العالم لاستعادة ما سرق وحماية ما تبقى، فإن الأجيال القادمة ستفقد كثيرا من معالمها التاريخية القديمة.

الحوثي والنفط ومشتقاته: حرب واحتكار للموارد

في ليل اليمن الطويل، حيث تتعانق أوجاع الحرب مع لهاث الفقراء بحثا عن وقود يشعل قناديلهم، تمد جماعة الحوثي أيديها على النفط ومشتقاته، لتجعل منه اقتصاد حرب وسلاحا للهيمنة، لا موردا وطنيا.

فمنذ لحظة سقوط العاصمة صنعاء في يدها بدأ فصل جديد من فصول الاستحواذ المنظم على موارد البلاد.

فقد ذكرت وزارة النفط والمعادن اليمنية (تقريرها الصادر في مايو 2020) أن الجماعة، من خلال شركة النفط اليمنية الخاضعة لسيطرتها، باتت تتحكم في كل شحنة تدخل ميناء الحديدة، وتفرض على التجار جبايات باهظة تصل إلى 120 دولارا على الطن الواحد من المشتقات المستوردة، مما وفر لها – بحسب ذات التقرير – نحو 200 مليار ريال يمني (قرابة 374 مليون دولار) خلال عام ونصف فقط.

وبهذا، تحول النفط من سلعة حيوية إلى منجم للتمويل العسكري والسياسي.

ولم تكتف الجماعة بما تجنيه من الداخل، بل وجدت في إيران شريانا اقتصاديا يغذي آلة الحرب.

ففي تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الصادر في يناير 2021م، ورد أن الحوثيين تلقوا شحنات نفطية إيرانية مجانية عبر وسطاء، تباع لاحقا في السوق السوداء داخل اليمن.

لم يكن ذلك دعما اقتصاديا فحسب، بل كان تحالفا عقائديا وماديا يمكن الجماعة من مواصلة تمويل معاركها في الجبهات المختلفة.

أما المواطن اليمني، فكان هو الخاسر الأكبر. ففي شوارع صنعاء وتعز وذمار، ارتفعت أسعار الوقود إلى أرقام فلكية، تجاوز فيها سعر اللتر الواحد من البنزين ضعف السعر الرسمي، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة حول الوضع الإنساني في اليمن لعام 2023م.

وقد أجبر السائقون على الوقوف في طوابير تمتد لساعات تحت الشمس، فيما كانت قوافل الوقود تهرب ليلا إلى السوق السوداء بإشراف مباشر من عناصر الجماعة. ومع كل ذلك، فرض الحوثيون رسوما إضافية على الحوالات المالية بين المحافظات في قرار صدر في يوليو 2022م، ما زاد من وطأة المعيشة على الناس.

وفي عام 2022م، لم يكتف الحوثيون بجمع المال من النفط، بل جعلوا من المنشآت النفطية أهدافا عسكرية.

فبحسب بيان وزارة النفط اليمنية الصادر في 22 أكتوبر 2022م، شنت الجماعة هجمات بطائرات مسيرة على ميناء الضبة في حضرموت وميناء النشيمة في شبوة، ما تسبب في توقف تصدير النفط الخام وخسارة تجاوزت 1.5 مليار دولار.

كانت تلك الهجمات رسالة سياسية للعالم، مفادها أن النفط رهينة القرار الحوثي.

ولأن المال هو وقود الحرب، فقد استخدمت الجماعة عائدات النفط لتغذية آلة القتال، وتجنيد المقاتلين، وشراء الأسلحة. وأكد مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تقريره الصادر في ديسمبر 2023م أن الحوثيين يخصصون ما يقارب 60% من عائدات المشتقات النفطية للتمويل العسكري والإداري، مما أطال عمر الحرب وعمق المأساة.

وفي مواجهة هذا المشهد، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير 2024م عقوبات على 32 شخصية وكيانا حوثيا، إضافة إلى أربع سفن متورطة في تهريب النفط والسلاح، وفق بيان وزارة الخزانة الأمريكية، في محاولة لقطع شريان التمويل غير المشروع الذي يغذي الصراع.

أما على المستوى المحلي، فقد واصلت الجماعة سياسة التلاعب بالأسعار.

ففي مارس 2023م، أعلنت شركة النفط بصنعاء رفع أسعار البنزين والديزل بنسبة 20%، تحت ذريعة ارتفاع التكاليف، بينما كشفت منظمة الشفافية اليمنية أن الزيادة لم تكن إلا إجراء لتغطية العجز المالي الناتج عن إنفاق عسكري متضخم.

ولم يكن التهريب بعيدا عن هذا المشهد.

ففي يونيو 2022م، أعلنت القوات البحرية اليمنية ضبط سفينة محملة بنفط خام مهرب في بحر العرب كانت في طريقها إلى إيران، ما أكد وجود شبكات تهريب عابرة للحدود تمول عمليات الجماعة.

وبينما يغرق اليمن في ظلام الوقود، يعيش المواطنون مأساة الحصار.

فقد بين تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أبريل 2023م أن القيود البحرية المفروضة على موانئ الحديدة، إلى جانب ممارسات الحوثيين الاحتكارية، تسببت في نقص حاد في الوقود والغاز المنزلي، ما شل حركة النقل وأوقف آلاف المصانع والمخابز والمستشفيات.

وهكذا، تحول النفط – الذي كان يوما موردا للحياة – إلى لعنة تشعل الحرب وتمول الموت.

صار عائده في خزائن الجماعة لا في بيوت اليمنيين، وصار الوقود أداة إذلال لا وسيلة إعمار.

وفي نهاية المطاف، يبقى المشهد اليمني شاهدا على معادلة مأساوية: كلما امتلأت خزائن الحوثيين من النفط، ازداد جوع الشعب، واتسعت الفجوة بين سلطة تتاجر بالمعاناة وشعب ينتظر الفرج من الله وحده.

إن النفط الذي كان يفترض أن ينير المصانع والمستشفيات، أصبح – في زمن الحوثي – وقودا لنيران الحرب التي التهمت الوطن.

الحوثي والغاز: اقتصاد الحرب وتضييق الخناق على اليمنيين

❁ ❁ ❁

دخل اليمن مرحلة جديدة من الاستنزاف الاقتصادي، كان فيها الغاز المنزلي أحد أهم أدوات السيطرة والابتزاز.

فبينما تئن المدن تحت وطأة الفقر والجوع، كانت الجماعة تعيد تشكيل سوق الطاقة وفق منطق الحرب والربح السياسي، محولة ثروة البلاد الطبيعية إلى وسيلة ضغط على المواطن والدولة معا.

تشير التقارير الرسمية الصادرة عن شركة صافر (المصدر الرئيس للغاز المنزلي في مأرب) إلى أن إنتاج اليمن من الغاز المنزلي ظل مستقرا قبل الحرب بمعدل 150 ألف أسطوانة يوميا، إلا أن الحوثيين ومنذ سيطرتهم على مؤسسات الدولة في صنعاء بدأوا بخلق أزمة مفتعلة في التوزيع، إذ عمدوا إلى احتجاز الناقلات في مداخل المحافظات، وفرض رسوم غير قانونية، وبيع الغاز في السوق السوداء بأضعاف سعره الرسمي.

وقد وثقت وزارة النفط اليمنية في تقريرها لعام 2018م أن الجماعة حققت من وراء تجارة الغاز فقط ما يزيد على 120 مليار ريال يمني سنويا من الأسواق السوداء، وهو ما يعادل مليوني دولار يوميا في ذروة الأزمة.

وفي شهادات ميدانية جمعها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في تقريره الصادر عام 2019م، ذكر المواطنون أن سعر الأسطوانة الذي كان لا يتجاوز 1200 ريال قبل انقلاب الحوثي،

قفز إلى أكثر من 8000 ريال في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، في حين ظل السعر ثابتا في المناطق المحررة.

لم يكن ذلك ناتجا عن ندرة في الغاز، بل عن استغلال منظم لحاجات الناس، وتلاعب بالمعروض لتمويل آلة الحرب وبناء شبكات الولاء داخل الجماعة.

ولم يقتصر الأمر على السوق المحلية، بل توسع الحوثيون إلى التحكم في تصدير الغاز الصناعي، وفرضوا جمارك إضافية على الشاحنات المتجهة من مأرب إلى صنعاء عبر نقاط التفتيش، وهو ما أكده تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في يناير 2021م، إذ أوضح أن الجماعة تستخدم إيرادات الغاز والنفط كمصدر رئيس لتمويل عملياتها العسكرية، وكمكافأة للمقاتلين والقيادات الميدانية.

وتكشف الوثائق المسربة من وزارة المالية في صنعاء، والتي نشرها موقع العاصمة أونلاين في يونيو 2020م، عن أن جزءا كبيرا من عائدات الغاز يحول إلى الهيئة العامة للزكاة التابعة للحوثيين، ثم يعاد توزيعه عبر مؤسسات الجماعة، في ما يشبه دورة اقتصادية مغلقة تمول الحرب وتكرس الفقر في آن واحد.

وهكذا، غدا الغاز في اليمن أداة بقاء للميليشيا، وأداة خنق للمواطن.

وفي عام 2023م، أكد تقرير المنظمة الدولية للهجرة أن أزمة الغاز في مناطق الحوثيين ليست سوى نتيجة مباشرة لسياساتهم الاحتكارية، حيث تمنح الأولوية في التوزيع للمشرفين والأسر الموالية، بينما تبقى الطوابير الطويلة من المدنيين مشهدا يوميا في شوارع صنعاء والحديدة وذمار. مشهد تختزل فيه الحرب كل تفاصيلها: سلطة تبيع الهواء للمحتاجين، وشعب يطبخ وجعه على رماد الانتظار.

لقد تحول الغاز من نعمة وطنية إلى أداة سياسية، ومن مصدر طاقة إلى وقود لاقتصاد الظلم.

وبينما كان من المفترض أن يدفئ بيوت اليمنيين، صار يُشعل نار الحرب في صدورهم.

إن التاريخ سيسجل أن الحوثيين لم يكتفوا بقتل الإنسان في الحرب، بل صادروا حتى أنفاسه في السلم، وجعلوا من كل أسطوانة غاز وثيقة إذلال جديدة في سجلّ معاناته الطويل.

الحوثي وإنشاء الحسينيات والحوزات في اليمن: هندسة التشيع وتغيير الهوية

❁ ❁ ❁

منذ أن تمددت جماعة الحوثي في المناطق اليمنية لم تكن الحرب بالنسبة إليها صراعا على السلطة، بل مشروعا لتغيير البنية الفكرية والدينية للمجتمع اليمني.

فالسلاح كان طريقا إلى الحكم، أما الحسينيات والحوزات فكانت طريقا إلى القلب والعقل.

أراد الحوثي أن يعيد صياغة الإنسان اليمني على مذهب دخيل لم يعرفه تاريخ اليمن السني الوسطي، وأن يحول البلاد من فضاء للزهد والاعتدال إلى ساحة لطائفية مستوردة من قم والنجف.

تشير تقارير مركز أبعاد للدراسات والبحوث الصادرة عام 2020م إلى أن الجماعة أنشأت منذ انقلابها عشرات الحسينيات في مناطق سيطرتها، معظمها في صنعاء وصعدة والحديدة وذمار، تتبع إداريا لمؤسسة تعرف باسم الهيئة الثقافية لأنصار الله.

وقد جرى تمويل هذه الحسينيات من أموال الزكاة والضرائب التي تفرضها الجماعة، فضلا عن الدعم الإيراني المباشر عبر سفارات طهران وواجهاتها الخيرية.

ولم تكن الحسينيات مجرد دور عبادة، بل صارت منابر سياسية تعبئ الشباب بفكر الولاية والثأر للحسين، وتغرس فيها عقيدة الاصطفاء السلالي التي تميز آل البيت عن سائر اليمنيين.

وقد وثق تقرير مركز العاصمة الإعلامي في فبراير 2022م أن الحوثيين أجبروا خطباء المساجد على حضور دورات فكرية في الحوزات التي أقيمت داخل المدارس والجامعات، تحت إشراف قيادات إيرانية ولبنانية، بهدف إعادة صياغة الخطاب الديني ليتناسب مع نهج الولاية.

وفي صنعاء وحدها، رصدت تقارير ميدانية صادرة عن منظمة سام للحقوق والحريات عام 2021م افتتاح ما لا يقل عن 37 مركزا تعليميا حوزويا، بعضها يحمل أسماء رمزية مثل حوزة زين العابدين، وحوزة الإمام الهادي، وتدرس فيها كتب مثل اللمعة الدمشقية ونهج البلاغة وبحار الأنوار، وهي من المراجع الأساسية في الفكر الشيعي الإثني عشري.

ولم يقتصر الأمر على الرجال، بل امتد إلى النساء، حيث أنشئت حوزات نسائية في صنعاء وصعدة يديرها نساء من سلالة الحوثي، لتلقين النساء فكر الزهراء والولاية كما يسمونه، وتجنيدهن في ما يعرف بالزينبيات.

أما في محافظة صعدة، فقد تحولت المدينة إلى ما يشبه قم اليمنية، فمنذ عام 2016م، تم إنشاء جامعة الإمام الهادي كمؤسسة حوزوية كبرى بإشراف مباشر من مكتب عبد الملك الحوثي، لتكون المرجعية الدينية العليا للجماعة، وفق ما أكده تقرير المنتدى اليمني للحريات الصادر في يوليو 2019م.

وتقام في هذه الجامعة الدروس الحوزوية على يد أساتذة تلقوا تعليمهم في قم، ويدرب فيها طلاب يمنيون ليصبحوا دعاة لفكر الولاية في المحافظات الأخرى.

ومع كل عام عاشوراء، تتحول شوارع صنعاء وعمران والحديدة وإب وغيرها إلى مجالس عزاء حسيني، ترفع فيها الرايات السوداء، وتبث الخطب التي تمجد الإمام الحسين بطريقة طائفية لا يعرفها التراث الزيدي المعتدل.

بل إن وزارة الأوقاف والإرشاد الخاضعة للحوثيين أصدرت عام 2022م تعميما يلزم خطباء الجمعة بالحديث عن مظلومية الحسين في خطبهم، في سابقة لم تعرفها اليمن منذ دخولها الإسلام قبل أكثر من أربعة عشر قرنا.

هذه السياسة الدينية الجديدة ليست مجرد ممارسة مذهبية، بل مشروع لتغيير هوية اليمن الجامعة. فاليمن، الذي كان يوما مهد العلم ومأوى المدارس السنية، صار اليوم ميدانا لحوزات تغرس الولاء لإيران، وتعلم الشعب أن ولاية الفقيه امتداد لولاية الأئمة.

لقد أراد الحوثي أن يكتب التاريخ بمداد الطائفة لا بمداد الأمة، وأن يستبدل الأذان بصدى اللطم، والمنبر بخطاب العزاء.

إن إنشاء الحسينيات والحوزات ليس ظاهرة دينية بريئة، بل خطة منظمة لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، لتصبح الطائفية مبررا للسلطة، ويغدو الولاء للمذهب شرطا للبقاء.

وهكذا، كما صادر الحوثي الغاز والنفط والاقتصاد، صادر اليوم روح اليمن وثقافته وإسلامه الوسطي، ليصنع من البلاد نسخة باهتة من قم، ومن الإنسان اليمني وقودا لمشروع لا يمت إلى اليمن إلا بحدوده الجغرافية.

وإن التاريخ سيذكر، أن الحسينيات التي بناها الحوثي لم تكن بيوتا للعبادة، بل مقامات لطمس الهوية، وأن الحوزات التي أنشأها لم تكن مدارس علم، بل مصانع لتكريس العبودية الفكرية باسم الدين.

فالحرب في اليمن لم تعد حرب سلاح فقط، بل حرب عقيدة على هوية أمة.

الحوثي والدعم الإيراني والتحويلات المصرفية: شبكة مالية معقدة لتمويل الحرب

بدأت خيوط الدعم الإيراني تمتد خفية ثم علنا، لتنسج شبكة مالية وعسكرية تحولت مع السنوات إلى شريان يغذي الحرب في اليمن.

لم يكن الدعم الإيراني سلاحا يهرب في الظلام، بل منظومة متكاملة من التمويل، والتدريب، والغطاء السياسي، والإعلامي، والاقتصادي، تشهد عليها تقارير دولية متتابعة منذ أكثر من عقد.

فبحسب تقرير صادر عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2014م، فإن إيران قدمت لجماعة الحوثي دعما عسكريا ولوجستيا وماليا مكثفا، شمل تدريب مقاتلين على أراضيها وفي لبنان، وتزويدهم بأسلحة نوعية عبر شبكات تهريب بحرية.

وقد أكدت وكالة رويترز في تقرير نشر في العام ذاته أن هذا الدعم كان ممنهجا، ومصمما لضمان بقاء الجماعة كذراع إيراني في خاصرة الجزيرة العربية.

ومع تصاعد الحرب، لم تعد إيران بحاجة إلى التستر خلف المبررات السياسية؛ فقد أضحت تمويلاتها تمر عبر شبكات تحويل مالية واسعة أنشأتها الجماعة داخل اليمن وخارجه.

من أبرز تلك الشبكات شركة الروضة للصرافة، التي تأسست في عام 2019م، وتحولت إلى ما يشبه البنك الموازي لحكومة صنعاء الانقلابية.

ووفقا لتقرير موقع اليمن المستقبل، تجاوزت حركة أموال الشركة 2.5 تريليون ريال يمني، وهي أرقام هائلة بالنظر إلى الانهيار الاقتصادي الذي يعانيه البلد.

كما تدير الجماعة، بحسب تقارير مجموعة خبراء الأمم المتحدة، عمليات غسيل أموال منظمة بالتعاون مع كيانات مالية في دول مختلفة، تستخدم كواجهات لتدوير أموال قادمة من إيران، أو لتحويل عائدات الضرائب والجبايات التي تفرضها على المواطنين إلى الخارج، متحايلة بذلك على العقوبات الدولية.

وفي ديسمبر 2023م، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات جديدة على شبكة مالية وصفتها بأنها الذراع الاقتصادية لإيران في اليمن.

شملت العقوبات شبكة يقوم من خلالها الممول المقيم في إيران سعيد الجمال والخاضع للعقوبات الأميركية منذ يونيو/حزيران 2021م على الأقل بتوفير أموال إيرانية للحوثيين.

ومن بين الشركات المستهدفة الأمان كارغو التي وصفتها وزارة الخزانة بأنها نقطة وسيطة لإيصال التمويل المقدم من الحرس الثوري الإيراني إلى الحوثيين.

وقالت وزارة الخزانة إن من بين المستهدفين أيضا شركة نابكو موني للصرافة والتحويلات ومقرها صنعاء –وهي متلقية للأموال المرسلة من الشركة التركية–.

وأضافت أن العقوبات استهدفت أيضا شركة الروضة للصرافة والتحويلات التي يديرها الحوثيون، لقيامها بتحويل أموال إلى الريال اليمني مرسلة عبر حسابات في تركيا.

لكن أكثر من يدفع الثمن هو المواطن اليمني البسيط.

فبحسب صحيفة الشرق الأوسط، أصبح إرسال حوالة مالية إلى مناطق الحوثيين مقابل فرض رسوم تصل إلى 16 دولارا عن كل 1000 دولار، تقتطع من قوت المغتربين وأهاليهم، لتضخ في ماكينة الحرب.

إن هذه الشبكة المالية المعقدة لا تمثل وسيلة تمويل عسكرية، بل هي بنية اقتصادية متكاملة تمكن الحوثيين من السيطرة على دورة المال في اليمن، وتحويلها إلى أداة سياسية لإخضاع الشعب.

ومع تشديد العقوبات الأمريكية والأوروبية، من المتوقع أن تتجه الجماعة إلى فرض مزيد من الجبايات على المواطنين والشركات، لتعوض ما تفقده من الدعم الخارجي، مما يفاقم الانهيار الاقتصادي، ويغلق كل أفق للحياة الكريمة في المناطق التي تخضع لسلطتها.

لقد بات واضحا أن المال في يد الحوثي ليس وسيلة للبناء، بل وقودا للحرب، وأن إيران لم تر في اليمن بلدا جريحا يحتاج إلى السلام، بل ساحة أخرى لمد نفوذها.

وبينما تشتد الأزمة الاقتصادية، يبقى الشعب اليمني هو الضحية الكبرى، بين فقر محاصر وسلطة تمتص أنفاسه باسم الصمود.

الحوثي ونهب مؤسسات ومصانع الدولة

لم يكن الهدف العسكري سوى بوابة لهيمنة اقتصادية شاملة.

فقد تمددت الأيادي الحوثية من مقار الوزارات إلى خزائن البنوك، ومن شركات الدولة إلى المصانع، حتى صار اقتصاد اليمن أسيرا في قبضة جماعة لا ترى في مؤسسات الوطن إلا غنائم حرب طويلة.

كانت شركة التبغ والكبريت الوطنية – كمران، ذلك الصرح الذي تأسس منذ سبعينيات القرن الماضي، أحد أكبر موارد الدولة من العملة الصعبة فما إن أحكم الحوثيون سيطرتهم على صنعاء، حتى أقالوا إدارة الشركة الشرعية وعينوا لجنة حارس قضائي تابعة لهم، لتتحول أرباحها منذ عام 2017 إلى خزائن الجماعة، وفق ما أكد بيان وزارة الخزانة الأمريكية الذي نص بالحرف: استولت جماعة الحوثي على شركة كمران واستخدمتها لتمويل أنشطتها العسكرية.

ثم امتدت يد المصادرة إلى شركة شبام القابضة (Shibam Holding)، وهي من كبريات الشركات العقارية والاستثمارية في اليمن. كانت تملك مئات العقارات والمنشآت الحكومية، فحولها الحوثيون إلى مصدر تمويل خفي، تدار عائداتها بواسطة شخصيات اقتصادية موالية، بينهم صالح مسفر الشاعر، الذي وصفه تقرير الخزانة الأمريكية لعام 2021 بأنه المسؤول عن إدارة الأصول المنهوبة وتمويل عمليات الحوثيين.

وامتدت أياديهم إلى الثروة النفطية. فقد أحكمت الجماعة سيطرتها على شركة النفط اليمنية في صنعاء، وحولت مكاتبها إلى إدارة احتكارية تستورد المشتقات من تجار محددين، بينهم شركات موالية مثل الفيقي الدولية ورويال بلس، المدرجتان في قوائم العقوبات الأمريكية لعام 2024 بتهمة تهريب النفط الإيراني عبر البحر الأحمر. كما استحوذت الجماعة على عائدات منشأة رأس عيسى وخطوط التوزيع المرتبطة بالناقلة صافر، لتتحول موارد الدولة النفطية إلى خزينة حرب لا تنضب.

وامتد النهب إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى: فمصانع الأسمنت الوطنية في عمران والبرح صودرت، وأعيد تشغيلها بإدارة حوثية تحول أرباحها مباشرة إلى ما يسمى المجهود الحربي.

كما وضعت يد الجماعة على شركة الغزل والنسيج في صنعاء، ومصنع الأدوية الحكومي سبأ فارما، والشركة اليمنية للأسماك، والهيئة العامة للأراضي والعقارات، والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، وكلها مؤسسات كانت تمثل شريانا اقتصاديا للدولة والمجتمع، فتحولت إلى صناديق مغلقة في يد سلطة لا تعرف معنى المال العام.

ولم يقتصر التسلط على الداخل فحسب، بل نسج الحوثيون شبكة خارجية تمتد إلى شركات شحن بحرية في الإمارات وتركيا، مثل تايبا شيب مانجمنت DMCC (Tyba Ship Management DMCC) وأركان مارس بتروليوم DMCC (Arkan Mars Petroleum DMCC)، التي ذكرها بيان وزارة الخزانة الأمريكية عام 2024م ضمن الكيانات التي تستخدم لتهريب النفط وتمويل الجماعة بالعملة الصعبة.

وهكذا، لم تبق مؤسسة إلا وطالها العبث: من شركة الكهرباء إلى الخطوط الجوية اليمنية، ومن البريد إلى الاتصالات، ومن موانئ الحديدة إلى البنوك التجارية.

فكل شيء صار تحت إدارة اللجنة الاقتصادية العليا الحوثية، التي تصدر القرارات لا باسم القانون، بل باسم الولاية.

واليوم، وبعد أكثر من عقد من السيطرة، يمكن القول إن جماعة الحوثي لم تكتف بتدمير مؤسسات الدولة، بل أعادت تشكيلها وفق نموذجها الخاص: اقتصاد طائفي مغلق، يمول الحرب باسم الزكاة والخمس ونحوهما، ويفقر الشعب باسم الصمود.

لقد باتت اليمن كلها شركة محتكرة، ومديرها الأعلى في الكهف، ومجلس إدارتها من تجار الحرب.

وبينما يموت المواطن فقرا وجوعا، تكدس الجماعة مليارات الريالات في خزانة لا تفتح إلا لتغذية جبهات القتال.

إنها ليست حربا فقط على الأرض، بل حرب على اللقمة، على الأمل، على ما تبقى من روح هذا الوطن الذي ينهب في وضح النهار.

الحوثي والأسواق: الهيمنة الاقتصادية وخنق الحياة المعيشية

❁ ❁ ❁

منذ أن وضعت جماعة الحوثي يدها على العاصمة صنعاء وبقية المناطق اليمنية، بدأ اقتصاد اليمن يسلك طريقا معتما، تحول فيه السوق إلى ساحة نفوذ، والتجارة إلى وسيلة ابتزاز، والمعيشة إلى معركة يومية يخوضها المواطن المسكين ضد الغلاء والاحتكار والجباية.

فالجماعة التي أمسكت بزمام السلطة لم تكتفِ بإدارة الدولة، بل أعادت تشكيل الاقتصاد على طريقتها، لتصبح كل سلعة، وكل سوق، وكل صفقة تحت هيمنة مشرفيها.

فمنذ عام 2017م أخذت جماعة الحوثي تفرض قبضتها على الأسواق من جميع الاتجاهات في صنعاء وصعدة وذمار والحديدة وغيرها، تحت شعار تنظيم الأسعار وحماية المستهلك. غير أن الحقيقة كانت أبعد ما تكون عن التنظيم؛ إذ تحولت قرارات التسعير إلى أدوات ابتزاز، يخضع لها التجار صاغرين، ويدفعون أثمانها نقدا وولاء.

وفي يونيو 2023م، أطلقت الجماعة واحدة من أوسع حملاتها ضد التجار في العاصمة صنعاء، حيث داهمت مئات المحال التجارية بحجة مخالفة التسعيرة الجديدة التي فرضتها وزارة الصناعة والتجارة التابعة لها.

وذكرت وكالة رويترز في تقريرها بتاريخ 28 يونيو 2023م أن الحملة رافقها فرض غرامات مالية باهظة، وإغلاق متاجر، ومصادرة بضائع، في سلوك وصفته الغرفة التجارية والصناعية بأنه ممارسات قسرية تخنق السوق الحرة وتدمر الثقة بالقطاع التجاري.

ووفق تقرير مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي اليمني الصادر في أغسطس 2023م، فإن الحوثيين فرضوا منذ بداية العام أكثر من 12 نوعا من الجبايات غير القانونية على التجار، تحت مسميات المجهود الحربي ودعم الجبهات وإحياء المناسبات الدينية، ما أدى إلى رفع الأسعار بنسبة تجاوزت 35٪ خلال النصف الأول من العام فقط.

وفي مارس 2024م، أعلنت جماعة الحوثي إصدار عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال، تلتها في يوليو 2024م عملة أخرى من فئة 50 ريالا، في خطوة أثارت جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية.

وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بتاريخ 2 أبريل 2024م عن خبراء اقتصاديين قولهم إن هذا الإجراء يمثل محاولة لإحكام السيطرة على الدورة النقدية داخل مناطق نفوذ الجماعة، وإيجاد اقتصاد مواز يقطع صلته بالبنك المركزي في عدن.

وفي حين اعتبرت الحكومة اليمنية الشرعية في بيانها الصادر بتاريخ 3 أبريل 2024م أن هذه الخطوة غير قانونية وتشكل جريمة تزوير للعملة الوطنية، رأت بعثة الأمم المتحدة في اليمن (UNMHA) أنها تهديد مباشر لوحدة الاقتصاد الوطني وتوسيع لرقعة الانقسام المالي بين الشمال والجنوب.

هكذا لم تكتفِ الجماعة بنهب الإيرادات العامة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتصنع لنفسها نظاما نقديا موازيا، يتحكم في الأسعار والتحويلات ويدير السوق كأنه مزرعة خاصة.

وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر على حياة الناس. ففي محافظة تعز، على سبيل المثال، أشار تقرير المرصد الاقتصادي اليمني الصادر عن البنك الدولي في ديسمبر 2024م إلى أن أسعار السلع الغذائية في المناطق الخاضعة للحوثيين تزيد بنسبة تتراوح بين 25% و40% عن نظيراتها في المناطق المحررة، بسبب القيود المفروضة على حركة البضائع والضرائب المتعددة التي تفرضها الجماعة على الطرق بين المحافظات.

كما بين التقرير أن الجماعة تجني شهريا ما يقارب 15 مليار ريال يمني من رسوم النقل والجمارك غير القانونية المفروضة على شاحنات المواد الغذائية القادمة من عدن ومأرب، ما يجعل المواطن هو الضحية الأولى لكل هذه الممارسات.

لقد تسببت سياسات الحوثيين في شلل شبه تام للقطاع التجاري اليمني.

فمع توقف صادرات النفط اليمني، وانخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة 60% وفق تقرير البنك المركزي اليمني – فرع عدن (مارس 2024)، باتت الأسواق تعتمد على الاستيراد المكلف، وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية تجاوزت 45%.

كما أوضح تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP) في مايو 2024م أن نحو 18 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن السيطرة الحوثية على الموارد والأسواق المحلية تعد أحد أبرز أسباب تفاقم الأزمة المعيشية.

إن تجربة اليمن تحت سلطة الحوثيين تظهر أن السوق لم تعد ميدانا للتجارة الحرة، بل أصبحت أداة للحرب والسيطرة. فكل كيلو سكر، وكل صفيحة دقيق، وكل لتر وقود، يخضع لجباية أو قرار أو مزاج مشرف.

إن استمرار هذه الهيمنة لا يهدد فقط حياة الناس، بل يهدد فكرة الدولة نفسها، ويعمق من الانقسام بين يمنين: يمن يسعى للبقاء عبر العمل والإنتاج، وآخر يعيش على الجباية والاحتكار. وما لم ترفع القبضة الحوثية عن السوق، بل عن الدولة كلها، فلن يكون للاقتصاد اليمني مستقبل سوى مزيدٍ من الركود والجوع والاضطراب.

الحوثي والعزلة عن العالم: حصار داخلي في زمن الانفتاح

منذ سيطرة جماعة الحوثي بدأت اليمن تشهد تحولا تدريجيا في علاقاتها الدولية.

فقد عمدت الجماعة إلى تقوية علاقاتها مع دول محور الشر، مثل إيران وحزب الله، مما أدى إلى تراجع العلاقات مع الدول العربية والغربية. وفقا لتقرير أعده خبراء في الأمم المتحدة في نوفمبر 2024م، جاء فيه: لقد تحول الحوثيون من جماعة مسلحة محلية إلى منظمة عسكرية قوية توسع قدراتها التشغيلية بفضل دعم عسكري غير مسبوق من إيران وحزب الله.

وفي الداخل، فرضت جماعة الحوثي قيودا صارمة على وسائل الإعلام والصحفيين. وفقا لتقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2024، حيث تم اعتقال العديد من الصحفيين بتهم تتعلق بنقل معلومات مضادة للثورة، وتم إغلاق العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية المستقلة.

وفي سبتمبر 2024م، قامت جماعة الحوثي باعتقال عدد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في صنعاء، مما دفع الأمم المتحدة إلى تعليق أنشطتها في مناطق سيطرة الحوثي. ووفقا لوكالة أنباء شينخوا، تم اعتقال الموظفين بتهم تتعلق بالتجسس، وهو ما اعتبرته الأمم المتحدة انتهاكا للقانون الدولي.

لقد أدت العزلة السياسية والاقتصادية التي فرضتها جماعة الحوثي إلى تفاقم الوضع المعيشي في اليمن.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم تسجيل أكثر من 72 ألف حالة إصابة بالكوليرا في عام 2025م، مما جعل اليمن يحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث عدد حالات الكوليرا.

وقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى ضرورة إنهاء العزلة التي تفرضها جماعة الحوثي على اليمن.

وفي أكتوبر 2025م، أصدرت مجموعة من الدول الغربية بيانا مشتركا طالبت فيه جماعة الحوثي بالإفراج عن الموظفين المحتجزين وفتح المجال أمام المنظمات الإنسانية للعمل بحرية.

لم تقتصر العزلة التي فرضتها جماعة الحوثي على الجوانب السياسية والإعلامية فحسب، بل امتدت لتشمل الثقافة والتعليم.

ففي أغسطس 2025م، أغلقت سلطات الحوثيين في صنعاء المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي بذريعة العجز المالي وعدم القدرة على تغطية النفقات التشغيلية، في وقت تخصص موارد ضخمة لاحتفالات طائفية كالمولد النبوي، مما يعكس نهجا معاديا للتاريخ الوطني وإهمالا للثقافة مقابل توظيف الأموال لأجندتها العقائدية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فرضت جماعة الحوثي قيودا على التجارة الخارجية وأغلقت العديد من المنافذ البحرية والجوية، مما أدى إلى نقص حاد في السلع الأساسية وارتفاع الأسعار. ووفقا لتقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في أبريل 2025م، تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير في مناطق سيطرة الحوثي، مما أثر سلبا على حياة المواطنين وزاد من معاناتهم.

وعلى المستوى الاجتماعي، سعت جماعة الحوثي إلى فرض نمط حياة يتماشى مع رؤيتها العقائدية، مما أدى إلى تهميش العديد من الفئات الاجتماعية.

ووفقا لتقرير صادر عن الشبكة اليمنية للحقوق والحريات في سبتمبر 2025م، ارتفع معدل الجرائم في مناطق سيطرة الحوثي بنسبة 500% خلال العام الحالي، معظمها ارتكبت على أيدي قيادات وعناصر تابعة للجماعة، مما يعكس حالة من الفوضى والانفلات الأمني.

وعلى الصعيد الدولي، استمرت جماعة الحوثي في تبني مواقف معادية للمجتمع الدولي، حيث أعلنت عن مرحلة جديدة من التصعيد ضد دولة إسرائيل المحتلة، بما في ذلك استهداف شركات نفط أمريكية كبرى مثل إكسون موبيل وشيفرون، وذلك رغم وجود هدنات سابقة.

إن العزلة التي تفرضها جماعة الحوثي على اليمن تمثل تحديا كبيرا أمام جهود السلام والتنمية في البلاد.

فبينما يسعى العالم إلى تعزيز التعاون والانفتاح، تواصل الجماعة نهجها في التضييق على الحريات وقطع العلاقات مع المجتمع الدولي، مما يزيد من معاناة الشعب اليمني ويطيل أمد النزاع.

الحوثي وشبكة الاتصالات: رقابة، تمويل، وأمن سيبراني

تبرز اليوم في مشهد اليمن المنزف جملة من الحقائق التي تكشف عن العمق الاستراتيجي لقطاع الاتصالات والإنترنت في مناطق سيطرة الحوثيين: ليس مجرد بنية تحتية تقنية، بل ساحة تحكم ورقابة، وتمويل للحرب، وجبهة أمنية إلكترونية.

فحين يطوق القائمون على الأمر هذا القطاع، يصبحون فعليا من يشكل ملامح العلاقة بين المواطن والدولة – أو بين المواطن والمنظومة التي تستحثه فيها جماعة ساعية للهيمنة.

وسأوضح ذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا: السيطرة على قطاع الاتصالات.

منذ استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء في أواخر عام 2014م، بدأ المشهد يتغير على نحو منهجي في قطاع الاتصالات اليمني.

ففي تلك اللحظة، وبعدها، بدأت الجماعة تشد قبضتها على بنى الاتصالات الكبرى، ومنها شركة "يمن موبايل" – التي كانت تعمل مسبقا في مختلف أنحاء البلاد – وقامت بتكريس موطئ قدم داخل أجهزة الدولة الصورية للاتصالات.

بحسب تقرير استخدام التكنولوجيا من قبل الحوثيين للقمع الصادر عن مؤسسة مكافحة التطرف عام 2023م، فإن الحوثيين يسيطرون على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المناطق التي بحوزتهم، ويملكون حصة مسيطرة في "يمن موبايل".

وبالموازاة، أشار تقرير الفريق الأممي المعني باليمن الصادر في 11 أكتوبر 2024م إلى أن منشآت الاتصالات تحت سيطرة الحوثيين أصبحت جزءا لا يتجزأ من البنية القومية للإدارة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وعليه، لم يعد الأمر مجرد امتلاك برج أو كابل، بل تعميق حضور الدولة الموازية.

إن السيطرة على شركات الاتصالات تعني التحكم في البنية التحتية، وفي قدرة الوصول إلى المعلومات، وفي قدرة الفعل الرقمي الذي يربط اليمنيين ببعضهم أو بالعالم الخارجي.

حين يصبح الخط الأرضي أو المحمول أو شبكة الإنترنت تحت إشراف مباشر ممن لا يخضعون لرقابة محايدة، ينقلب القطاع إلى آلية للهيمنة: أولا اقتصاديا، ثم سياسيا، وأخيرا أمنيا.

فبقدر ما تزدهر الاشتراكات وتزيد أعداد المستخدمين، بقدر ما يتعاظم الشق المظلم من هذا الازدهار – وهو ما أشارت إليه الدراسات أن عدد اشتراكات الهواتف المحمولة ارتفع منذ 2014م بنحو 20٪ ليصل إلى 18.6 مليون اشتراك، وعدد مستخدمي الإنترنت تضاعف ليصل إلى 7.2 مليون مستخدم بحسب التقرير ذاته.

إن هذا المسار لا يسير في فراغ؛ بل هو جزء من استراتيجية أوسع ترسيها الجماعة لتشكيل الأطر البديلة للحكم والسيطرة، بحيث تصبح شركة الاتصالات أو مزود الإنترنت محطة محورية في شبكة النفوذ داخل تلك المناطق.

ثانيا: استخدام الاتصالات كأداة رقابة.

حين تمسك شركة الاتصالات أو مزود خدمة الإنترنت من قبل جهة غير خاضعة للمساءلة، فإن الزمام الرقابي يتحول من الخلفي إلى الأمامي؛ من الاستماع إلى التوجيه، من المتلقي إلى الفاعل.

تستخدم جماعة الحوثي بنى الاتصالات كأداة مراقبة، ليس على مستوى بسيط من التجسس، بل ضمن صناعة بيئة تربط بين المستخدمين ونقاط الشبكة تحت سيطرتها.

تشير دراسة مؤسسة مكافحة التطرف إلى أن الحوثيين استثمروا شركات الهواتف المحمولة ومزودي الإنترنت كمصادر ثمينة للإيرادات والمعلومات الاستخباراتية.

كما يورد التقرير أنهم بعد تعزيز قبضتهم على مزود الإنترنت الحكومي، أصبح لهم القدرة على توجيه المحتوى، وإغلاق المواقع، وفرض الرقابة على ما ينشر أو يشاهد ضمن مناطقهم الخاضعة.

وعلى سبيل المثال، ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن اليمن عام 2024م أن الأطراف في اليمن، ومن ضمنها الحوثيون، تورطت في استخدام الإنترنت للتجسس والمراقبة على مستخدمي الشبكة.

وبذلك لا تقتصر السيطرة على الإشارة أو الشركات، بل تمتد لتشمل الفعل الرقمي اليومي: المكالمات، الرسائل، الوصول إلى المعلومات، وحتى المنصات الاجتماعية.

فكلما طال تحكم الجماعة بالبنية التحتية للاتصالات، اتسعت دائرة القدرة على التوجيه، والحجب، والتجسس.

وعليه، فإن المتصل والمستخدم للرسائل والإنترنت في تلك المناطق لم يعد مجرد مستخدم، بل عنصر في نظام متكامل للرصد والتحكم.

ثالثا: تمويل الحرب عبر الاتصالات.

إن واحدا من الجوانب الأقل بروزا لدى العامة، لكنه الأكثر خطورة في الوقت نفسه، هو أن قطاع الاتصالات لم يعد مجرد وسيلة لخدمة المواطنين في المناطق الخاضعة للحوثيين، بل أصبح مصدر دخل مهم يستخدم لتمويل أنشطتهم العسكرية واللوجستية.

في مارس 2023م، أوردت صحيفة أراب نيوز أن خبراء الأمم المتحدة كشفوا أن جماعة الحوثي جمعت عبر النفط والضرائب والخدمات – ومن بينها خدمات الهواتف الثابتة والمحمولة – نحو 271.935 مليار ريال يمني خلال الفترة من 2 أبريل إلى 30 نوفمبر 2022م، مستثمرة هذه العوائد في أنشطة عسكرية.

من جهة أخرى، يشير تقرير تحديات الإيرادات العامة في اليمن الصادر في ديسمبر 2023م إلى أن الحوثيين عمدوا إلى تحويل مسار المعاملات الجمركية واستيراد الوقود لمناطقهم، مما خلق خسائر للحكومة الشرعية تقدر بنحو 50 مليار ريال يمني شهريا – وهذه العملية لا تنفصل عن عمليات الاتصالات التي تشاد، إذ أن الثقل المالي لهذا القطاع يعزز قدرة الجماعة على إبقاء آلة الحرب مشغلة.

ولعل هذه الحقائق تضعنا أمام واقع مؤلم: هو أن المشترك في شركة الهاتف أو من يستخدم خدمة الإنترنت قد يكون، دون أن يشعر، جزءا من حلقة تمويل تشغلها جهة مسيطرة، فالدفع الشهري أو الرسالة النصية أو الاشتراك المستمر جميعها تتحول إلى مدخل مالي يضاف إلى بنية تمويل الحرب.

وعندما تسيطر الجهة المسيطرة على عدة شركات اتصالات أو إنترنت، فإن الإيرادات المتأتية من هذه الخدمات تصبح ضمن الموارد الاقتصادية الواسعة التي تغذي مشروعا سياسيا وعسكريا.

رابعا: الهجمات الإلكترونية على الشبكة.

لا يكتفي الجانب الاقتصادي أو الرقابي في اتصالات الحوثيين بالتحكم التقليدي، بل دخل إلى فضاء الهجمات الإلكترونية واختراق البنية التقنية للخصم أو المنافس.

ففي تقرير الفريق الأممي المعني باليمن الصادر في أكتوبر 2024م ورد ذكر لجهود الجماعة في استغلال أنظمة الاتصالات والبنى التحتية المرتبطة بها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لأغراض أمنية واستخباراتية.

ورغم أن التقرير لم يفصل أسماء المهاجمين أو المجموعات التي تقف خلف الهجمات، إلا أنه أشار إلى تعرض خدمات الاتصالات في صنعاء، وتلك التي تحت السيطرة الحوثية، إلى انهيارات مفاجئة نتيجة هجمات تقنية، مما كشف عن هشاشة النظام الأمني للشبكة – وهو ما تطابق مع حوادث عدة في السنتين الأخيرتين.

وهكذا، حين تتعرض شبكة الاتصالات للانهيار أو التعطل بسبب هجوم إلكتروني، فإن ذلك لا يعني فقط توقفا مؤقتا لخدمة المستخدم، بل انكشافا لضعف المنظومة الأمنية التي يفترض أن تحمي المستخدمين – ومن جهة أخرى، فرصة لمن يسيطر على الشبكة أن يستخلص البيانات أو يعطل التواصل أو يرعب المواطنين عبر شل الخدمات.

إنها حرب في خلفية الخطوط الرقمية، تدار بصمت لكن تداعياتها تصل إلى الواقع الحي للمواطن.

خامسا: استهداف الكابلات البحرية.

في المحيط الذي يحيط ببلادنا، يلعب موقع اليمن دورا أكثر أهمية مما يعتقد على مستوى البنى التحتية الرقمية العالمية: فمحاور الكابلات البحرية التي تربط القارات تمر بالقرب من سواحل اليمن، مما يجعل المنطقة نقطة ضعف استراتيجية.

في أوائل عام 2024م، نشرت صحف دولية تحذيرات من احتمال قيام الحوثيين باستهداف هذه الكابلات البحرية، أو على الأقل استخدام معرفتهم بها كوسيلة ضغط ونفوذ.

على سبيل المثال، نشر في صحيفة الغارديان في 5 فبراير 2024م تحذير من شركات الاتصالات: إن الحوثيين قد يرتكبون أعمال تخريب ضد الكابلات البحرية التي تحمل نحو 17٪ من حركة الإنترنت العالمية عبر البحر الأحمر.

وعلى الرغم من أن الحوثيين نفوا في بيان لاحق أي مسؤولية مباشرة عن قطع الكابلات، إلا أن الخطر ظل قائما، والتساؤلات ازدادت حول دورهم في التهديد بالبنية التحتية للاتصالات العالمية.

هنا يتداخل بعد آخر من أبعاد الحرب التقنية: ليست الحرب محصورة داخل البلد أو داخل البر، بل تمتد إلى أعماق البحار، إلى اللحظة التي يقطع فيها كابل تحت الماء، فيضعف ارتباط منطقة أو قارة بالعالم.

إنها محطة جغرافية وإلكترونية في آن، والحوثيون أحد اللاعبين الذين جعلوا من هذه المحطة ساحة استثمار أو تهديد.

سادسا: استخدام الإنترنت في التجسس.

مع ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن وتوسع نطاق الاتصال الرقمي، أصبح الإنترنت ليس مجرد نافذة للعالم، بل ساحة اشتباك بين السلطة والمواطن، بين الشفافية والرقابة، بين الحرية والمراقبة.

التقرير المشار إليه سابقا لـ مؤسسة مكافحة التطرف لاحظ أن الجماعة لا تكتفي بسيطرتها على الهواتف الأرضية والمحمولة، بل توجهت نحو استخدام الإنترنت كمجال للتجسس – إذ إن الوصول المتزايد للمستخدمين لا يواكبه حرية أكبر في الواقع، بل يقابله شبكة مراقبة متنامية.

كما يشير تقرير حقوق الإنسان الأمريكي لعام 2024م إلى أن الأطراف في اليمن استخدمت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمراقبة مستخدمي الشبكة وتحديد مواقعهم ونشاطاتهم.

وبهذا، يصبح مستخدم الإنترنت في مناطق سيطرة الحوثيين ليس مجرد متصفح أو متفاعل، بل مرصودا محتملا، وعرضة لتقنيات تحليل البيانات والمراقبة الرقمية.

فكل رسالة تكتب، وكل تعليق ينشر، وكل تحميل يجرى، قد يصبح جزءا من قاعدة بيانات لدى الجهة المسيطرة تستخدم في استهداف المناصرين أو المعارضين أو حتى الصامتين.

سابعا: جهود الحكومة الشرعية لمواجهة السيطرة الحوثية.

في مواجهة هذا التراكم للسيطرة الحوثية على بنية الاتصالات، لم تكتفِ الحكومة الشرعية اليمنية بالصمت؛ بل بادرت بخطوات محورية لإزاحة هذا الاحتكار والاعتماد من الشبكات التي تسيطر عليها الجماعة.

ففي 6 أغسطس 2024م، أعلنت الحكومة ترحيبها بخدمة ستارلينك الفضائية لبدء خدماتها في اليمن، كجزء من مسعى تقليل التبعية على شبكة الاتصالات التي تديرها الجماعة وتعزيز أمن الاتصالات.

هذه الخطوة ليست مجرد إدخال تقنية جديدة، بل محاولة لكسر الحصار الرقمي، وتوسيع المجال البديل للاتصال، ومنح المواطنين خيارا خارج البنية التي تحتكرها الجماعة.

وإن نجاح هذه المبادرة أو فشلها لا يزال محل انتباه، لكن الأهم أنها تمثل إدراكا من الشرعية بأن المعركة الرقمية تتجاوز رقعة المعارك التقليدية: المعركة اليوم في اليمن هي أيضا من خلال الهواء، والبث، والألياف البصرية، والكابلات.

والحاصل: يبقى المشهد اليمني يدخلنا إلى ما يمكن تسميته جغرافيا السيطرة الرقمية.

في مناطق سيطرة الحوثيين، تحولت الاتصالات من خدمة اجتماعية إلى سلعة استراتيجية، من مجال حرية إلى مجال مراقبة، من مصدر دخل حكومي إلى مصدر تمويل حربي، ومن مسار اتصال إلى مسار تهديد أمني وإلكتروني.

والواقع أن من يفهم هذه الديناميكية يدرك أن الخطر ليس في المعارك التقليدية فقط، بل في البنى التحتية الرقمية التي تربطنا جميعا، وفيمن يتحكم بهذه البنى – وقد يكون مستخدم الهاتف أو الإنترنت في تلك المناطق، دون أن يشعر، أحد أطراف اللعبة.

الحوثي وبيع السلاح: شبكة تهريب منظمة وتجارة علنية

إليكم أبرز المحاور في هذا الموضوع بأوجز العبارات:

أولا: سوق السلاح السوداء في مناطق سيطرة الحوثيين.

تعد محافظة صعدة، المعقل الرئيس لجماعة الحوثيين، وأحد أبرز مراكز تجارة السلاح في اليمن.

ووفقا لتقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، فإن الحوثيين يديرون شبكات واسعة لبيع وشراء الأسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، حيث تنتشر مئات الورش والبائعين في صنعاء وصعدة والحديدة وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وأوضح التقرير أن الجماعة تنظم هذه الأسواق وتتحكم فيها بشكل مباشر، في انتهاك واضح لحظر الأسلحة المفروض على اليمن من مجلس الأمن.

وتشير تحقيقات صحفية إلى أن تجارة السلاح في صنعاء وصعدة وكثير من المناطق أصبحت علنية، حيث تعرض المسدسات والبنادق والقناصات والذخائر في الأسواق العامة، بل وتقام معارض لبيع السلاح في وضح النهار دون خوف من المساءلة.

فقد رصد الموقع الاستقصائي ARIJ وجود بنادق أمريكية من طراز "M4" ومسدسات "غلوك" تباع علنا في هذه الأسواق، في ظل غياب تام لأي رقابة أو سلطة قانونية.

إن هذه الأسواق، التي تعد بمثابة مصانع مفتوحة للموت، تعكس مدى الفوضى الأمنية التي تعيشها مناطق الحوثيين، وتكشف كيف تحولت تجارة السلاح إلى مورد مالي ثابت للجماعة المسلحة، يستخدم لتمويل الحرب واستمرارها.

ثانيا: تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين.

يعد تهريب الأسلحة من إيران إلى الحوثيين المصدر الأهم لتسليح الجماعة، وهو ما أكدته عدة تقارير دولية.

ففي فبراير 2024م، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) أن قواتها البحرية اعترضت سفينة قرب السواحل الصومالية محملة بمكونات أسلحة إيرانية متطورة كانت متجهة إلى الحوثيين.

وشملت الشحنة هياكل صواريخ كروز، ومحركات طائرات مسيرة، ورادارات بحرية، وأنظمة تشويش واتصال متطورة.

وفي يوليو 2025م، أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا أنها ضبطت شحنة ضخمة من الأسلحة الإيرانية بلغ وزنها 750 طنا كانت في طريقها إلى الحوثيين عبر البحر الأحمر.

وتشير تقارير أمنية إلى أن عمليات التهريب الإيرانية تسلك طرقا متعددة، منها طريق بحر العرب وخليج عدن، وأحيانا عبر الأراضي العمانية أو اللبنانية، بمساعدة حزب الله الذي يتولى تدريب المهربين قبل إرسالهم إلى إيران.

كل ذلك يدل على أن الحوثيين لا يعتمدون على السوق اليمنية وحدها، بل يتلقون دعما عسكريا منظما من الخارج، بما يضمن استمرارهم كقوة مسلحة تهدد الأمن الإقليمي والدولي.

ثالثا: تجارة الأسلحة عبر التطبيقات الرقمية.

في تحول غير مسبوق، استغل تجار السلاح المرتبطون بالحوثيين المنصات الرقمية في الترويج لأسلحتهم وبيعها عبر الإنترنت.

فقد كشف مشروع الشفافية التقنية (Tech Transparency Project) عن وجود أكثر من 130 حسابا على منصة "إكس" (تويتر سابقاً) و67 مجموعة على "واتساب" تستخدم لتسويق الأسلحة، بعضها مملوك لتجار يمنيين مرتبطين بالحوثيين.

وعرضت بعض الحسابات صورا لبنادق وصواريخ ومسدسات تحمل عبارات مثل ملكية الحكومة الأمريكية أو شعارات حلف الناتو، مما يشير إلى أن هذه الأسلحة قد تم الاستيلاء عليها أو تهريبها من مناطق نزاع أخرى.

هذه الظاهرة تمثل نقلة نوعية في سوق السلاح، إذ أصبح من الممكن لأي تاجر في اليمن أن يبيع أو يشتري أسلحة متقدمة عبر الإنترنت بسرية شبه تامة، مما يجعل مراقبة هذا النشاط أكثر تعقيدا وصعوبة.

رابعا: دور تجار السلاح المحليين والدوليين.

تؤكد التقارير أن شبكة تهريب السلاح الحوثية لا تعمل بمعزل عن الوسطاء المحليين والدوليين.

فعلى المستوى المحلي، يعتمد الحوثيون على تجار سلاح من صعدة وصنعاء يتولون عمليات شراء الأسلحة وتهريبها داخل البلاد.

أما على المستوى الدولي، فتشير تقارير إلى تورط وسطاء وشركات شحن صينية وروسية في نقل مكونات عسكرية للحوثيين بطرق ملتوية.

وفي مارس 2025م، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سبعة قياديين حوثيين وشركة دولية بتهمة شراء ونقل أسلحة لحساب الجماعة، وشملت العقوبات تجميد الأصول وحظر التعامل المالي معهم.

إن هذا التشابك بين شبكات محلية ودولية يمنح الحوثيين قدرة على استدامة مصادر تسليحهم رغم العقوبات، كما يجعل تفكيك هذه الشبكات مهمة معقدة تحتاج إلى تعاون استخباراتي دولي واسع.

خامسا: العقوبات الدولية والضغوط المتزايدة.

تزايدت العقوبات الأمريكية والأوروبية على الحوثيين خلال عامي 2024م و2025م، في محاولة لتجفيف مصادر تمويلهم.

ففي سبتمبر 2025م، فرضت واشنطن عقوبات على 32 فردا وكيانا و4 سفن مرتبطة بعمليات تهريب سلاح وتمويل حوثي.

كما قدمت بريطانيا في فبراير 2023م أدلة للأمم المتحدة تثبت تورط إيران في تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة، بعد اعتراض طائرة مسيرة وشحنة صواريخ بحرية.

وفي الاتحاد الأوروبي، دعت هولندا إلى تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية، بعد الهجوم الذي شنته على سفينة الشحن الهولندية "مينيرفاجراخت" في خليج عدن، في خطوة تظهر تصاعد القلق الأوروبي من تهديد الحوثيين للملاحة العالمية.

سادسا: تداعيات تجارة السلاح على الأمن الإقليمي.

تعد تجارة الأسلحة غير المشروعة مع الحوثيين من أخطر التهديدات للأمن الإقليمي والدولي.

فمن جهة، تبقي هذه التجارة الحرب في اليمن مشتعلة وتعرقل جهود السلام.

ومن جهة أخرى، تستخدم الأسلحة المهربة في تنفيذ هجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر وبحر العرب، مما يهدد الملاحة الدولية.

وقد ذكرت وكالة رويترز في يناير 2025م أن الحوثيين نفذوا أكثر من 100 هجوم على سفن منذ نوفمبر 2023م، مما أجبر شركات شحن عالمية على تغيير مساراتها عبر رأس الرجاء الصالح، وهو ما زاد تكاليف الشحن العالمية بشكل كبير.

كما حذر مركز الدراسات الإفريقية من أن استمرار تدفق السلاح إلى الحوثيين قد يؤدي إلى انتقال الصراع إلى القرن الإفريقي، أو استخدام شبكات التهريب في تمويل جماعات مسلحة أخرى.

وقد تضافرت الجهود الدولية لمكافحة تهريب الأسلحة إلى الحوثيين، لكن الطريق لا يزال طويلا.

ففي مايو 2025م، أعلنت الحكومة اليمنية عن اختراق كبير بعد إحباطها عدة عمليات تهريب للأسلحة الإيرانية في خليج عدن والبحر الأحمر.

ورغم هذه الجهود، تواجه مكافحة التهريب تحديات جسيمة، أبرزها الطبيعة الجغرافية الجبلية الوعرة في شمال اليمن، وضعف الإمكانيات التقنية، بالإضافة إلى قدرة الحوثيين على تغيير أساليب التهريب واستخدام غطاء تجاري أو إنساني لتمرير الأسلحة.

ولهذا، فإن القضاء على تجارة السلاح الحوثية يتطلب خطة شاملة تشمل: تعزيز الرقابة على الموانئ والمنافذ البحرية، وتتبع الشبكات المالية التي تمول عمليات الشراء، وفرض عقوبات ذكية على الوسطاء والموردين، ودعم مسار السلام في اليمن كحل جذري للنزاع.

والحاصل: تعد تجارة الأسلحة غير المشروعة مع الحوثيين جرحا نازفا في خاصرة اليمن والمنطقة.

فهي لا تموّل الحرب فحسب، بل تغذي الإرهاب وتهدد الملاحة الدولية وتقوض الأمن العالمي.

إن وقف هذه التجارة ليس مجرد مسؤولية يمنية، بل مهمة داخلية ودولية تستوجب تنسيقا صارما بين الدول الكبرى والمنظمات الأممية لضمان نزع سلاح الجماعة وإعادة الاستقرار إلى اليمن.

الحوثي والقات: من أداة اقتصادية إلى وسيلة للسيطرة الاجتماعية والسياسية

في قلب المجتمع اليمني، حيث يمتزج العرف بالعقيدة والعادة بالاقتصاد، يقف القات شاهدا على واحدة من أكثر الظواهر تعقيدا في الحياة اليومية لليمنيين.

فقد تجاوز القات دوره التقليدي كنبتة تستخدم للترفيه أو التنشيط، ليصبح محورا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا له تأثير بالغ على البنية المجتمعية.

ومع دخول جماعة الحوثي إلى المشهد السياسي وسيطرتها على مناطق واسعة من البلاد، تحول القات إلى أداة نفوذ وهيمنة تدار بها العقول وتضبط بها الولاءات.

إن هذا المقال يحاول كشف أبعاد العلاقة بين الحوثي والقات، من جذورها الاقتصادية إلى أغراضها السياسية والاجتماعية الخفية.

أولا: القات في الثقافة اليمنية.

يعد نبات القات (Catha edulis) جزءا متجذرا في الحياة الاجتماعية اليمنية، إذ يستهلكه ملايين اليمنيين يوميا بوصفه وسيلة للتسلية أو التلاقي أو التنشيط، بغض النظر عن حكمه الشرعي الذي تم بسطه في غير هذا الموضع.

وقد استخدم القات تاريخيا كمنبه خفيف يساعد على اليقظة وتقليل الشعور بالجوع، خاصة في المناطق الجبلية والريفية.

لكن هذه العادة الاجتماعية لها آثار أخلاقية واقتصادية وصحية خطيرة.

فقد أشار استطلاع للبنك الدولي عام 2006م إلى أن نحو 72٪ من الرجال و33٪ من النساء في اليمن يمضغون القات بانتظام، ما يجعله جزءا من الحياة اليومية يصعب فصله عن الثقافة الشعبية.

أما جلسات (المقيل)، التي تقام عادة في المساء، فقد تحولت من تجمع اجتماعي إلى فضاء مؤثر في صناعة الرأي العام، وتبادل النقاشات السياسية، بل أداة بيد القوى الحوثية المسيطرة لتشكيل العقول وتوجيهها.

وهنا بدأت جماعة الحوثي باستغلال هذا الموروث الثقافي لمصلحتها.

ثانيا: القات كأداة اقتصادية.

من الناحية الاقتصادية، يعد القات من أهم المحاصيل النقدية في اليمن، إذ يدر أرباحا ضخمة ويتيح فرص عمل لنحو واحد من كل سبعة يمنيين.

لكنه في الوقت ذاته يستهلك أكثر من 40٪ من الموارد المائية المتجددة في بلد يعاني من شح المياه.

ومع صعود الحوثيين، فرضت الجماعة إتاوات وضرائب خاصة وخمسا على مزارعي القات وتجاره وبائعيه، بحجة دعم المجهود الحربي وخدمة المجتمع.

وأصبح القات موردا ماليا ضخما يغذي خزائن الجماعة، إذ يجري تحصيل الضرائب منه بصورة شبه يومية، ما جعل زراعته واستثماره وسيلة للجباية الحوثية المنظمة.

ووفق تقارير اقتصادية محلية، فإن الحوثيين أنشؤوا نقاط تفتيش على مداخل المدن والقرى لفرض رسوم على سيارات القات، إلى جانب الضرائب التي تفرض على المزارعين في صعدة وعمران وإب وبقية المحافظات، ما جعل القات أحد أعمدة التمويل غير الرسمي للجماعة المسلحة.

ثالثا: الحوثي والقات.

منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء عام 2014م، لم يتعاملوا مع القات بوصفه مجرد محصول زراعي، بل كمورد سلطوي وأداة للتحكم الاجتماعي والسياسي، وهذا يتضح من خلال الأمور الآتية:

الأول: فرضت على الأسواق والمزارع ضرائب متعددة كما تقدم، بعضها تحت مسمى الزكاة، وبعضها تحت مسمى الخمس الذي تدعي الجماعة أنه حق شرعي في موارد الأرض.

حتى التجار والبائعون الصغار أُجبروا على دفع مبالغ مالية منتظمة لصالح الجماعة، ومن رفض واجه الإغلاق أو المصادرة.

الثاني: استغلت الجماعة جلسات القات (المقيل) لنشر الفكر الاثني عشري الإيراني في أوساط المجتمع.

ففي هذه الجلسات التي يحضرها الشباب والوجهاء، تطرح موضوعات تمجد إيران وولاية الفقيه، وتهاجم السعودية ودول الجوار باعتبارها أعداء اليمن والإسلام حسب زعمهم، كما تلقى في بعض المجالس دروس فكرية تسخر من أهل السنة وتصفهم بالوهابية، وتارة بألقاب أخرى مسيئة.

الثالث: تستخدم هذه المجالس أيضا كوسيلة لتجنيد الشباب والصغار، عبر الخطاب التحفيزي العاطفي الذي يطرح أثناء المقيل، حيث يصور القتال في الجبهات بأنه جهاد مقدس، ويمنح المشاركون وعودا بالمكافآت أو المناصب.

وقد رصدت تقارير حقوقية عديدة حالات لتجنيد قاصرين عقب حضورهم مثل هذه الجلسات.

الرابع: لم تسلم النساء من هذا التوظيف؛ إذ أصبحت جلسات القات النسائية مسرحا لدعوات الزينبيات، حيث تشجّع النساء على الالتحاق بالدورات الثقافية الحوثية التي تدرس الفكر الطائفي، وتحثهن على دعم أزواجهن وأبنائهن للقتال. وبهذا، تحولت تلك الجلسات من مساحة اجتماعية إلى منصات تعبئة مذهبية وسياسية.

رابعا: القات كوسيلة للسيطرة الاجتماعية.

جلسات القات تمتد لساعات طويلة، وفي مناطق الحوثيين أصبحت تدار بعناية لتكون وسيلة لإحكام السيطرة على المجتمع.

ففي هذه الجلسات، يعاد تشكيل الوعي الجمعي للسكان عبر بث خطاب ديني وسياسي يخلط بين الهوية اليمنية والولاء للحوثي.

ويستغل قادة الجماعة المقيل لتكريس ثقافة السمع والطاعة، ومراقبة الحاضرين، وبناء شبكات ولاء شخصية بين القادة والمواطنين.

كما تستخدم أحيانا لمناقشة أنشطة التجنيد، أو لجمع التبرعات لصالح الجبهات، أو حتى لتصفية الحسابات الاجتماعية والسياسية عبر خطاب تعبوي ممنهج.

بل إن القات نفسه أصبح أداة إلهاء للمجتمع؛ إذ يغرق الناس في جلسات مطولة من الكلام والتخدير المؤقت، بينما تدار البلاد بقرارات فوقية تفرض دون نقاش.

وهكذا تحول القات في يد الحوثي إلى سلاح ناعم للسيطرة النفسية.

خامسا: القات والنساء.

لم تعد المرأة اليمنية بعيدة عن دائرة استهلاك القات، بل أصبحت ضمنها بقوة في ظل تدهور الأوضاع المعيشية.

ومع هذا، أدرك الحوثيون أهمية استغلال تلك الدائرة.

فمجالس النساء أصبحت فرصة لبث أفكار الثقافة الزينبية التي تحث على الولاء المطلق للجماعة وقائدها، وتدعو النساء إلى دعم المجهود الحربي وتربية الأطفال على حب الجهاد.

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الأسر التي فقدت معيلها بفعل الحرب لجأت إلى بيع القات كمصدر دخل، ما جعل النساء أكثر عرضة للتأثير الحوثي المباشر تحت غطاء العمل المعيشي.

سادسا: مضغ الأطفال للقات – الظاهرة والحقائق الموثقة.

ظاهرة مضغ الأطفال للقات آخذة في الانتشار بشكل خطير، وقد وثقتها دراسات عدة. فبحسب بحث منشور في المجلة البريطانية بي إم سي للصحة العامة عام 2024م، فإن ما يصل إلى 42٪ من المراهقين في اليمن يمضغون القات، بينما أشار تقرير مجلة نيو لاينز الأمريكية (يناير 2024م) إلى أن ما بين 15 و20٪ من الأطفال يقضون ساعات يوميا في مضغه.

وتشير تقارير اليونيسف إلى أن بعض هؤلاء الأطفال يستغلون لاحقا في النزاع المسلح، إذ يستخدم الحوثيون القات لتسهيل استيقاظهم الطويل في الجبهات أو خلال التدريب، ما يجعلهم أكثر طاعة وأقل مقاومة.

هذه الظاهرة لا تنفصل عن الفقر والجوع، إذ تلجأ بعض الأسر إلى السماح لأطفالها بمضغ القات بدل الطعام، في ظل انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يضرب البلاد.

سابعا: التحديات المستقبلية.

تتجذر مشكلة القات اليوم في منظومة معقدة من العادات والاقتصاد والسياسة.

ويجعل استغلال الحوثيين للقات الوضع أكثر صعوبة، إذ أصبح المحصول أحد مصادر تمويلهم الأساسية وأداة للهيمنة الاجتماعية.

مواجهة هذه الظاهرة تتطلب برامج شاملة تجمع بين التوعية الصحية، والبدائل الاقتصادية للمزارعين، وتشريعات تحد من فرض الضرائب الحوثية الجائرة، إلى جانب دعم الجهود الوطنية والدولية لفك الارتباط بين القات والسلطة السياسية.

لقد حول الحوثيون القات من نبتة تقليدية ابتلي بها الشعب اليمني إلى منظومة تحكم متكاملة تستخدم للجباية والتجنيد والتعبئة الفكرية والسيطرة الاجتماعية.

ومن خلال المقيل، يبثون أفكارهم، ويجندون شبابهم، ويشكلون وعي النساء، ويدمجون الاقتصاد بالمذهب لخدمة مشروعهم الطائفي.

ولذلك، فإن أي إصلاح حقيقي في اليمن لا بد أن يمر عبر تفكيك هذه المنظومة، وإعادة القات إلى طبيعته كمشكلة اجتماعية قابلة للعلاج، لا كسلاح نفسي وسياسي بيد جماعة تستخدمه لتخدير العقول وجعل الشعب عبيدا لهم ووقودا لحربهم.

الحوثي والإصلاح الإداري: من التدمير الممنهج إلى التوظيف الطائفي

في بلد أنهكته الحرب وأرهقته الصراعات، يقف الإصلاح الإداري في اليمن شاهدا على واحدة من أخطر صور العبث الممنهج الذي تمارسه جماعة الحوثي منذ سيطرتها على مؤسسات الدولة. فبدلا من أن يكون الإصلاح الإداري أداة للنهوض بالمؤسسات وتحسين الأداء الحكومي، حوله الحوثيون إلى وسيلة للتمكين الطائفي والسيطرة الوظيفية، من خلال إحلال الموالين محل الكفاءات، وتفكيك الهياكل الإدارية، وإقصاء كل من لا ينتمي إلى فكر الجماعة.

لقد تحول الجهاز الإداري للدولة إلى شبكة ولاءات مذهبية تدار وفق مبدأ الولاية، لا وفق معايير الكفاءة والنزاهة، ما أدى إلى شلل إداري شامل، وفساد متصاعد، وانهيار مؤسساتي طال كل قطاعات الدولة.

إن هذا الموضوع يسعى إلى كشف أبعاد هذا التدمير الممنهج للإصلاح الإداري في مناطق سيطرة الحوثي، وكيف وظفته الجماعة لخدمة مشروعها الطائفي والسياسي، على حساب الوطن والمواطن والمؤسسة العامة.

أولا: تدمير المؤسسات الإدارية.

منذ سيطرة جماعة الحوثي بدأت الجماعة في تدمير المؤسسات الإدارية للدولة بشكل ممنهج. فقد تم إلغاء العديد من الوزارات والهيئات الحكومية، مثل وزارة الشؤون القانونية، واستبدالها بمكاتب تابعة مباشرة للمجلس السياسي الأعلى، الذي تسيطر عليه الجماعة. كما تم تقليص عدد الوزارات من 32 إلى 19 وزارة، مما أدى إلى تعطيل العمل الحكومي وتدهور الخدمات العامة.

ثانيا: إحلال كوادر موالية.

في إطار سعيها لتعزيز قبضتها على الدولة، قامت جماعة الحوثي بإحلال كوادر موالية لها في المناصب الإدارية الحساسة.

تم تعيين أفراد من الحركة في مواقع قيادية في الوزارات والهيئات الحكومية، مما أدى إلى تراجع كفاءة الأداء الإداري وتفشي الفساد.

وفقا لتقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط في سبتمبر 2024م، فإن الجماعة تعمل على استحداث هيئات وإدارات جديدة، وتغيير هيكل معظم الوزارات والقطاعات، مع إعداد قوائم بأتباعها الذين سيتم تعيينهم بدلا من الموظفين السابقين.

ثالثا: استهداف الكوادر المهنية.

لم تقتصر ممارسات جماعة الحوثي على إحلال كوادر موالية فحسب، بل شملت أيضا استهداف الكوادر المهنية المستقلة.

تم فصل العديد من الموظفين المؤهلين من وظائفهم بسبب انتماءاتهم السياسية أو الدينية، مما أدى إلى فقدان الدولة لخبرات وكفاءات مهمة.

رابعا: تدهور الخدمات العامة.

أدى تدمير المؤسسات الإدارية وإحلال كوادر غير مؤهلة إلى تدهور الخدمات العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. فقد شهدت قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه تراجعا كبيرا في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. ووفقا لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في عام 2025م، فإن 60% من المنشآت الصحية في مناطق سيطرة الحوثيين مغلقة أو تعمل بشكل جزئي، مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين.

خامسا: تراجع الدعم الدولي.

أدت ممارسات جماعة الحوثي في تدمير المؤسسات الإدارية إلى تراجع الدعم الدولي لليمن. ففي سبتمبر 2025م، قررت الأمم المتحدة نقل مكتب المنسق المقيم في اليمن إلى مدينة عدن، بعد أن احتجز 18 موظفا من موظفيها في صنعاء من قبل جماعة الحوثي. ورغم نقل المكتب، سيواصل المنسق المقيم أداء مهامه في أنحاء اليمن، بما في ذلك صنعاء. وقد رحبت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا ومقرها عدن بهذا القرار، وطالبت البرامج الأممية الأخرى باتخاذ خطوة مماثلة، كما دعت إلى الإفراج الفوري عن الموظفين المعتقلين.

سادسا: التحديات المستقبلية.

يواجه اليمن تحديات كبيرة في مجال الإصلاح الإداري، تتطلب جهودا متكاملة من جميع الأطراف المعنية.

من الضروري تعزيز استقلالية المؤسسات الحكومية، وتطوير الكوادر البشرية، وتحسين مستوى الخدمات العامة، لضمان استعادة الدولة لفاعليتها وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، ولا يتم ذلك إلا بطرد ميلشيا السلالة.

إن تدمير المؤسسات الإدارية وتوظيفها لصالح أجندات سياسية ضيقة يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الدولة اليمنية.

ويتطلب الوضع الحالي إصلاحات جذرية وشاملة في جميع مؤسسات الدولة، لضمان عودة الخدمات العامة إلى مستوياتها الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على وحدة الوطن وسلامته، فإن الحوثي قد أفسد كل شيء.

الحوثي والمحاكم: القضاء تحت السيطرة والتوظيف السياسي

❁ ❁ ❁

شهد النظام القضائي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين تغيرات جذرية في بنية السلطة القضائية وصلاحياتها، حيث تحول القضاء من كونه جهازا مستقلا إلى أداة بيد السلطة الفعلية.

هذه التغيرات كانت على صعد عدة، منها الهيكلة الإدارية، التدخل في أعمال المحاكم، استخدام القضاء لتصفية الخصوم، تقييد حرية الدفاع، إلى جانب انتهاكات منهجية لحقوق الانسان داخل المحاكم، وصولا إلى ردود فعل المجتمع الدولي والتحديات المستقبلية لإصلاح هذا الجهاز.

أولا – اعادة هيكلة القضاء وتعيين موالين في هذا الإطار.

بادرت السلطة الحوثية إلى تعديل بعض القوانين الخاصة بالسلطة القضائية في منتصف سبتمبر 2024م، ما مثل سابقة في تغييب مبدأ الفصل بين السلطات وتوسيع صلاحيات التنفيذ في تعيين القضاة.

بموجب هذه التعديلات أصبح رئيس ما يعرف بالمجلس السياسي الأعلى (السلطة الحوثية) مخولا بتعيين أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء من خارج الكادر القضائي، حتى من طلاب الشريعة ممن يحملون إجازة فقط، دون استيفاء الشروط الأكاديمية التي كانت مطلوبة سابقا.

في غضون ذلك، أعلن المجلس الأعلى للقضاء الخاضع للحوثيين عن تغييرات واسعة في رؤساء المحاكم والأقسام خلال شهرين فقط، تشمل 39 محكمة وقسما في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وقد وصفت نقابات القضاة والمحامين المحليون هذه الخطوات بأنها انقلاب على السلطة القضائية الدستورية وتحويلها إلى أداة في يد التنفيذ.

بموجب ذلك، خضع العديد من القضاة المستقلين أو المتمسكين بالنظام القانوني السابق إلى إقالة أو استبعاد، وحلت بعض المحاكم أو تم دمجها أو إعادة تسميتها، في حين جرى فتح محاكم جديدة في جهات عدة من المناطق الشمالية، بما يعزز السيطرة الإدارية والهيكلية.

ثانيا – التدخل المباشر في عمل المحاكم.

إضافة إلى التعيينات، شمل التدخل الحوثي في القضاء ما يعرف بالمشرفين داخل المحاكم، أي أشخاص يكلفون بمراقبة القضاة وتأثيرهم على قراراتهم، أو حتى ممارسة المهام القضائية في غياب القضاة الذين لا يعدون موالين بالكامل للنظام.

علاوة على ذلك، تم تحويل بعض مقار المحاكم إلى مراكز للسلطة الأمنية، حيث صرح وزير العدل المعترف به دوليا بأن الحوثيين حولوا المحاكم إلى مقار عسكرية في العاصمة صنعاء، مما يعكس بوضوح تداخل سلطات الأمن والقضاء.

كما تم تجاهل إضرابات القضاة التي اندلعت احتجاجا على ممارسات الحوثيين، من بينها تنفيذ عمليات اختطاف وقتل للقضاة الرافضين، دون أن تحصل محاسبة حقيقية، ما جعل انتشار الإضراب في عدد من المحاكم أمرا ملحوظا.

ثالثا – استخدام القضاء لتصفية الخصوم. من أبرز مظاهر انهيار استقلال القضاء في المناطق الخاضعة للحوثيين: استخدام المحاكم كأداة لتصفية المعارضين السياسيين والخصوم، وإصدار أحكام شديدة غالبا غيابية أو تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة.

ووفقا لتقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تم استخدام المحاكم الجنائية لمعاقبة جهات سياسية أو قبلية في سياق حملة لتثبيت الولاء للنظام الحوثي.

كما أصدرت محاكم تابعة للحوثيين أحكاما بالإعدام أو بالسجن الطويل ضد من اتهم بالتعاون مع دولة أجنبية أو العدو (في إشارة إلى التحالف العربي الذي تقوده السعودية).

على سبيل المثال، نقلت وكالة أسوشييتد برس أن محكمة تابعة للحوثيين حكمت بالإعدام على 44 شخصا بتهم التعاون مع التحالف السعودي في يونيو 2024م.

كما أدت التعديلات القانونية والإدارية إلى فتح الباب أمام مصادرة أموال أو ممتلكات محسوبة على خصوم السلطة، تحت مبرر الخيانة أو التعاون مع العدو، مع غياب أو ضعف فعلي لحق الدفاع أو المحاكمة العادلة.

رابعا – تقييد حرية الدفاع.

ممارسات النظام القضائي في مناطق الحوثيين لم تقتصر على القضاة والمحاكم فقط، بل طالت كذلك المحامين والحقوقيين الذين رفضوا التواطؤ مع التغييرات السياسية.

فقد دانت نقابات المحامين والمنظمات الحقوقية ما وصفته باعتقالات أو تهديدات أو منع محامين من ممارسة مهنة الدفاع في قضايا حساسة.

على سبيل المثال، حث الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) في أكتوبر 2024م على إلغاء حكم بالإعدام ضد مالك وسائل إعلام صدر عن محكمة تابعة للحوثيين، باعتباره مثالا على استخدام القضاء لترويع الصحفيين والفاعلين القانونيين.

كما أن تعديل قانون السلطة القضائية خفض من شأن مهنة المحاماة، وألغى بعض الضمانات التي تحميها من تدخل السلطة التنفيذية، بحسب بيان نقابة المحامين العربية.

خامسا – انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم.

المعايير الشرعية والدولية للمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع ومنع التعذيب واحترام الاستقلال القضائي تمّ انتهاكها في عدة مناسبات في مناطق الحوثيين.

تقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أشار إلى أن أحكام الإعدام تصدر بدون إجراءات قانونية سليمة في سياقات سياسية موجهة.

كذلك تحولت المحاكم إلى آليات قمع، وتعرض بعض القضاة للملاحقة أو الإقصاء أو الاعتقال، مما اوجدا نظاما موازياً يستند إلى سلطة الأمر الواقع وليس إلى القانون الدستوري.

وعلى الصعيد الدولي، أدانت جهات عدة تدخل الحوثيين في القضاء واستقلاله. على سبيل المثال، نقباء المحامين العرب طالبوا بإدانة التعديلات التي قامت بها جماعة الحوثي باعتبارها تعديا خطيرا على استقلال القضاء.

وفي سياق أوسع، فإن المنظمات الحقوقية الدولية وصحيفة أسوشييتد برس نشرت تقارير عن محاكمات تعسفية في مناطق الحوثيين، ما وضع المسألة ضمن أجندة حقوق الإنسان الدولية.

والحاصل: أن القضاء في مناطق سيطرة الحوثيين بات جهازا يخدم أجندة السلطة السياسية، أكثر منه وسيلة لتحقيق العدالة وسيادة القانون.

الهيكلة والتدخل والتعيينات وتصفية الخصوم وتقييد الدفاع تشكّل جميعها تلويحا بأن المسار القانوني تحول إلى أداة للسيطرة. إن معالجة هذا الواقع تتطلب إصلاحا حقيقيا ومستقلا للقضاء، وبناء نظام قضائي محترم يعيد الثقة إلى المواطنين ويضمن حقوقهم الأساسية.

الحوثي ومصادر الشرع: بين التوظيف السياسي والتفسير الانتقائي

❁ ❁ ❁

منذ ظهور جماعة الحوثي في مطلع الألفية الجديدة، ارتبط خطابها الديني بمشروعها السياسي ارتباطا وثيقا، حتى غدا الدين عندها أداة للهيمنة والسيطرة، لا وسيلة للهداية والإصلاح.

فقد أعادت الجماعة صياغة مفاهيم الشريعة ومصادرها بما يخدم مصالحها ويكرس سلطانها، متخذة من القرآن والعترة شعارا، لكنها في التطبيق انتقت من النصوص ما يوافق هواها، وأعرضت عما سواه.

لقد قدم حسين بدر الدين الحوثي، مؤسس الجماعة، رؤية دينية مؤدلجة، جعل فيها العترة (آل البيت) مصدر التشريع الثاني بعد القرآن بدلا عن السنة، بل فسر القرآن وفق هوى مشروعه الطائفي ومن خلالهم، متجاهلا السنة النبوية ومكانتها التشريعية التي أجمع عليها المسلمون عبر القرون.

ومن هنا بدأ الانحراف؛ إذ تحول الدين من منهج تعبدي رباني إلى منظومة فكرية مغلقة تسخر النصوص لخدمة مشروع الولاية.

وهكذا نشأت لدى الحوثيين عقيدة دينية مسيسة، لا تكتفي بتأويل النصوص، بل تقصي المخالف وتخونه باسم الحق الإلهي في الحكم.

ومع مرور الوقت، صار هذا الفكر ينتج واقعا اجتماعيا مشوها، تتداخل فيه العبادة بالطاعة السياسية، والمذهب بالولاء العسكري.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي يتناول مصادر الشرع عند الحوثيين وكيفية توظيفهم للنصوص الشرعية، ويفكك أبعاد التفسير الانتقائي والتسييس المذهبي للدين.

أولا: مصادر التشريع عند الحوثيين.

تقوم المرجعية التشريعية لدى جماعة الحوثي على ما يزعمونه القرآن وما جاء عن العترة، كما صرح مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي في عدد من ملازمه، مؤكدا أن فهم القرآن لا يؤخذ إلا عن آل البيت حسب زعمه، فكثيرا ما يردد انه: لا يجوز أن نأخذ معارف ديننا من غير العترة الطاهرة، فهم الامتداد الحقيقي لرسول الله، ومن عاداهم فقد عادى القرآن. وقد أفردت كتابا على ملازمه بعنوان "ملازم حسين الحوثي على طاولة النقد".

لقد جعل الحوثيون العترة مصدرا تشريعيا موازيا للقرآن، بل واحتكروا ذلك في أسرتهم، مما أخرج جمهور الأمة من دائرة التلقي، وفتح الباب أمام التأويلات الباطنية التي تسخر النصوص لخدمة الأهداف السياسية والطائفية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أعلن الحوثي موقفه الصريح من السنة النبوية، إذ كان ينكرها ويطعن في حجيتها إذا خالفت رؤيته أو لم توافق هواه، فقد ذكر في بعض ملازمه ان: كثيرا من الأحاديث التي يعتمدون عليها إنما هي من وضع بني أمية لتشويه العترة وطمس نور الهدى حسب زعمه.

وهذا الموقف يمثل انحرافا جوهريا عن منهج أهل الإسلام الذين جعلوا القرآن والسنة هما الأصلين المتلازمين للتشريع، كما قال الله تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

ثانيا: التوظيف السياسي للمصادر الشرعية.

منذ سيطرة جماعة الحوثي على السلطة عمدت إلى توظيف النصوص الشرعية لخدمة مشروعها السياسي والمذهبي. فتم تفسير بعض الآيات والأحاديث بشكل انتقائي لتبرير أفعالها، مثل استهداف المدنيين وتجنيد الأطفال وفرض الجبايات، بل واعتبار نفسها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع اليمني.

وقد استخدم الحوثيون خطاب الولاية لتبرير سلطتهم السياسية، وجعلوا الطاعة لهم طاعة لله، في تناقض صارخ مع مقاصد الشريعة التي ترفض تقديس الأشخاص واحتكار الحق باسم الدين.

ثالثا: تهميش العلماء والمؤسسات الدينية المستقلة.

في سبيل تكريس هيمنتها، همشت الجماعة دور العلماء وخصوصا مراكز أهل الحديث باليمن، والمؤسسات الدينية المستقلة الأخرى.

وقد أغلقت الجماعة عددا من دور الإفتاء والتعليم الديني السني، واعتقلت علماء ومشايخ بتهمة العداء لآل البيت، مما أدى إلى غياب الرقابة الشرعية وتحويل الخطاب الديني إلى أداة تعبئة فكرية وسياسية.

رابعا: استغلال المناسبات الدينية.

تستغل جماعة الحوثي المناسبات الدينية ـــوخاصة المولد النبوي وعاشوراءـــ لتكريس نفوذها ونشر أفكارها. فقد أصبحت تلك المناسبات منابر لتأليه القيادات وتأكيد شرعية الولاية.

وقد وثقت تقارير محلية أن الخطب التي تلقى في هذه المناسبات لا تخلو من تحريض سياسي وطعن في الصحابة وتمجيد للأسرة الحوثية باعتبارها الوريث الشرعي للنبي – وهي دعوى باطلة ما أنزل الله بها من سلطان.

خامسا: التفسير الانتقائي للفقه الزيدي.

على الرغم من انتساب الحوثيين إلى المذهب الزيدي، فإنهم حرفوا كثيرا من مفاهيمه الأصيلة، خاصة ما يتعلق بمبدأ الاجتهاد والانفتاح على المذاهب الأخرى الذي كان يميز الزيدية تاريخيا.

فقد أعادوا صياغة مفهوم الولاية ليجعلوه حكرا في البطنين، مخالفين بذلك ما قرره علماء الزيدية، وعلى رأسهم زيد بن علي الذين لم يحصروا الإمامة في النسب، بل في العلم والعدل والشجاعة. وبذلك، حول الحوثيون الفقه الزيدي من مدرسة علمية مفتوحة إلى أداة تبرير سياسي مغلق.

سادسا: ردود الفعل المحلية والدولية.

أدان علماء اليمن ورابطة العالم الإسلامي وهيئة كبار العلماء بالسعودية هذا الانحراف في استخدام الدين، واعتبروه تحريفا للشرع وتسييسا للوحي.

كما أكدت تقارير منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووتش (2019) أن الجماعة تستخدم الخطاب الديني كوسيلة للهيمنة الفكرية والسيطرة على المجتمع.

سابعا: أثر الانحراف على المجتمع اليمني.

أدى هذا الخلط بين الدين والسياسة إلى انقسام عميق داخل المجتمع اليمني، فأصبحت هناك مناطق تعيش تحت خطاب مذهبي طائفي، يقدس القادة باسم آل البيت، بينما يعاني الآخرون من الإقصاء والتكفير.

كما أفرز هذا الفكر المتعصب أجيالا جديدة تربى على الولاء للجماعة لا للوطن ولا للدين الحق، مما يهدد النسيج الديني والاجتماعي لليمن.

إن مواجهة الفكر الحوثي تتطلب إحياء المرجعية العلمية الأصيلة القائمة على القرآن والسنة بفهم سلف الأمة، وتعزيز دور المؤسسات الدينية المستقلة، ونشر التعليم الشرعي الوسطي الذي يحصن الأجيال من الفكر الطائفي، ويعيد للدين مكانته بعيدا عن التوظيف السياسي.

لقد جعل الحوثيون من الدين وسيلة للسلطة، ومن النصوص الشرعية أدوات لتبرير القهر والهيمنة.

فمصادرهم التشريعية ليست الإسلام كما أنزله الله، بل إسلام مؤدلج مخلوط بالشركيات يفسر وفق رؤية العترة المزعومة ووفق هوى ميليشيا القيادة السياسية.

وإن إنقاذ اليمن من هذا الانحراف لا يكون إلا بإحياء روح الإسلام الأولى:

(قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أُمرت وأنا أول المسلمين).

الحوثي والكذب: استراتيجية التضليل والتلاعب بالوعي

منذ أن انقضت جماعة الحوثي على السلطة تغير وجه الحقيقة في اليمن، وصار الكذب سياسة، والتضليل عقيدة، والخداع وسيلة للوصول إلى الغايات.

لم تكتف الجماعة بالبندقية والصرخة، بل جعلت من الكلمة المزورة سلاحا آخر، تغرسه في العقول والضمائر.

لقد أتقنت حرفة تزوير الوعي حتى غدت الأكاذيب عندها منهج حكم، وأداة تبرير، وجدارا تستتر خلفه جرائمها.

فمنذ اللحظة الأولى لسيطرتها على العاصمة، شرعت أذرعها الإعلامية – وفي مقدمتها قناة المسيرة – في صناعة عالم مواز من الأوهام والانتصارات الوهمية، تبث فيه الأخبار كما يبث السم في العسل.

تقارير عن فتوحات عسكرية لا وجود لها، وأرقام خيالية عن هزائم للخصوم ما أنزل الله بها من سلطان، وبيانات عن تأييد شعبي لا يعرفه إلا من يعيش تحت سطوة الخوف والسلاح.

لقد أرادت الجماعة أن تعيد تشكيل وعي اليمنيين، وأن تحجب عنهم ضوء الحقيقة، وأن تجعل من الكذب ستارا تغطي به عوراتها السياسية والعسكرية.

يقول تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر عام 2022م إن الإعلام الحوثي اعتمد على منهج التلاعب بالمعلومات وتزييف الحقائق لإحكام السيطرة الفكرية على المجتمع، وهي شهادة دولية تكشف كيف حول الحوثيون الإعلام إلى منبر للدجل السياسي.

لكن أكاذيبهم لم تقف عند حدود الشاشات، بل امتدت إلى قلوب من يفضحونها.

فكان الصحفي اليمني أول من دفع ثمن الكلمة الصادقة. سجون امتلأت بالأقلام، ومنافي ضاقت بالمنفيين، ومشانق من الصمت تعلق في حناجر من أرادوا أن يقولوا الحقيقة.

في عام 2025م، ذكرت مراسلون بلا حدود أن اليمن تراجع إلى المرتبة 167 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة، مشيرة إلى أن جماعة الحوثي تتحمل المسؤولية الكبرى في قمع الإعلاميين وتعذيبهم.

لقد صار القلم في مناطق سيطرتهم جريمة، والحقيقة تهمة، والسكوت ملاذا من بطش لا يرحم.

ولم يكن التضليل عند الحوثيين مجرد كذب إعلامي، بل تحول إلى سلاح نفسي موجه ضد العدو والداخل معا.

في خضم المعارك، كانوا يعلنون مقتل قادة وهميين أو أسر جنود لم يؤسروا قط، ويشيعون روايات عن بطولات زائفة ليغذوا حماس مقاتليهم أو ليزرعوا الخوف في نفوس خصومهم.

بل ذهبوا أبعد من ذلك حين روجوا – عبر بيانات رسمية – لاستخدام التحالف العربي لأسلحة دمار شامل، في محاولة لاستدرار التعاطف الدولي، وإلباس أنفسهم ثوب الضحية.

وقد وثق تقرير مجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين بشأن اليمن الصادر عن الأمم المتحدة عام 2023م استخدام الحوثيين للدعاية المضللة بشكل واسع لتزييف الحقائق حول سير العمليات العسكرية.

أما في المجال الإغاثي، فقد تجلى الكذب في أقبح صوره.

حين ضاقت بطون الجائعين، وجاءت المساعدات الدولية تسعى لتخفيف الألم، تحول الحوثي إلى وسيط للنهب باسم الرحمة.

عبث بقوائم المحتاجين، ووزع الغذاء على الموالين، وجعل الجوع وسيلة للابتزاز السياسي.

في تقرير رسمي لبرنامج الغذاء العالمي، صدر في مايو 2024م، كشف عن مئات الحالات من الفساد والتلاعب في مناطق سيطرة الجماعة، حيث كانت الشحنات الغذائية تحول من مستحقيها إلى مخازن تتبع قيادات حوثية، أو تباع في الأسواق السوداء.

وهكذا تحولت لقمة الفقير إلى غنيمة حرب يستثمرونها لتدعيم نفوذهم.

ولأن الكذب حين يستشري لا يقف عند حد، فقد تجاوزت الجماعة حدود الدنيا إلى العبث بالدين نفسه.

عمدت إلى تحريف النصوص وتأويل الآيات على مقاس أطماعها السياسية، وألبست الظلم لباس الجهاد، والنهب ثوب الزكاة، وسعت إلى زرع مفاهيم جديدة في وعي الناس تخدم سلطانها.

خطباء منسوبون إليها يروجون في المساجد لفكرة الولاية الإلهية، ويصفون مخالفيهم بأنهم أعداء الله، بل وصل الأمر إلى تكفير العلماء والمفكرين الذين رفضوا الانخراط في مشروعهم.

وقد وثق تقرير هيئة علماء اليمن الصادر في صنعاء عام 2023م هذه الانحرافات، مؤكدا أن الجماعة تستخدم الدين غطاء سياسيا، وتشوه مفاهيم القرآن لخدمة أغراضها السلطوية.

هذا الانحراف في الخطاب الديني ترافق مع حملة منظمة لتشويه سمعة العلماء الأحرار. فمن لم يبارك مشروعهم كان عندهم خائنا، ومن دعا إلى وحدة الكلمة صار مرتدا، ومن دعا إلى السلم اتهم بأنه صوت العدوان.

وهكذا، صار الكذب عندهم عقيدة، والدين وسيلة، والحق غريبا في وطن يئن من التزييف.

أمام هذا المشهد المظلم، لم يلتزم العالم الصمت.

فقد صدرت إدانات متكررة من منظمات حقوقية وإعلامية دولية، ومن مؤسسات دينية داخل اليمن وخارجه، تندد بسياسة الكذب والتضليل.

وأكدت بيانات منظمة العفو الدولية لعام 2024م أن ما تقوم به الجماعة من تكميم للأفواه وتزييف للدين يرقى إلى مستوى الجرائم المنهجية في حق الوعي الإنساني.

كما شددت هيئة علماء اليمن على أن من يستخدم القرآن لتبرير الظلم، فهو من الذين قال الله فيهم: (يشترون بآيات الله ثمنا قليلا).

وقد انعكست هذه السياسات على المجتمع اليمني في صميمه، فتمزق النسيج الوطني، وانقسم الناس بين خاضع للدعاية الحوثية ومكابر للحقيقة، وبين من صدق الأكاذيب وبين من لم يعد يثق بأي خبر.

لقد جعل الحوثي من الكذب جدارا بين اليمني وأخيه، وبين اليمني وحقيقته، حتى صار المجتمع يعيش حالة من الغربة داخل نفسه.

واليوم، يقف اليمن أمام تحد مصيري: كيف يستعيد وعيه المسلوب؟ كيف يطهر سمعه من ضجيج الأكاذيب؟ إن مواجهة التضليل ليست معركة إعلامية فحسب، بل هي معركة دين، ووعي وأخلاق وتربية.

لا بد من مؤسسات إعلامية تنقل الحقيقة بلا خوف، ولا بد من برامج تعليمية تغرس في الناشئة روح النقد البناء والبحث، ولا بد من مشروع وطني يعيد الاعتبار للصدق في القول والفعل.

إن أكاذيب الحوثيين لم تعد مجرد دعاية عابرة، بل صارت خطرا يهدد هوية اليمن الدينية والوطنية.

فحين تستخدم الأكاذيب لتشويه الدين، وتمتزج الخرافة بالسياسة، يختل ميزان القيم، وتطفأ مصابيح الحقيقة.

إن الصمت أمام هذا الخطر مشاركة في الجريمة، وإن التهاون في كشفه خيانة للوعي.

ولذلك، فإن إنقاذ اليمن من قبضة التضليل يبدأ بإحياء الكلمة الصادقة، وإحياء الضمير الذي لا يبيع الحقيقة بثمن من الخوف أو المصلحة.

لقد آن للأصوات الصادقة أن تتكلم، وللأقلام المكممة أن تعود.

فالتاريخ لا يرحم من كذب، ولا يغفر لمن ضلل، والحق — وإن طال ليله — لا بد أن يطلع فجره، كما قال الله تعالى: (وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا). وسيعلم الحوثي – كما علم كل من سبقه من الطغاة – أن الكذب مهما تجمل، فلن يغير وجه الحقيقة، ولن يخفي زيفه عن الله ولا عن التاريخ.

الحوثي والصرخة: زيف الشعارات وسلاح الخديعة

❁ ❁ ❁

منذ أن رفعت جماعة الحوثي شعارها الشهير الصرخة، تحولت الكلمة من شعار ديني مزعوم إلى راية للدم، ومن نداء للموت إلى أداة لقتل الحياة في اليمن.

لقد كتبوا الصرخة على الجدران، وهتفوا بها في المساجد، ورفرفت على الجبهات، لكنها لم تكن يوما نداء حق، بل كانت قناعا يخفي أطماعا، وصوتا يجلجل بالباطل.

منذ اللحظة الأولى، أراد الحوثي أن يجعل من الصرخة هوية بديلا عن هوية الإسلام، ورمزا للانتماء إلى مشروعه الطائفي. فمن لم يصرخ بشعاره فهو عنده خائن، ومن رفضه صار عميلا، ومن دعا إلى السلم اتهم بأنه صوت العدوان.

وهكذا تحولت الصرخة من شعار سياسي إلى أداة للفرز والقتل والتمييز، تستعمل لتقسيم المجتمع، لا لتوحيده.

لم تكن الصرخة سوى قناع صوتي لاحتلال الوعي.

لقد أراد الحوثي أن يغطي بها على حقيقة مشروعه، وأن يجعل منها جدارا من الوهم بين الشعب وبين إدراكه لما يجري حوله. فحين يهتف الناس بالموت، يغيب عنهم معنى الحياة، وحين يرفعون شعار العداء للعالم، ينسى العدو الحقيقي الذي ينهب البلاد ويمزقها من الداخل.

في تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية عام 2024م، وصف شعار الحوثيين بأنه أداة تحريض ممنهجة على الكراهية والعنف الطائفي، وأنه يستخدم لتبرير الانتهاكات ضد المدنيين والمعارضين. وهذا ما رآه اليمنيون واقعا لا تقريرا؛ إذ لم يكن الشعار في يوم من الأيام سلاحا ضد أعداء الأمة، بل صار بندقية موجهة إلى صدورهم.

لقد جعل الحوثي من الصرخة دينا جديدا يوازي القرآن والسنة. يرددها في المدارس، ويغرسها في أذهان الأطفال، حتى غدت عندهم طقسا يوميا أشبه بالعبادة. يريد من الجيل أن يكبر على صوت الموت لا على صوت الحياة، وعلى شعارات اللعنة لا على قيم الرحمة.

وقد وثق تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لعام 2023م أن الجماعة أدخلت شعارها الطائفي إلى المناهج الدراسية في مناطق سيطرتها، مما يشكل خطرا على النسيج الاجتماعي ووحدة الهوية الوطنية.

لكن أخطر ما في الصرخة أنها شعار بلا مضمون، وراية بلا صدق. تدعي العداء لأمريكا وإسرائيل، بينما لا رصاصة منها تجاوزت حدود اليمن.

وفي الوقت الذي تصدح فيه حناجرهم بالموت لأمريكا، يفتحون الأسواق لاستيراد بضائعها، ويعقدون صفقات عبر وسطاءها. إنها صرخة تطلق للعدو البعيد وتصوب نحو المواطن القريب.

باسم الصرخة أُريق الدم اليمني، وهدمت البيوت، وشرد الملايين. باسمها اقتحمت القرى، وسبيت المدن، وتحت رايتها أُقيمت السجون والمعتقلات.

الصرخة التي زعموا أنها ضد الظلم العالمي صارت عنوان الظلم المحلي. وباسم مقاومة الخارج، استعبدوا الداخل، وصار اليمني يئن تحت شعارات ترفع باسمه بينما تذبحه في صمته.

يقول تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لعام 2023م إن جماعة الحوثي ارتكبت انتهاكات جسيمة بحق المدنيين في مناطق سيطرتها، تحت غطاء الشعار الثوري، وإن الصرخة استخدمت لتبرير الاعتقالات التعسفية والتصفية الجسدية ومصادرة الممتلكات.

إنه اعتراف دولي بأن الشعار لم يكن وسيلة للتحرر، بل وسيلة للعبودية المقنّعة.

وفي الوقت الذي يتشدق فيه الحوثيون بأن صرختهم مقاومة للهيمنة الأجنبية، تظهر الوقائع أنهم أداة تابعة لمشروع خارجي، ينفذون أجندة سياسية إقليمية إيرانية، ويدفع اليمنيون ثمنها دما ودمارا.

إن الصرخة لم تكن يوما صوت الشعب، بل كانت صدى لطهران في جبال صعدة وصنعاء والحديدة.

لقد زرع الحوثي صرخته في عقول الشباب كما تزرع الألغام في الطرقات، ليفجر بهم المستقبل كما فجر الأرض. فكم من طفل قتل وهو يهتف بالصرخة! وكم من أسرة بكت أبناءها الذين خدعوا بها!

صرخة قالوا إنها تحيي الأمة، فإذا بها تميت الإنسان في داخله، وتقتل الفطرة، وتطفئ نور العقل.

وإذا كانت الشعارات تقاس بثمارها، فليتأمل الناس ماذا جنت اليمن من هذه الصرخة؟ هل حررت البلاد؟ أم أذلتها؟ هل جمعت الصف؟ أم مزقته؟ هل أخرجت المحتل؟ أم فتحت له الأبواب؟ الجواب يراه كل يمني حين ينظر إلى وطن محطم، واقتصاد منهار، وأجيال تائهة لا تعرف سوى الصراخ باسم الموت.

لقد أدرك الناس – بعد عقد من الصرخات – أن الحوثي لم يأت ليبني دولة ولا ليحرر أمة، بل جاء ليصنع صنما صوتيا يعبدونه، ويبررون باسمه ظلمهم. فحين يصرخون بالموت لأمريكا، يعيش

الأمريكي في أمنه، بينما يقتل اليمني أخاه. وحين يهتفون باللعن لإسرائيل، لا تمس إسرائيل بسوء، لكن تهدم بيوت اليمنيين على رؤوسهم.

الصرخة إذن كذبة كبرى، رفعت لتغطية مشروع سياسي طائفي، هدفه تمكين السلالة لا نصرة الأمة.

هي شعار يقتل باسم الحياة، ويخون باسم الوطنية، ويكفر باسم الدين. إنها الوجه الصوتي للعبودية، والعنوان الأوضح لتزييف الوعي في العصر الحديث.

واليوم، يقف اليمن أمام خيار واضح: إما أن يستعيد وعيه ويكسر قيد الصرخة، أو يظل أسيرا لشعار لم يجلب له إلا الموت. إن مواجهة هذا الزيف تبدأ من إحياء الكلمة الحرة، ومن إعادة بناء الوعي الذي دمره الصراخ. فالوطن لا يبنى باللعنات، ولا يحرر بالأصوات المملوءة بالكراهية، بل يبنى بالعلم، والعمل، والوحدة، والصدق.

إن الحوثي بالصرخة قد قتل فينا صوت الحياة، وحان الوقت ليرتفع صوت اليمنيين الحقيقيين: صوت الصدق بدل الصراخ، وصوت السلام بدل الموت، وصوت الوطن بدل السلالة.

وسيأتي اليوم الذي تصمت فيه كل الصرخات الكاذبة، ويبقى صوت اليمن الحق يصدح: عاشت اليمن كريمة، وسقطت كل صرخة ترفعها الأيدي الملطخة بدماء الأبرياء.

الحوثي والتهجير: سياسة الخوف واقتلاع الجذور

منذ أن وطأت أقدام جماعة الحوثي مدن اليمن، لم يكن سلاحها مقتصرا على الرصاص والمدفع، بل امتد إلى سلاح أشد قسوة: التهجير. تهجير الإنسان من بيته وأرضه، وقلع جذوره من وطنه، وكسر صلته بالمكان الذي ولد فيه، وكأنهم يريدون أن يصنعوا من الوطن خرائط خاوية بلا وجوه ولا أصوات.

من دماج إلى سعوان، ومن صعدة إلى تعز، تتكرر المأساة نفسها بوجوه مختلفة. يدخل الحوثي إلى المناطق آمنا فيخلفها خرابا، ويزعم أنه جاء ليحمي الدين، فإذا به يهدم بيوت العلماء وطلاب العلم، ويطارد المساجد والمدارس، كأن العلم عدوه الأكبر.

لقد بدأ التهجير من دماج، تلك البلدة التي كانت منارة للعلم وموئلا للقرآن، فحولها الحوثي إلى رماد. أخرج طلاب العلم وكثيرا من أهلها من ديارهم، لا لذنب اقترفوه سوى أنهم قالوا: نريد أن نتعلم كتاب الله وسنة رسوله. واليوم يعيد المشهد نفسه في سعوان بصنعاء، حيث يحارب المراكز العلمية، ويحاصر المساجد، ويطرد طلاب العلم تحت تهديد السلاح.

كل منطقة يدخلها الحوثي تشكو الوجع ذاته: وجع الخوف والرحيل. فلا يرحم شيخا كبيرا، ولا يرق لامرأة، ولا يلتفت إلى طفل يرتجف من البرد أمام بيته المهدوم. إنه مشروع قائم على اقتلاع الناس من أرضهم ليبقى هو وحده السيد، كما تفرغ الأرض من سكانها لتملأ بأتباعه.

يقول تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لعام 2024م إن جماعة الحوثي استخدمت سياسة التهجير القسري كأداة للسيطرة السياسية والطائفية، وإنها مارست ضغوطا ممنهجة على السكان لإجبارهم على مغادرة مناطقهم، خاصة المعارضين والمستقلين من العلماء والناشطين. وما يقوله التقرير هو ما يراه الناس كل يوم على الأرض.

إن التهجير عند الحوثي ليس فعلا عسكريا عابرا، بل عقيدة وسلوك، يمارسها بوعي كامل. فهو لا يريد وطنا يجتمع فيه الناس على كلمة سواء، بل يريد أرضا يسكنها الخوف، وقلوبا تسكنها الطاعة العمياء.

يعتقد أن تفريق الناس هو طريق لبسط النفوذ، وأن كسر إرادتهم هو طريق لدوام سلطته.

لقد دمر الحوثي البيوت ليبني على أنقاضها ممالكه، وهجر العلماء ليخلو له المنبر، وأرعب الناس حتى يسكت كل صوت لا يسبح باسمه.

ومن رفض أو اعترض، صنف عدوا، وأُدرج في قوائم التهجير، كما لو أن الوطن لم يعد يسع إلا من يهتف للزعيم.

تحت شعار الثورة، والمقاومة ترتكب أفعال لا تمت إلى الدين بصلة، ولا إلى المقاومة بوجه. فأي مقاومة تلك التي تهجر أبناءها؟ وأي ثورة تخرج العلماء والمصلحين وتبقي الجهل والدم؟ إنها ثورة على الوطن نفسه، وعلى قيم المسلم قبل أن تكون على خصوم سياسيين.

لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان الدولية أكثر من مائة حالة تهجير جماعي نفذها الحوثيون بين عامي 2015 و2024م، شملت قرى بكاملها، ومساجد، ومدارس، ومراكز علمية، ومنازل لعائلات لم تحمل سوى مصحف أو كتاب علم. لكن التوثيق لا ينقل حجم الوجع كله، فكم من

أم نامت على أطلال بيتها تبكي أبناءها الذين شردهم الجوع والخوف! وكم من طالب علم وجد نفسه في العراء بلا كتاب ولا مأوى!

التهجير في فكر الحوثي ليس استثناء، بل قاعدة. فهو لا يتعايش مع أحد، ولا يقبل شريكا في الأرض ولا في الفكر. يريد من الجميع أن يكونوا صورة واحدة لوجهه، وصوتا واحدا لصرخته، وإلا فالمصير: الرحيل أو السجن أو الموت.

عنصر خبيث لا يعيش إلا في بيئة مغلقة، لا تحتمل التنوع ولا تسمح بالتعدد، كأن الحياة عنده لا تزدهر إلا إذا أُطفئت أنوار الآخرين.

إنه لا يهجر الأجساد فقط، بل يهجر القيم، ويقتل روح الوطن. يهجر التعايش، ويهجر العلم، ويهجر الأخلاق. يترك وراءه أرضا خاوية من المعنى، ووطنا يئن من الداخل. وحين تسأله عن السبب، يجيبك بلغة الشعارات عن مقاومة العدوان، بينما عدوانه هو الذي ينهش اليمن من أطرافها.

في زمن الحوثي صار البيت خطرا، والمسجد تهمة، والمدرسة جريمة. وصار العلم سببا للهجرة، بعد أن كان سببا للبقاء. يريد أن يبقى اليمني بلا فكر، وبلا تاريخ، وبلا ذاكرة، لأن الذاكرة تعني الجهاد، والعلم يعني الوعي، والوعي عنده هو العدو الأول.

لكن اليمني لا يموت بالتهجير. فقد جبل على الصبر، وعلى أن يبني من رماده وطنا جديدا. خرج أهل دماج، لكن العلم الذي حملوه لم يطفأ، بل انتشر في الأرض. وهكذا سيخرج المهاجرون من سعوان، لكنهم سيحملون معهم النور الذي لا يطفأ بمدفع ولا بقذيفة.

لقد أراد الحوثي أن يفرغ اليمن من علمائها، فإذا باليمن يمتلئ بصوتهم في كل مكان. أراد أن يقتل الوعي، فإذا بالوعي يخرج من بين الركام. أراد أن يزرع الخوف، فإذا بالقلوب تصرخ بالثبات.

إن التهجير جريمة لا تسقط بالتقادم، وسيسجل التاريخ أن هذه الجماعة لم تكن يوما مشروع دولة، بل مشروع طرد، وخراب، ونفي. وسيذكر أن اليمنيين حين واجهوا التهجير، لم يحملوا الحقد، بل حملوا الوطن في قلوبهم.

وسيأتي اليوم الذي تعود فيه البيوت عامرة بحول الله وقوته، والمراكز العلمية مفعمة بالعلم والذكر، ويعود اليمن كما كان: وطنا يسع الجميع، لا يطرده أحد ولا يفرقه أحد.

وحينها سيعرف الحوثي أن من يهجر الناس إنما يهجر نفسه من صفحات التاريخ، وأن كل بيت هدمه سيبنى من جديد، وكل طالب علم طرده سيعود معلما، وكل صوت أسكته سيعود صدى للحق.

فالوطن لا يمحى بالتهجير، والحق لا ينفى بالسلاح، واليمن وإن طال ليله، ففجره قادم بإذن الله.